7 مؤتمر أصّام الدولي السابع لنموذج الوحدة الإسلامية

نظام العدالة
لنموذج كونفدرالية آسريقيا

23 - 24 ديسمبر/ كانون الأول 2023

هاتف : +90 555 000 58 00

البريد الإلكتروني : info@assam.org.tr

الموقع الإلكتروني: www.assam.org.tr
www.assamcongress.com

أصّام | مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية

كتاب الملخص

في طريق الوحدة الإسلامية. . .

منشورات أصّام

إسطنبول / 2023

www.ASSAM.org.tr

مؤتمر أصّام الدولي السابع لنموذج الوحدة الإسلامية

"منظومة العدالة لنموذج كونفدرالية آسريقيا"

كتيب ملخص المؤتمر
23-24 كانون الأول/ ديسمبر 2023

مؤتمرات أصّام الدولي السادس لنموذج الوحدة الإسلامية

التحرير والتصميم: مرشح الدكتوراه عاصم أوزتورك | سكرتير أصّام الإداري والمؤتمر
ترجمة: جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية | **أصّام**

ISBN: 8-2-72569-605-978
منشورات أصّام | إسطنبول

جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية | **أصّام**
تلفون: 00905555800| E-mail: info@assam.org.tr
www.assam.org.tr | www.assamcongress.com

حقوق الطبع والنشر © 2024 | أصّام / جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الإستراتيجية | جميع الحقوق محفوظة.

جميع حقوق هذا المنشور عائدة لـ أصّام | جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الإستراتيجية. لا يمكن طباعة كل أو جزء من المنشور، أو نشره، أو استنساخه، أو توزيعه إلكترونيًا، أو ميكانيكيًا (نسخ وتسجيل وتخزين المعلومات وما إلى ذلك) دون إذن مسبق من أصّام. يمكن عمل الاقتباسات من خلال إظهار المصدر.

أصّام | مركز المدافعين عن
العدالة للدراسات الاستراتيجية

مؤتمرات أصّام الدولي
لنموذج الوحدة الإسلامية

2017
أشكال الإدارة من الماضي إلى المستقبل

2018
الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المشتركة

2019
إنتاج الصناعات الدفاعية المشتركة لنموذج آسريقيا

2020
الأنظمة الدفاعية لنموذج كونفدرالية أسريقيا

2021
استراتيجيات السياسة الخارجية المشتركة لنموذج كونفدرالية آسريقيا

2022
نظام الأمن العام والأمن الداخلي المشترك لنموذج كونفدرالية أسريقيا

2023
تم عقد مؤتمر أصّام الدولي السابع لنموذج الوحدة الإسلامية هذا العام ضمن سلسلة "مؤتمرات أصّام الدولية لنموذج الوحدة الإسلامية" واشتراك جمعية المدافعين عن العدالة أسدر والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ASDER واتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي IDSB بتاريخ 23 -24 ديسمبر/ كانون الأول 2023 تحت عنوانه الرئيسي" تحديد أسس ومبادئ نظام العدالة المشتركة من أجل نموذج الوحدة الإسلامية"، "نظام العدالة المشتركة لنموذج كونفدرالية آسريقيا".

حول

حول أصّام

- أصّام: مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية
- تاريخ تأسيس أصّام: 2013
- غاية أصّام: انطلاقا من فكرة أن ازدهار الدول الإسلامية وبقاء الدول التي قاموا بإنشائها وإحلال السلام في العالم وهيمنة العدالة لا يمكن إلا بظهور الدول الإسلامية على الساحة السياسية العالمية كقوة عظمى؛ وإنه ستوفر كل دولة مسلمة العمل الفكري لإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بعناصر القوة الوطنية وتقييم التهديدات الداخلية والخارجية الفردية والمشتركة وتحديد مبادئ خطط الأمن الداخلي والخارجي وإنشاء وتطوير المؤسسات اللازمة للتجمع تحت إرادة مشتركة وأسس ومبادئ تنظيم هذه المؤسسات.
- مجالات أنشطة أصّام: كمركز للدراسات الاستراتيجية، فإنه ينفذ أنشطة في المجالات الأكاديمية والعلمية. تنظم سنوياً "مؤتمرات أصّام لنموذج الاتحاد الإسلامي الدولي". لديها العديد من الأنشطة الاجتماعية مثل الندوات والتدريب.

حول مؤتمر أصّام الدولي السابع لنموذج الوحدة الإسلامية
(23-24 ديسمبر/ كانون الأول 2023)

- كانت لغات المؤتمر التركية والإنجليزية والعربية. تم توفير ترجمة فورية أثناء تقديم الأوراق. سيتم وضع الملخصات والأوراق البحثية في كتب ونشرها على موقع أصّام الإلكتروني. كما سيتم نشر الأوراق البحثية في مجلة أصّام الدولية المحكمة (ASSAM-UHAD) في شكل إلكتروني. المشاركين الأعزاء الراغبين في نشر أوراقهم في مجلة أصّام الدولية المحكمة (UHAD)، والذين قدموا أوراق في مؤتمرنا، يجب إعداد أوراقهم وفقا لصيغة إعداد ورقة من مجلة أصّام المحكمة خاصتنا وتحميلها على النظام. سيتم نشر الأوراق / المقالات في المجلة المحكمة بعد عملية التحكيم.
- كما سيتم إرسال تقارير نتائج المؤتمر التي سيتم إعدادها للتنفيذ إلى آليات صنع القرار وجميع المدعوين والمشاركين من العالم الإسلامي وسيتم وضعها على موقع أصّام كونغرس.

معلومات عن المؤتمر

عنوان المؤتمر

مؤتمر أصّام الدولي السابع للوحدة الإسلامية النموذجية
نظام العدالة المشتركة لكونفدرالية آسريقيا

تاريخ ومكان المؤتمر

23-24 ديسمبر/ كانون الأول 2023
برنامج زووم، أونلاين

معلومات عن دول الورقات البحثية

تركيا - 16، الولايات الأميركية المتحدة - 1، أفغنستان-3، البوسنة والهرسك-2، بوركينا فاسو-1، الجزائر-1، جاد-1، المغرب-1، فلسطين-1، غانا-1، الهند-1، كشمير-1، لبنان-2، ماليزيا-1، مصر-3، نيجر-1، أوزبكستان-1، باكستان-3، سنغافورة-1، سريلانكا-1، سوريا-1، توغو-1، اليمن-1
المجوع 23 دولة/ 44 ورقة بحثية

التنظيم

أصّام | مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية
IUMS | الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين
UNIW | اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي
أسدر | جمعية المدافعين عن العدالة

هيئة التنظيم

مجلس إدارة أصّام

محرر & مصمم

محمد بوزأوغلان - إمره جوماقلي

الهيئة العلمية

العميد المتقاعد ألتاي كوجاتبا

العميد المتقاعدحسين أريم

العميد المتقاعد كاظم دالكران

العميد الجوي المتقاعد أرغون كهرمان

البروفسور الدكتور جاغري إرهان | عميد جامعة ألتين باش

البروفسور الدكتور محمد زلقا | نائب رئيس جامعة أوسكودار

البروفسور الدكتور أحمد دمير

البروفسور الدكتور أحمد قرة داغ | جامعة إينونو

البروفسور الدكتور علي عثمان كورد | جامعة العلوم الاجتماعية أنقرة

البروفسور الدكتور أتيلا دوغان | جامعة كارادينيز التقنية

البروفسور الدكتور أتيلا باتور | جامعة كوتاهيا دوملوبينار

البروفسور الدكتور جنكيز تورامان | جامعة إينونو

البروفسور الدكتور أنصار نيشانجي | جامعة تكيرداغ نامق كمال

البروفسور الدكتور فاتح قلّي | جامعة سوتجو إمام

البروفسور الدكتور اسحاق تورون | جامعة ابانت عزت بيسال

البروفسور الدكتور اسماعيل أفجي باشي | جامعة أوستيم التقنية

البروفسور الدكتور قادر اسمر | جامعة مرمرة

البروفسور الدكتور كيهان إرجييش | جامعة ياشار

البروفسور الدكتور محمود تكين | جامعة سلجوق

البروفسور الدكتور محمد سافسار | جامعة أوسكودار

البروفسور الدكتور محمد سيف الدين ايرول | رئيس مركز الأبحاث السياسية والأزمات أنقرة

البروفسور الدكتور مراد أصلان

البروفسور الدكتور مصطفى بقال | جامعة اسطنبول التقنية

البروفسور الدكتور نظيف جوردوغان | جامعة اوسكودار

البروفسور الدكتور نيازي بيكي | جامعة اوسكودار

البروفسور الدكتور عثمان جرزجي | جامعة اوسكودار

البروفسور الدكتور سيف الدين أصلان | جامعة دجلة

البروفسور الدكتور سيف الدين اردوغان | جامعة الحضارة اسطنبول

البروفسور الدكتور شاه مراد عريق | جامعة كوتاهيا دوملوبينار

البروفسور الدكتور أوميت دوغاناي أرنج

البروفسور الدكتور يعقوب بلوط | جامعة غازي عنتاب

البروفسور الدكتور ظافر اكباش | جامعة دوزجه

المحاضر الدكتور علي فؤاد غوكجة | جامعة غازي عنتاب

المحاضر الدكتور جنكيز دينج | جامعة عثمان غازي أسكيشهير

المحاضر الدكتور غوكهان تونجيل | جامعة إينونو

المحاضر الدكتور محمد ناجي أفة | جامعة غاديك

المحاضر الدكتور مراد يشيلتاش | جمعية الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الدكتور أحمد أوصلو | جامعة كوتاهيا دوملوبينار

الدكتور أرطغرل زنغين | جامعة كوتاهيا دوملوبينار

الدكتور يونس شيشمان | جامعة كوتاهيا دوملوبينار

عضو تدريس محمود قايا ألتي | جامعة كوتاهيا دوملوبينار

سعاد غون، عسكري متقاعد، صحفي

العرض التقديمي

بشأن المؤتمر المعني بتحديد إجراءات ومبادئ النظام القضائي الموحد لنموذج الاتحاد الإسلامي؛

عام

هدف مؤتمرات أصّام الدولية لنموذج الوحدة الإسلامية: هو اتخاذ قرارات على أرضية أكاديمية وسياسية فيما يتعلق بالمشاكل الحالية في السياسة العالمية، ولا سيما في جغرافيا الدول الإسلامية، **وتقديم عرض نموذج الوضع على العالم الإسلامي وصناع القرار حول المؤسسات اللازمة لتجمع الدول الإسلامية تحت إرادة واحدة والتشريعات اللازمة لهذه المؤسسات.**

تم الإقرار على ضمان استمرارية **مؤتمرات أصّام الدولية للوحدة الإسلامية** نتيجة للتشاور مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والأكاديميين من 27 دولة إسلامية.

الموضوعات الرئيسية لسلسلة "مؤتمرات أصّام الدولية لنموذج الاتحاد الإسلامي"، والتي عقد أولها في عام 2017، والثاني في عام 2018، والثالث في عام 2019، والرابع في عام 2020، والخامس في عام 2021، والسادس في عام 2022، والمخطط أن يعقد كل عام، مع مراعاة مجالات النشاط الرئيسية للولايات، والمطبقة من عام 2017 حتى عام 2023؛

1. تحديد شكل الحكم وقوانين أجهزته من أجل الوحدة الإسلامية – 2017
2. تحديد أسس ومبادئ التعاون الاقتصادي من أجل الوحدة الإسلامية – 2018
3. تحديد أسس ومبادئ التعاون الاقتصادي من أجل الوحدة الإسلامية – 2019
4. تحديد أسس ومبادئ نظام الدفاع المشترك من أجل الوحدة الإسلامية – 2020
5. تحديد أسس ومبادئ السياسة الخارجية المشتركة من أجل الوحدة الإسلامية – 2021
6. تحديد أسس ومبادئ النظام العام والأمن المشترك من أجل الوحدة الإسلامية – 2022
7. تحديد أسس ومبادئ نظام العدالة الموحدة من أجل الوحدة الإسلامية – 2023

والهدف من هذا العمل هو عرض المؤسسات والتشريعات الخاصة بهذه المؤسسات كنموذج لتجمع الدول الإسلامية تحت إرادة واحدة.

وقد عُقد **المؤتمر الأول** في 23-24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 في إسطنبول، حيث يقع مقر جمعية أصّام بالتعاون مع جامعة أوسكودار وجمعية المدافعين عن العدالة واتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي.

حضر **ممثلو المنظمات غير الحكومية والأكاديميون من 27 دولة إسلامية** مؤتمر **أصّام** الدولي الأول لنموذج الوحدة الإسلامية، و**تم تقديم الورقات البحثية من قبل 31 أكاديميًا من 11 دولة** وتم نشر الورقات البحثية على موقع أصّام كونغرس على الإنترنت. [i]

وخلص المؤتمر إلى ضرورة إنشاء **"مجلس نيابي للدول الإسلامية"** وإنشاء **"وزارة للوحدة الإسلامية"** في مجلس وزراء كل دولة إسلامية، و**"إعلان كونفدرالية الدول الإسلامية "** الذي أقره مجلس إدارة أصام، **ووقع عليه 109 من مسؤولي المنظمات غير الحكومية، 29 من الدول الإسلامية و80 من تركيا**، وأعلن للرأي العام العالمي عن طريق الصحافة. **[ii]**

بالإضافة إلى ذلك، تمت صياغة **نموذج** دستور لكونفدرالية الدول الإسلامية مع مراعاة الأحكام التي تم إبرازها في الورقات البحثية. [iii]

انعقد **مؤتمرنا الثاني** في إسطنبول الذي يقع فيه مركز أصّام بالتعاون مع جامعة أوسكودار، وجمعية المدافعين عن العدالة، وجمعية المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في 1 و2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

شارك ممثلون عن منظمات غير حكومية وأكاديميون من 29 دولة إسلامية في مؤتمر أصّام الدولي الثاني لنموذج الاتحاد الإسلامي الدولي، وتم تقديم 58 بحثاً من قبل 66 أكاديمياً من 15 دولة، وتم نشر الأبحاث إلكترونياً على موقع مؤتمر أصّام كونغرس على شبكة الإنترنت.

مع الأخذ في الاعتبار الأوراق المقدمة في المؤتمر الثاني والتقرير الختامي للمؤتمر، تم إعداد إعلان المؤتمر الثاني ليشمل إعلان المؤتمر الأول، وعرضه على آليات صنع القرار وجميع المدعوين والمشاركين من العالم الإسلامي والرأي العام العالمي ونشره على موقع مؤتمر أصّام كونغرس على شبكة الإنترنت. [iv]

حضر ممثلو المنظمات غير الحكومية وأكاديميون من 45 دولة إسلامية مؤتمر **أصّام الدولي الثالث** لنموذج الوحدة الإسلامية، وتم تقديم ملخصات الورقات البحثية من قبل 57 أكاديميًا من 10 دولة. تم نشر إعلان ختام المؤتمر [v] وملخصات الورقات البحثية [vi]على موقع أصّام كونغرس على الإنترنت.

انعقد مؤتمر أصام الدولي الرابع لنموذج الاتحاد الإسلامي الدولي في إسطنبول بمشاركة جامعة أوسكودار وجامعة كوتاهية دوملوبنار وجمعية المدافعين عن العدالة واتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي **في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2020 بطريقة الفيديو كونفرانس تحت عنوان "تحديد إجراءات ومبادئ نظام الدفاع المشترك للاتحاد الإسلامي "نظام الدفاع الموحد لنموذج الاتحاد الإسلامي آسريقيا"**.

قدم 28 أكاديميًا من 15 دولة إسلامية 27 ورقة بحثية في مؤتمر أصّام الدولي الرابع لنموذج الوحدة الإسلامية. تم نشر إعلان المؤتمر (vii) وملخصات الورقات البحثية (viii) وكتاب النص الكامل للورقات (ix)، بما في ذلك المؤتمر الأول والثاني والثالث على **موقع أصّام كونغرس على الإنترنت**.

انعقد مؤتمر أصّام الدولي الخامس للوحدة الإسلامية في الفترة من 18 إلى 19 ديسمبر/ كانون الأول 2021 عن طريق الفيديو كونفرانس، باشتراك جامعة كوتاهيا دوملوبينار وجمعية المدافعين عن العدالة (أسدر) واتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي UNIW وجمعية مركز الأبحاث للطيران والأمن الباكستانية تحت عنوتن **تحديد إجراءات ومبادئ السياسة الخارجية المشتركة للوحدة الإسلامية "إستراتيجية السياسة الخارجية لنموذج كونفدرالية آسريقيا"**.

قدم 37 أكاديميًا من 19 دولة إسلامية 39 ورقة بحثية في مؤتمر أصّام الدولي الخامس لنموذج الوحدة الإسلامية. تم نشر إعلان المؤتمر بما في ذلك المؤتمر الأول والثاني والثالث والرابع،(x) وملخصات الورقات البحثية (xi) وكتاب النص الكامل للورقات (xii)،على **موقع أصّام كونغرس على الإنترنت.**

انعقد مؤتمر أصّام **السادس** الدولي لنموذج الوحدة الإسلامية في 12-13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 بطريقة الفيديو كونفرانس في كوتاهيا بمشاركة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وجمعية المدافعين عن العدالة (أسدر)، واتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي (UNIW)، سيكون موضوع "تحديد إجراءات ومبادئ الأمن العام والأمن العام المشترك لنموذج الوحدة الإسلامية" تحت العنوان الرئيسي **"نموذج جهاز الأمن العام والأمن الداخلي لنموذج كونفدرالية آسريقيا"**.

قدم 34 أكاديميًا من 16 دولة إسلامية 32 ورقة بحثية في مؤتمر أصّام الدولي **السادس** لنموذج الوحدة الإسلامية. تم نشر إعلان المؤتمر الأول والثاني والثالث والرابع والخامس،(xiii) وملخصات الورقات البحثية (xiv) وكتاب النص الكامل للورقات (xv)،على **موقع أصّام كونغرس على الإنترنت.**

انعقد **مؤتمرنا السابع**، وهو الأخير من السلسلة الأولى المزمع عقدها في إطار وتنسيق من **أصّام** في 23-24 ديسمبر 2023، وبمشاركة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين واتحاد منظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي والاتحاد

الدولي للحقوقيين وكلية العلوم الإسلامية بجامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية وجمعية المدافعين عن العدالة عبر تقنية الفيديو كونفرانس في عام 2023 وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي.

تهدف السلسلة الثانية من مؤتمرات أصّام التي ستبدأ في عام 2024 وتستمر في السنوات التالية **إلى طرح حلول للأزمات في المناطق المضطربة في الجغرافيا الإسلامية**.

ستكون لغات المؤتمر التركية والإنجليزية والعربية. يُتاح الترجمة الفورية (الآنية) أثناء تقديم الورقات البحثية. سيتم وضع الملخصات والأوراق البحثية في كتب ونشرها على موقع أصّام الإلكتروني. يمكن نشر الأوراق إلكترونياً في **مجلة أصّام الدولية المحكمة (ASSAM-UHAD)**، بشرط أن تمر عبر عملية التحكيم. (المشاركين الأعزاء الراغبين في نشر أوراقهم في مجلة أصّام الدولية المحكمة (UHAD)، والذين قدموا أوراق في مؤتمرنا، يجب إعداد أوراقهم وفقا لصيغة إعداد ورقة من مجلة أصّام المحكمة خاصتنا [xvi]وتحميلها على النظام عبر الرابط المذكور أدناه. وفيما يلي رابط المجلة المحكمة.[xvii] سيتم نشر الأوراق / المقالات في المجلة المحكمة بعد عملية التحكيم.

سيتم إرسال التقارير النهائية للمؤتمر التي سيتم إعدادها للتنفيذ إلى آليات صنع القرار وجميع المدعوين والمشاركين من العالم الإسلامي وسيتم نشرها على موقع مؤتمرات أصّام على شبكة الإنترنت.

القيمة الجيوسياسية للجغرافيا الإسلامية:

إن الجغرافيا الإسلامية التي تضم 57 دولة من أصل 206 دولة من دول العالم (27% من عدد الأعضاء)، و1.859.779.580 مليار نسمة من سكان العالم البالغ عددهم 7,916,525,000 مليار نسمة (23.49% من سكان العالم)، و30.9 مليون كم2 من مساحة العالم البالغة 150 مليون كم2 (20.6% من مساحة العالم)، و57 دولة إسلامية مع تجاهل الحدود فيما بينها:

1. فإنها تقع في وسط القارات الآسيوية والأوروبية والأفريقية، والمعروفة باسم جزيرة الأرض،
2. وتسيطر على مضيق جبل طارق وباب المندب والهرمز ومضيق الدردنيل ومضيق البوسفور وقناة السويس والتي تعتبر بوابات الدخول للبحر الأبيض المتوسط والتي تعد أكبر بحر داخلي في العالم والبحر الأحمر والبحر الأسود،
3. ولها سواحل على المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر وبحر قزوين،
4. وتجاور الدول في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا ودول العالم الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والهند والصين برا وبحرا والولايات المتحدة عن طريق البحر،
5. امتلاكها الفرصة لتصبح **مركزاً لا بديل له لطرق النقل** البري والجوي والبحري في العالم، تمتلك 55.5% من **احتياطي البترول** في العالم، و46.5% من **إنتاجها**، وتمتلك 64.1% من **احتياطي الغاز الطبيعي**، و34% من إنتاجها،

ولديها القدرة على أن تصبح القوة العظمى في المستقبل من خلال الجمع بين موقعها الجيوسياسي وقيمها الحضارية المشتركة وخلفيتها التاريخية وفرصها وجهودها وأهدافها.

الهجمات العالمية التي تتعرض لها العالم الإسلامي

تم جعل العالم الإسلامي الذي كان من المفترض أن يكون الحاكم في جغرافيتها، مكاناً ومساحةً **للحرب العالمية الثالثة غير المتكافئة والقذرة والماكرة والسرية وغير المعلنة** من أجل إشعال الحرب ما بين العناصر التي تمتلك اختلافات عرقية ومذهبية داخل الهيكل الوحدوي لكل دولة إسلامية.

على الرغم من مزاياه فقد سقطت **البلدان الإسلامية** في حالة اضطراب كبير بسبب تدخلات الدول الغربية الإمبريالية. نتيجة لهذا الاضطراب، هناك معاناة وتدمير هائلان في الجغرافيا الإسلامية. يُجبر ملايين المسلمين على الاختيار بين مغادرة ديارهم وأوطانهم أو الموت. يموت الآلاف من المسلمين بطرق مختلفة في طرق الهجرة، ويُحكم على أولئك الذين يتمكنون من الهجرة بالعيش في فقر وبؤس.

وفقا للبيانات الرسمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصادرة في عام 2021 ووفقًا للسجلات الرسمية، هاجر 6.6 مليون مواطن سوري حول العالم. ([xviii]) يرتفع هذا الرقم بإضافة اللاجئين الذين لم يتم تسجيلهم. هاجر اللاجئون السوريون إلى تركيا وعددهم (3,388,698) والعراق (262,218) والأردن (660,605) ومصر (145,157) ولبنان (805,326) ودول أخرى في شمال أفريقيا (41,742). وبصرف النظر عن هذه الأرقام، هناك محاولات مكثفة للهجرة إلى أوروبا ومعظمهم يفقدون حياتهم في البحر الأبيض المتوسط. على الرغم من هذه المحن، بلغ العدد الإجمالي للاجئين المسجلين الذين عبروا إلى أوروبا من أبريل/ نيسان 2011 إلى يناير/ كانون الثاني 2021 1,022,142 لاجئ. **([xix])**

الحرب العالمية الثالثة تشن كحرب غير معلنة (حرب هجينة) **ضد الدول الإسلامية.** بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، حاول المسلمون، الذين تركوا بدون حكم، الاستمرار في وجودهم من خلال إنشاء دويلات صغيرة، لكنهم ولأنهم فقدوا وحدتهم وتضامنهم، أصبحوا لقمة سهلة للقوى العالمية. **تهدف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإنجلترا وفرنسا وروسيا والصين إلى** إقامة سلطة **على الدول الإسلامية من خلال شن حروب بالوكالة من خلال المنظمات الإرهابية التي يسيطرون عليها وأساليب الحرب غير المتكافئة التي يطبقونها من أجل الاستيلاء على الجغرافيا الإسلامية.**

مؤتمر أصّام الدولي السابع لنموذج الوحدة الإسلامية

سيعقد مؤتمرنا يومي 23 و24 كانون الأول/ ديسمبر 2023 بطريقة الفيديو كونفرانس. في مؤتمرنا هذا نناقش موضوع "تحديد أسس ومبادئ نظام العدالة المشترك للاتحاد الإسلامي" تحت عنوان "نظام العدالة لنموذج الاتحاد الإسلامي آسريقيا".

إن موضوعات الأوراق التي قدمها الأكاديميون والباحثون المشاركون في مؤتمر أصّام الدولي السابع لنموذج الوحدة الإسلامية الذي عقد بمشاركة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين واتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي واتحاد الحقوقيين الدولي وكلية العلوم الإسلامية بجامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية وجمعية المدافعين عن العدالة، تندرج تحت العناوين التالية

العناوين الفرعية للمؤتمر

1. المراجع الدينية للاتحاد الإسلامي
2. للاتحاد الإسلامي والقانون الدولي
3. القواعد المنظمة للاتحاد الإسلامي: مبدأ العدالة
4. المبادئ الأساسية لنظام العدالة الإسلامية
5. أنظمة العدالة للإمبراطوريات متعددة الجنسيات في التاريخ
    a. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الإمبراطورية الرومانية
    b. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الإمبراطورية البيزنطية
    c. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الدولة الإسلامية في عهد النبي صل الله عليه وسلم
    d. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين
    e. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الدولة الإسلامية في العهد الأموي
    f. 5. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الدولة الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز
    g. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الدولة الإسلامية في العهد العباسي
    h. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الإمبراطورية السلجوقية
    i. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الإمبراطورية العثمانية
6. أنظمة العدالة للقوى العالمية متعددة الجنسيات اليوم
    a. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الولايات المتحدة الأمريكية
    b. أسس ومبادئ منظومة العدالة في فدرالية روسيا
    c. أسس ومبادئ منظومة العدالة في جمهورية جنوب أفريقيا
    d. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الاتحاد الأوروبي
    e. أسس ومبادئ منظومة العدالة في جمهورية الصين الشعبية
    f. أسس ومبادئ منظومة العدالة في الهند
7. انتقاد النظام العالمي في سياق مبدأ العدالة الإسلامية
8. تنظيم منظومة العدالة لنموذج كونفدرالية آسريقيا
    a. لجنة العدل بين الدول الإسلامية
    b. أسس ومبادئ الهيكلة المؤسساتية لنظام العدالة الإسلامية
    c. أسس ومبادئ تحديد المجالات التنظيمية لنظام العدالة الإسلامية
    d. أسس ومبادئ تحديد العناوين الرئيسية والفرعية لمبدأ العدالة الإسلامية
    e. أسس ومبادئ تحديد هرمية قواعد العدل في الاتحاد الإسلامي
    f. أسس ومبادئ المواءمة بين الهيئة التشريعية للاتحاد الإسلامي والهيئة التشريعية للدول الأعضاء
    g. أسس ومبادئ مواءمة تشريعات الدول الأعضاء مع مبادئ العدالة الإسلامية
    h. أسس ومبادئ تطوير دستور اتحاد الدول الإسلامية
    i. أسس ومبادئ تطوير التشريعات العادلة في الدول الإسلامية
    j. العلاقات مع دول خارج الاتحاد الإسلامي ومبدأ العدالة
    k. أسس ومبادئ تحديد استراتيجية تطوير النظام القضائي للاتحاد الإسلامي
    l. مشاركة دراسات نموذج الاتحاد الإسلامي مع الرأي العام للدول الإسلامية، ونشر الدراسات التي تنتجها الدوائر الأكاديمية لمثالية الوحدة باللغات التركية والإنجليزية والعربية
9. تنظيم وسلطات ومسؤوليات وزارة عدل نموذج اتحاد الدول الإسلامية

https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2017-ar/abstracts-book-17-ar.html [i]

[ii] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2017-ar/congress-declaration-17-ar.html

[iii] https://assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2017-ar/model-confederation-constitution-ar.html

[iv] https://assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2018-ar/congress-declaration-18-ar.html

[v] https://assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2019-ar/congress-declaration-19-ar.html

[vi] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2019-ar/abstracts-book-19-ar.html

[vii] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2020-ar/congress-declaration-20-ar.html

[viii] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2020-ar/abstracts-book-20-ar.html

[ix] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2020-ar/proceedings-book-20-ar.html

[x] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2021-ar/congress-declaration-21-ar.html

[xi] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2021-ar/abstracts-book-21-ar.html

[xii] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2021-ar/proceedings-book-21-ar.html

[xiii] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2022-ar/congress-declaration-22-ar.html

[xiv] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2022-ar/abstracts-book-22-ar.html

[xv] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2022-ar/proceedings-book-21-ar.html

[xvi] https://www.assamcongress.com/ar/congresses-ar/model-asrika-konfederasyonu-ar/congress-2023-ar/format-for-full-text-and-abstract-23-ar.html

[xvii] https://dergipark.org.tr/tr/pub/assam

[xviii] https://www.easo.europa.eu/sites/default/files/EASO-Asylum-Report-2020-Executive-Summary-TR.pdf

(xix) https://data2.unhcr.org/en/situations/syria

مقدمة

في بداية القرن الماضي، تفككت الإمبراطوريات. تم تنظيم الدول داخل الإمبراطوريات في دويلات موجهة من قبل المنتصرين في الحرب العالمية الأولى. فالدول التابعة، على الرغم من أنها كانت تعتقد أنها حرة، إلا أنها كانت محكومة بأنظمة شمولية. وكان الطغاة يحظون بالحماية والدعم من الدول الوصية.

بين الحربين العالميتين، كانت الدول المتقدمة في الغرب تحكمها في الغالب إملاءات فاشية وكان السوفييت وحلفاؤهم يُحكمون من قبل الديكتاتوريات الشيوعية.

بعد الحرب العالمية الثانية، بينما كانت الأنظمة الديمقراطية تستقر في الدول الغربية، على سبيل المثال الولايات المتحدة وإنجلترا، تم تبني الشيوعية كنظام إدارة في روسيا وتوابعها.

شكل الغرب كتلة الناتو ضد الشيوعية تحت قيادة أمريكا وشكّل الاتحاد السوفياتي تحت قيادة روسيا حلف وارسو ضد الرأسمالية المستعرة.

لقد مضى القرن الماضي من خلال وضع القوة المسلحة في المقدمة وتطويرها وتشجيعها، نتيجة لصدام القوتين العظميين والأيديولوجيات التي تمثلها، واستغلال البلدان التي لم تحصل على استقلالها الكامل.

بعد الحرب العالمية الثانية، تم تنقيح عصبة الأمم (10 يناير 1920: 18 أبريل 1946) وإعادة تنظيمها من قبل المنتصرين في الحرب وتأسست الأمم المتحدة (UN) في 24 أكتوبر 1945. بالرغم من إظهار الغرض منه هو "توفير العدالة والأمن والتنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية لجميع البلدان على الصعيد الدولي"، لكن تم إنشاؤه لحماية مصالح الرابحين في الحرب العالمية الثانية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهم (الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وروسيا والصين) في العالم وخاصة في الجغرافيا تمتلك

إسرائيل، التي وضعت في فلسطين التي تعتبر قلب الجغرافيا الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية كموقع استيطاني للحملة الصليبية الـ27 كالخنجر، وتم جعلها مثل عيون وآذان وقبضة العالم المسيحي، وتم حمايتها من قبل جميع المنظمات التي يسيطر عليها الغرب، بما في ذلك الأمم المتحدة، وكان الهدف من خلال عمليات نفسية مكثفة هو جعل الناس ينسون أن هذه الدولة الصغيرة هي أداة من أدوات الغرب، من خلال إظهار إدارة العالم على أنها تحت سيطرة الصهيونية وترويع العالم الإسلامي.

في نهاية القرن، تفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يحاول إبقاء أفغانستان تحت احتلالها وانهارت الأيديولوجية الاشتراكية.

في بداية هذا القرن، قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، الذي ظل منفرداً بدور الدركي العالمي، بغزو أفغانستان والعراق بمهمة "صراع الحضارات" بحجة جلب الحرية، وبما أن الاحتلالات الفعلية كانت مكلفة، فقد أعلنوا للعالم سيناريو جديد تحت اسم "مشروع الشرق الأوسط الكبير" وقادوا العالم الإسلامي إلى الاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بدءاً من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا. كما أن روسيا التي تتعافى والصين التي تقوي اقتصادها أخذت هي الأخرى دوراً أكثر نشاطاً في مناطق السيادة المتروكة لها في العالم الإسلامي، وسلكت من وراء الستار بالتحالف مع الغرب طريق كسب المنافع السياسية والاقتصادية لنفسها من الدماء والدموع التي تنزفها الدول الإسلامية.

لم تستطع الدول الإسلامية الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 57 دولة، التخلص من توجيهات الغرب وتشغيل حكوماتها الوطنية، على الرغم من جغرافيتها ذات القيمة الجيواستراتيجية المهمة التي تهيمن على مركز ثلاث قارات، حيث يمر النقل البري والبحر والجوي، وموارده الغنية تحت الأرض وفوق الأرض والقيم الجيواستراتيجية

العالية التي يمثلها. ولذلك لم يتمكنوا من الوصول إلى القوة التي يستحقونها من خلال تكوين تحالف. ولما لم يكن لها إرادة مشتركة، انتظرت من المجتمع الدولي أن يتصرف حتى تتخلص من كل المصائب والفظائع التي حلت بها، كالأسير الذي نهبت موارده وفرصه، وسلبت إرادته، وأعجب بجلاده.

ومع قيام الجمهورية التركية، ومع التسليم بعدم إمكانية الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة دون تغيير المجتمع من خلال الثورات الاجتماعية والثقافية، أدارت تركيا وجهها نحو الغرب، وأدارت ظهرها للدول الإسلامية والأمم الإسلامية ونفرت من العالم الإسلامي، إذ رأت في الدين الإسلامي والقيم الإسلامية والحضارة التي تمثلها تهديداً لها، وأظهرت الحضارة الغربية كهدف نهائي يجب تحقيقه. على مدى قرن من الزمان، كانت حكومة البلاد التي تعمل بتوجيه من الغرب، تتشكك في الدول الإسلامية، وتصورها على هذا النحو للأمة، وكانت تنظر إليها دائماً على أنها تهديد لها. وقد أدى هذا الرأي إلى تشكيل إرادتين متناقضتين تمامًا في الدولة (*الإرادة البيروقراطية والإرادة السياسية*)، وهما في صراع دائم، مما أدى إلى إهدار سلطة الدولة على الأمة. فالقوات المسلحة التي تمسك بالإرادة السياسية تحت وصايتها وتسيطر على السلطة البيروقراطية جعلت الشعب المتدين ناقماً على الدولة بسبب متلازمة الرجعية التي تسيطر على الدولة وجعلت الشعب الكردي يشكك في ولائه للدولة بسبب موقفها العلماني القبلي وبسبب رغبتها في تدمير القيم الدينية التي هي صمغ الوحدة.

وقد قبل المثقفون الأتراك الذين تربوا في الثقافة الإسلامية أن وحدة الدول الإسلامية مرهونة بقيادة تركيا لها، وأن قيادة تركيا للدول الإسلامية مرهونة بهيمنة الإرادة الوطنية على جميع مؤسسات الدولة.

بفضل الاستقرار السياسي الذي تحقق في السنوات العشر الماضية، نتيجة الصراع مع الأيديولوجية الرسمية الخاطئة من خلال دعم قيم الأمة، تمكنت بلادنا من حل مشاكلها الداخلية إلى حد كبير، وجعلت قوة الوحدة محسوسة على الأقل إقليمياً واستعاد المكانة اللازمة بتصحيح منظورها للعالم الإسلامي.

فالدول الإسلامية التي تسير على طريق الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية واختيار الديمقراطية، تنتظرها أيام صعبة. فالديمقراطيات الفتية التي ستعاني من الفساد والفقر والحاجة إلى العدالة يجب ألا ترتمي في أحضان الغرب من أجل حل مشاكلها الضخمة. هم بحاجة إلى التضامن والتوجيه الصحيح. هناك حاجة للتعاون الاقتصادي والدعم وتوجيه السياسة الخارجية والتعاون الدفاعي ضد المستغِلين وأنظمة العدالة البديلة ضد انتهاكات الحقوق الناشئة عن بلدانهم والدول الأخرى وإرادة مشتركة لرفاههم وأمنهم، من أجلهم والعالم يحكم في سلام وعدل.

وفي نهاية المطاف، فإن رفاهية الدول الإسلامية وإرساء السلام والعدل في العالم مرهون بظهور الدول الإسلامية كقوة عظمى على المسرح السياسي العالمي.

انطلاقا من فكرة أن ازدهار الدول الإسلامية وبقاء الدول التي قاموا بإنشائها وإحلال السلام في العالم وهيمنة العدالة لا يمكن إلا بظهور الدول الإسلامية على الساحة السياسية العالمية كقوة عظمى؛ وإنه ستوفر كل دولة مسلمة العمل الفكري لإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بعناصر القوة الوطنية وتقييم التهديدات الداخلية والخارجية الفردية والمشتركة وتحديد مبادئ خطط الأمن الداخلي والخارجي وإنشاء وتطوير المؤسسات اللازمة للتجمع تحت إرادة مشتركة وأسس ومبادئ تنظيم هذه المؤسسات.

عقدت مؤتمرات أصّام الدولية لنموذج الوحدة الإسلامية، التي تم إطلاقها في عام 2017 وانتهت في عام 2023، من أجل تقديم هذه الأعمال الفكرية ومقترحات الحلول وأسلوب الحالة ونموذج جاهز للإرادة السياسية.

عدنان تانريفردي
رئيس مجلس إدارة أصّام

المحتويات

العرض التقديمي V

مقدمة XI

المحتويات XIII

الجلسة الأولى الوحدة الإسلامية والعدالة 1

القرآن الكريم رمز وحدة الأمة ومصدر قوتها 2

التفسير القرآني لمفهوم العدالة 4

ترك الخلافات المذهبية جانباً في تأسيس منظمة عدالة الاتحاد الإسلامي 6

الدوامة القانونية والمقترحات في العالم الإسلامي 7

الحرب من أجل العدالة هي سبب الصراع بين الحق والباطل 8

أصّام، الاتحاد الإسلامي والعدالة! 9

الجلسة الثانية: نظام عدالة الاتحاد الإسلامي ومبادئه 11

المبادئ الأساسية لنظام العدالة في الدولة الإسلامية 12

صقل مفهوم العدالة لجعله أقرب إلى المبادئ الإسلامية 14

أهمية نظام العدالة بالنسبة للدول الإسلامية ونموذج نظام العدالة المزمع إنشاؤه 15

تحديد الأسس والمبادئ في تحديد العناوين الرئيسية والفرعية لمبدأ العدالة الإسلامية 17

العدالة الاقتصادية لتحقيق الوحدة الإسلامية 19

حقوق المرأة في نظام القضاء الإسلامي وإشكالية المعرفة بها 20

الجلسة الثالثة: نماذج آلية العدالة في الاتحاد الإسلامي 21

الحاكم والعدالة في الفهم الإسلامي للسياسة في العصور الوسطى: عجلة العدالة 22

نور الدين محمود زنكي إحياء العدالة ودارالعدل 23

دور فقهاء أولي موزا (الحقوقيون الإسلاميون) في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لبخارى في القرنين الحادي عشر والثالث عشر 24

"الدولة الراعية" نموذج للتنمية العادلة للدول الإسلامية 26

الخلافة المثالية للخليفة عمر بن عبد العزيز وممارسات العدالة! 27

العدالة من أجل السعادة الاجتماعية 28

الجلسة الرابعة: الممارسات الحالية حول العدالة 29

أسس ومبادئ تطوير دستور اتحاد الدول الإسلامية: النظام القضائي لجمهورية النيجر 30

تحديد أسس ومبادئ منظمة العدل في الهند: مثال كشمير 31
دراسة عن الاضطرابات الطائفية وأعمال العنف التي يلقاها المسلمون في قارة الهند وجزيرة سريلانكا - التوصيات والتحليلات وبناء الوحدة الإسلامية والتعايش السلمي 36
الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة الأفغانية في سياسة طالبان في أفغانستان 38
فشل القضاء الهندي في جامو وكشمير 39
عندما تتحقق العدالة المدمرة، ستعود سوريا إلى العالم الإسلامي..... 41

الجلسة الخامسة: أنظمة العدالة في المنظمات العالمية 42
نحو محكمة العدل الإسلامية الدولية [IICJ]: المشاكل والتحديات والتوقعات..... 43
أسس ومبادئ المنظمة المتعلقة بالعدالة في الأمم المتحدة..... 44
أسس ومبادئ المنظمة المتعلقة بالعدالة في الأمم المتحدة..... 45
الاتحاد الإسلامي الدولي والسعي إلى العدالة..... 46
محاربة التطرف من خلال الدبلوماسية الحضارية 47
فهم اتجاهات السياسة الخارجية للدول ذات الأغلبية السكانية الإسلامية وأثرها على النظام الدولي الجديد 48
الإبادة الجماعية في غزة في سياق القانون الدولي والاتحاد الإسلامي: من غزة إلى ميثاق الدفاع المشترك للدول الإسلامية 49

الجلسة السادسة: مناقشات نظرية في سياق العدالة 50
الإطار النظري للخطوات العملية نحو إنشاء النظام القانوني الإسلامي..... 51
النظام القضائي الإسلامي..... 52
القانون غير المتسق أو غير الكامل يشجع على الظلم..... 53
إدارة الاقتصاد الإسلامي ونظام العدالة المشتركة: التحديات والفرص أمام الاتحاد الإسلامي..... 55
العدالة الاقتصادية في الإسلام: التطبيق في السياق الحديث..... 56
تقييم التقدم المحرز في التضامن الإسلامي على أساس الاحتياجات والفرص 57

الجلسة السابعة: نظام العدالة المشتركة للاتحاد الإسلامي 58
تحديد أسس ومبادئ نظام العدالة المشترك للاتحاد الإسلامي..... 59
أسس ومبادئ تحديد استراتيجية تطوير النظام القضائي في الاتحاد الإسلامي 61
توقعات وتحديات نظام العدالة المشتركة في العالم الإسلامي المعاصر..... 62
تأثير أنظمة العدالة الإنسانية والإلهية على سلام وأمان الإنسانية في عمليات الجريمة-التنفيذ-الإصلاح..... 64
توحيد جهودنا على أساس الفقه الإسلامي لتحقيق الرخاء والحياة الكريمة 65
قوانين الضرائب الرأسمالية والمنظور الإسلامي..... 67

مؤتمر أصّام الدولي السابع

لنموذج الوحدة الإسلامية

كتيب الملخصات

الجلسة الأولى الوحدة الإسلامية والعدالة

مدير الجلسة: المحاضر الدكتور علي فؤاد غوكجة

القرآن الكريم رمز وحدة الأمة ومصدر قوتها

البروفسور الدكتور محمد مزمل إسلامي / أفغانستان
جامعة كابول للتعليم والتدريب في أفغانستان
عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين
mmislami@gmail.com

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم؛ أما بعد:

إن أمة الإسلام –مع الأسف الشديد- تعيش أصعب أيام حياتها تفرقا وتشتتا وتشرذما وضعفا وقلة حيلة وقوة؛ تجتازها فتن الخلافات المضللة وتأكلها نار الحروب القاتلة المضيعة، ترى ذلك في أفرادها، وجماعاتها، ودولها، ونظمها، وحكامها، من شمال إفريقيا إلى غربها، ومن غرب آسيا إلى شرقها، وفي الجزيرة العربية قلب الأمة وحاضرتها.

تقتل أبناء الأمة، وتنهب ثرواتها وتلاعب بمقدراتها. وذلك أمر جرت لها ما كسبت يداها، حينما ضلت عن المهج خطاها، ورضيت بالدنية في دنياها، والله سبحانه يكره لها ذلك ولا يرضاها.

والحال أن لها رمز لوحدتها إن دارت حولها، ولها مصدر قوة إن استنصرت بها، وهو القرآن العظيم، كلام رب العلمين، وحبل الله المتين (وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: {إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا}[1]، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم)[2].

إن القرآن الكريم رمز وحدة هذه الأمة، ومصدر قوتها، وشرفها، وبهائها كما روت عائشة، رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن لكل شيء شرفا يتباهون به وإن بهاء أمتي وشرفها القرآن»[3].

يستطيع القرآن الكريم أن يجمع كلمة الأمة وشملها، ويوحد صفوفها وينظمها، ويحيي ويعيد قوتها ونشاطها، ويجدد لها ريادتها وأستاذيتها (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ.)[4]، حيث يضع أيديها على نقاط ضعفها وقوتها، ويرشدها إلى مراجعة أمرها، ثم الرجوع إلى رشدها وصوابها.

فعلى الأمة مراجعة رمز وحدتها ومصدر قوتها، مراجعة فاحصة، علمية، موضوعية، هادفة.

وهذه هي محاولة متواضعة لجعل قواعد القرآن الكريم الأساسية في موضوع وحدة الأمة وقوتها، وأوامره وهداياته في ذلك مشروعات عملية تطبيقية للأمة جمعاء، يشرف عليها كل دوائر التنفيذ والتأثير من شخصيات ومراكز وحكومات، ومؤسسات.. تكون لها مصداقيتها في حياة الأمة وواقعها العملي.

نموذج: قاعدة أخوة الإسلام

---

* كاتب أكادمي أفغاني، الحاصل على الدكتوراه في الشريعة من جامعة القاهرة- مصر، الأستاذ حاليا بجامعة التعليم والتربيه، كابل – أفغانستان، وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

[1] - سورة الجن، آية:1.

[2] - سنن الترمذي ت شاكر (5/ 172).

[3] - (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (2/ 175).

[4] - سورة البقرة، من آية: 143.

المشروعية: قوله تعالى: إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ.[5]

التعريف بالمشروع: مفهومها، شرائطها، مقتضياتها، ثمراتها ونتائجها.

التسويق للمشروع: الإعلام بأنواعه.

تطبيق المشروع: بين الأفراد، بين الأسر، بين القبائل، بين البلدين أو الدولتين.

الكلمات المفتاحية: القرآن، رمز، وحدة، قوة، أخوة.

[5] - سورة الحجرات، آية: 10.

التفسير القرآني لمفهوم العدالة

البروفسور الدكتور علي رضا غول / تركيا
كلية علوم الدين في جامعة إسكي شهير - عثمان غازي / تركيا
argul@ogu.edu.tr

تعد العدالة أحد أهم المفاهيم في تاريخ البشرية والتي لا يمكن وصفها بسهولة، ولكنها تلعب دورًا فعالًا في تحديد شكل العلاقات الإنسانية ونتيجتها. هناك أسباب متعددة لعدم وصفها بسهولة. بدايةً، تتعلق العدالة بمعناها الأوسع بتحديد ما سيكون عادلاً أو غير عادل، وأي من الخيارات ستوفر أو لن توفر العدالة مع أي نوع من التطبيق. وفي الوقت نفسه، يرتبط مفهوم العدالة ارتباطًا وثيقًا بمحاسبة الماضي والتخطيط للمستقبل، كما يشمل أيضًا ما هو عادل وما هو غير عادل في الممارسات، وما هي أسباب نتائج تلك الممارسات، وما الذي يمكن عمله بدلاً من ذلك لضمان العدالة في الفترات التالية. ومن ناحية أخرى، للعدالة أشكال مختلفة من التطبيق في مجالات مثل الأخلاق والدين والقانون، والإدارة، والسياسة، والاقتصاد.

وهذه التطبيقات، التي ترتكز كل منها على أسباب ونقاط انطلاق مختلفة، تنتج نتائج قد تكون بعيدة عن بعضها البعض.

لكن عند التعمق في الأمر يتبين أن هذه الممارسات تقوم على وجهات نظر وآراء وعوامل نفسية مختلفة، مما يؤدي إلى ظهور نظريات مختلفة حول العدالة.

اعتماداً على كل هذه، يتعلق مفهوم العدالة بالعديد من مجالات العلم والممارسة من الأخلاق إلى الدين، ومن الاقتصاد إلى القانون، ومن الإدارة إلى العلاقات الدولية، ومن اللغويات إلى الفلسفة، ومن التعليم إلى عالم الأعمال، وهذا يجعل من الصعب قدر الإمكان وصف الأجزاء الأكثر أهمية في الموضوع، بكل امتداداته، وحذف الأجزاء غير المهمة وغير الضرورية، وجمعها تحت وصف وتحديد محتواه بخطوط دقيقة.

ومع ذلك، فإن كل المهتمين بالموضوع تقريبًا يدركون أن العدالة تشمل الامتثال للعدالة، وحماية الحقوق، ودعم الحق، والامتثال للقانون، وحماية حقوق الإنسان، والمساواة أمام القانون.

أهمية وقيمة العدالة في الحياة الاجتماعية موضوع غير قابل للنقاش.

بمعنى آخر، تشكل العدالة العمود الفقري للنظام الاجتماعي والفلسفة التي تعطي الروح لجميع الممارسات؛ إن تصور نظام اجتماعي غير العادل هو أمر سخيف مثل تصور شخص بلا عمود فقري وروح.

ولهذا السبب هناك تأكيد كبير على العدالة ليس فقط في الأنظمة القانونية أو السياسية والأيديولوجيات، ولكن أيضًا في جميع الأديان ونصوصها الرئيسية التي تهدف إلى تنظيم المجتمع. ومن المعروف للجميع تقريبًا أن الإسلام لا يقتصر على الإيمان والعبادة فحسب، بل إنه يولي أهمية كبيرة للأخلاق، ويضع القواعد الأساسية لتنظيم المجتمع، ويهدف إلى ضمان العدالة مع التطرق إلى الأخلاق والنظام الاجتماعي.

ما يعطي الإسلام هذه الميزة هو نصه التأسيسي، القرآن الكريم. وبصرف النظر عن كلمتي "العدل" و"العدالة"، فهو يتضمن كلمات مثل "الحق" و"القسط" و"الوزن" و"الاستقامة"، والتي تشير إلى جوانب مختلفة للعدالة، بالإضافة إلى كلمات مختلفة هي مضادة للعدالة مثل الاستبداد والظلم.

بالإضافة إلى ذلك، لماذا من الضروري أن نكون عادلين وحقانيين، ولماذا من الضروري تجنب الظلم والقسوة، يتم شرحها أحيانًا بشكل موجز وأحيانًا بالتفصيل.

نهدف في هذا البحث إلى تعريف مفهوم العدالة، الذي يحتل مكانة مهمة في القرآن، استناداً إلى كل من مصادر التفسير الأساسية وغيرها من المؤلفات وإلى تحديد محتواه ومضمونه، ومن ثم الكشف عن الدور الذي أسنده إليه الكلمة الإلهية في مختلف المجالات الفردية والاجتماعية من خلال التأكيد أيضًا على شر الظلم والقسوة.

هدفنا هو محاولة إيجاد استجابة من القرآن لمطالب العدالة القانونية والاقتصادية التي تعبر عنها الجماهير بصوت عال في مناطق جغرافية مختلفة اليوم، وبالتالي تطلعاتهم إلى حقوق الإنسان، والمساواة في المعاملة أمام القانون، والإنصاف في المشاركة والعدالة الاجتماعية.

ونعتقد أن البحث عن رد يستند إلى المصدر الأساسي للإسلام أمر مهم وسيجذب انتباه البشرية.

الكلمات المفتاحية: القرآن، النظام الاجتماعي، حقوق الإنسان، العدالة، العدالة الاجتماعية، الظلم.

ترك الخلافات المذهبية جانباً في تأسيس منظمة عدالة الاتحاد الإسلامي

الدكتور ميتين افجي / تركيا
كلية علوم الدين في جامعة إسكي شهير - عثمان غازي / تركيا
العلوم الإسلامية الأساسية، قسم تاريخ المذاهب الإسلامية
metin.avci@ogu.edu.tr

إن دين الله هو الإسلام منذ بداية تاريخ البشرية. الإسلام اسم عمل وموقف، وهو يتضمن الوقوف الكريم والوقوف ومحاربة كل أنواع الظلم الذي هو ضد العدل. ويقتضي أن يعامل الإنسان، الذي يصفه بأنه أكرم المخلوقات، وفق غرض الخلق، بغض النظر عن عرقه أو لونه أو معتقده أو حتى طائفته. لسوء الحظ، على الرغم من وجود نفس القيم المقدسة، فإن الاختلافات الطائفية هي من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون وحدة وتضامن المسلمين في جميع أنحاء العالم. إن عدم تحقيق وحدة الإسلام التي تعكس موقف المسلمين في العالم حتى الآن، يعود بشكل كبير إلى عدم تطبيق المفهوم الشامل والمطمئن للعدالة في الإسلام بشكل كامل. في مواجهة ممثلي الكفر الذين يجتمعون تحت سقف واحد من أجل أهدافهم، تكمن الأثر الكبير في عدم تنفيذ مفهوم العدالة الشاملة والمريحة في الإسلام على نحو كامل.

تنقسم المجتمعات الإسلامية وتتفرق للأسف بسبب الحكام الظالمين الملزمين بتحقيق العدالة، ويمكن القول إن التيارات والجماعات والطوائف التي تقوم بتجاهل الآخر وتنفيس الغضب على أساس التبعية، تؤدي إلى تقسيم المسلمين الذين يتشاركون نفس القيم. الإسلام بحاجة اليوم إلى قادة رؤية يعرفون الحق والقانون، ولا يقومون بالتمييز، ولكن بالتوحيد، ويجب أن يكون لهم التزام بتحقيق أهداف وحقوق الأمة تحت سقف واحد. يجب أن يكون الهدف الأساسي لكل حاكم ومجتمع إسلامي هو إغلاق جروح الطائفة المتسببة بالحياة بدون النبي، والتمسك بمهمة الإسلام الحقيقية والتخلي عن هويات الطائفة. يجب على علماء الدين الذين يؤثرون في آراء الناس أن يفتحوا أبواب قلوبهم للآراء المتضادة في إطار التسامح والاحترام من أجل تحقيق وحدة الدين الإسلامي الذي لديه مصدره القرآن والسنة. فعلاوة على ذلك، فإن القرآن والسنة، التي تعتبر مقبولة من قبل الجميع، لا تقبل تمييزات مثل الشيعة والسنة التي لها أساس سياسي وسياسي. تستمر بعض الدول الإسلامية والسياسيين في اتخاذ إجراءات تسبب تنافسًا غير عادل وتؤدي إلى تفكك المسلمين في العالم واستخفافهم ببعضهم البعض. لذلك، يتعرض المسلمون في العالم لعواقب اجتماعية ونفسية خطيرة في مجالات مثل العلم والفن والتكنولوجيا، بما في ذلك العقوبات التي تهدد السلام الاجتماعي، وخاصة عدم التوازن الاقتصادي. وبالتالي، فإن تأسيس منظمة العدل للاتحاد الإسلامي، التي نراها كحبل نجاة لاستقلال دول الإسلام، والتي تتطلب تجاهل الاختلافات الطائفية التي تعيق التضامن بين المسلمين حول القيم الإسلامية الأساسية، ضروري للغاية لجميع المسلمين ودول الإسلام. إن انقسام المجتمعات الإسلامية والمسلمين في العالم لن يكون له سوى فائدة لأعداء الإسلام، وهذا هو الاعتقاد المشترك للأصوات الضميرية.

الكلمات المفتاحية: الوحدة الإسلامية، والعنصرية، والطوائف، والمذاهب، والجماعات، والطرائق

الدوامة القانونية والمقترحات في العالم الإسلامي

أغوزهان أكينر/ تركيا
طالب دكتوراه، خبير أمني / رئيس TESPAM
oakyener@tespam.org

من أجل تطوير عمليات التعاون في العالم الإسلامي، فإن إحدى المجالات المهمة التي يجب التركيز عليها والعمل عليها، بالإضافة إلى المجالات السياسية والتجارية والثقافية، هي البنية التحتية القانونية. بطبيعة الحال، فإننا نواجه تحديات متعددة الأوجه في تعزيز التعاون والتكامل في المجال القانوني.

بداية، في العديد من الدول التي تتكون من مجتمعات ترى وتشعر بنفسها داخل العالم الإسلامي، تكون البنية التحتية القانونية ومستوى فهم وتطبيق القانون والأعراف الدولية ضعيفًا. من ناحية أخرى، فإن إمكانات الموارد البشرية والفرص التعليمية والظروف الاقتصادية القادرة على التغلب على نقاط الضعف هذه ليست كافية. علاوة على ذلك، فإن بعض الدول تحكمها المنطق القبلي وتحتوي على العديد من المظالم حتى في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

بالإضافة إلى هذه الصورة المتشائمة، لا يوجد إجماع على الأدبيات التي يمكن وصفها بالشريعة الإسلامية. هناك خلافات حتى حول قضايا أساسية للغاية، بما في ذلك تفسير آيات القرآن الكريم. من ناحية أخرى، فإن معظم أصحاب الرأي أو الخبراء الذين يصفون أنفسهم بالعلماء، والذين طرحوا هذه الاختلافات في الرأي وأبدوا تعليقات كتابية أو شفهية في هذا السياق، لا يملكون المعدات والبنية التحتية اللازمة لتفسير أدبيات الشريعة الإسلامية وفقًا لها. ظروف اليوم. لإعطاء مثال في هذا السياق، فإن العديد من الخبراء الذين يعتبرون علماء في العالم الإسلامي ليس لديهم حتى القدرة على التحليل والتعليق بالتفصيل على مسألة الفائدة التي تشكل أساس النظام المالي والاقتصادي العالمي. نظام التعليم في المدرسة النموذجية، الذي لم يواكب عصر اليوم، لا يستطيع تلبية احتياجات العصر. من ناحية أخرى ، تفتقر برامج التعليم الجامعي والدراسات العليا في مجال الشريعة أيضا إلى القدرة على إنتاج مناهج تجذب انتباه المجتمع الدولي، لأنها لا تحتوي على تنسيقات مناسبة للتوسعات متعددة التخصصات.

لهذا السبب، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى خبراء مدربين في نظام التعليم والبحث حيث لا يتم اتهام الآراء المعارضة بالردة، وحيث تمتزج المؤسسات الإسلامية مع نماذج اليوم.

ومن ناحية أخرى، فمن المهم إصدار المزيد من المطبوعات الدولية حول الشريعة الإسلامية، والأفكار الجديدة حول الكيفية التي يمكن بها للموقف الإسلامي أن يحل المشاكل العالمية، والأنشطة التي من شأنها التعجيل بالتكامل.

خاصة في هذه البيئة، حيث يتم تطبيع العديد من الاتجاهات غير المناسبة للطبيعة البشرية بوعي اليوم، من المهم جدا أن يتمكن العالم الإسلامي من تنحية النزاعات فيما بينها جانبا بشكل عاجل، وإنتاج نماذج من شأنها خلق تصور جديد يمكن أن يلمس النهايات العصبية للمجتمع الدولي، وطرح مقترحات عقلانية ورحيمة وأخلاقية. أثناء إنشاء مثل هذه الاقتراحات والنماذج، يجب تحديد البنية التحتية القانونية واللوائح وما إلى ذلك بشكل شامل وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

بالنظر إلى أن العديد من الدول التي يمكن اعتبارها ضمن نطاق العالم الإسلامي قوية في مجال الطاقة، فقد يكون من المعقول أكثر بدء عمليات التعاون القانوني مع قانون الطاقة من حيث البنية التحتية المالية والفنية والتكامل الدولي. من الممكن للعالم الإسلامي أن يطرح اقتراحات وقواعد قانونية أكثر فعالية ورأفة ومقبولة لدى المجتمعات ذات الدخل المنخفض في العالم، خاصة فيما يتعلق بعمليات مكافحة تغير المناخ.

الكلمات المفتاحية: الشريعة الإسلامية، القانون الدولي، النزاعات، المناخ، الطاقة.

الحرب من أجل العدالة هي سبب الصراع بين الحق والباطل

سعاد غون / تركيا
صحفي وكاتب / رئيس رابطة القدس الدولية
suatgun44@hotmail.com

إن تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع بين الحق والباطل، والعدالة والظلم. شعارنا هو أن نكون طرفاً في صراع بين الحق والباطل وأن نكون مدافعين عن الحق بكل شجاعة. قضيتنا هي قضية الدولة الأبدية ونظام العالم. الأمة التركية هي حاملة راية قضية الإسلام والعدالة منذ 1250 عاماً. إن قيادة الحضارة الإسلامية هي واجب أبدي على أمتنا. إن أمتنا، المتجذرة بعمق في التاريخ والمحبة الإلهية، لن تنحرف عن هذا الهدف. هدفنا هو الهيمنة على العالم، ومن واجبنا أن نكافح من أجل حب "إعلاء كلمة الله". إن إقامة تركيا العظمى الرائدة عالمياً، والعودة إلى الاستمرارية التاريخية، الكفاح من أجل الهيمنة على العالم هو الهدف (الواجب) الأعظم.

القوة غير العادلة تخلق تأثير الدولة الاستبدادية وتضر بالحق. العدالة بدون القوة لا يمكن أن تنجح، ولا يمكن أن تنصر الحق.

من الممكن تحقيق التفوق بالعلم والمعرفة والإيمان.

وستعيد أمتنا إحياء العلم الحقيقي بعدم الإيمان بالإيديولوجية الباطلة والمذاهب العلمية الملفقة.

لقد أصبح من المفهوم مرة أخرى أنه لا يمكن تحقيق أي شيء بالعلوم الموضوعة التي تنكر جوهر الله تعالى ووجوده.

الهدف الأبدي أن نعمل بكل قوتنا لإقامة تركيا عظيمة، تقود العالم، من خلال الشروع في صراع شامل ضد الظلم والباطل في جميع مجالات الحياة، ولكي تهيمن الروح الإسلامية على العالم.

هدفنا الأكبر هو الوصول إلى السيطرة على العالم بروح "إعلاء كلمة الله" في سبيل الحق والحقيقة، وجلب السعادة الأبدية للبشرية وجعل العالم مثالا للعدالة.

دين الدولة هو العدالة، ولغة العدالة هي الدين.

الدين هو مفهوم يحيط بالدولة.

من الممكن جعل الحق يسود على الأرض من خلال العدالة.

إن السبيل إلى إقامة نظام عالمي جديد هو إقامة نظام عدالة قائم على القوة.

وما لم تشرق شمس العدالة فلن تجد البشرية الطريق المشرق.

الكلمات المفتاحية: الحق، الباطل، حب "إعلاء كلمة الله"، العدالة، الظلم، الهيمنة على العالم

أصّام، الاتحاد الإسلامي والعدالة!

نجات أوزدين / تركيا
باحث وكاتب، ضابط متقاعد
نائب رئيس أصّام
necadozden@gmail.com

يوجد ما يقارب 60 مركزًا للأبحاث الإستراتيجية في تركيا. المئات منهم حول العالم، والمنظمة الوحيدة التي تدافع عن فكرة الاتحاد الإسلامي في تركيا هي مركز الدراسات الإستراتيجية للمدافعين عن العدالة أصّام. الهدف الرئيسي لـ أصّام هو الإتحاد الإسلامي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم إجراء دراسات قيمة للغاية في سبع مجالات حتى الآن.

وهي؛ مؤتمرات دولية حول قضايا التالية: الشراكة من أجل تشريعات الاتحاد الإسلامي والتعاون الاقتصادي والدفاع المشترك وصناعات الدفاعية والسياسة الخارجية والأمن العام المشترك والأمن الداخلي، وأخيراً، هذا العام، نظام العدالة المشترك.

إن وحدة المسلمين تشكل جوهر الإسلام وروح القرآن. «إن في الوحدة الرحمة، وفي الفراق عذاب». (الحديث) يحل المسلمون مشاكلهم ويحافظون على النزاهة في سبيل الله. كما أن الإيمان يعني المخاطرة في العالم. بينما يكافح المؤمنون لرفع راية التوحيد والعدالة في العالم، سيتعين عليهم النضال للحفاظ على وجودهم في مواجهة عداء أعداء الإسلام. وهذا يلزم المسلمين أن يتصرفوا بوعي ويكونوا كقبضة واحدة مثل الانضباط داخل الجيش.

العصر الذهبي للتاريخ الإسلامي هو عهد النبي صل الله عليه وسلم. ثم تأتي عهد الخلفاء الراشدين. وأخيراً عهد عمر بن عبد العزيز. هذه الفترات هي فترات الذروة من حيث العدالة والازدهار. ولذلك ينبغي أن تؤخذ نموذجاً.

التاريخ هو الناصح والخبرة للأجيال القادمة. ومن لا يستمع لنصائح التاريخ يأخذ النصيحة من المصائب التي عاشها ويصبح نصيحة للآخرين. والحقيقة هي أن الذين لا يعرفون تاريخهم لا يمكنهم التعرف على اليوم الذي يعيشون فيه ولا يمكنهم رؤية المستقبل. التاريخ هو منظور أساسي للمستقبل.

إن ما يحدد مفهوم الحق ليس السلطة، أو الامتياز، أو الأغلبية، وما إلى ذلك، بل الحق نفسه. العدالة تعني أن تكون على حق في الحكم، وأن تحكم بالحق. أساس النظام العالمي الحالي هو عبادة القوة وإقامة القمع والظلم. السبب الرئيسي لسفك الدماء والدموع هو هذا النظام، الإمبريالية العنصرية، والعدو الرئيسي للبشرية هو الصهيونية.

الإسلام هو الرسالة الإلهية النهائية والكاملة. إنه مصدر للسلام والسعادة. إن البشرية جمعاء في حاجة إلى قوة الإسلام الشاملة. لا يمكن تحقيق العدالة بين جميع الأديان والمجتمعات إلا الإسلام والمسلمين الذين استسلموا حقاً للإسلام.

كيف ذلك؟

لهذا السبب، ينبغي للمرء أن ينظر إلى قصة حياة عمر بن عبد العزيز، أحد الأشخاص الرائعين الذين اتبعوا طريق رسول الله. وهو حفيد عاصم ابن عمر رضي الله عنه، الذي أخذ عمر رضي الله عنه مثالاً في الحكم، "عمر بن عبد العزيز الذي حصل على لقب "الخليفة الخامس عمر الثاني"، وقد أظهر في فترة خلافته إدارة مثالية وقدم الدروس للإنسانية جمعاء. عمر بن عبد العزيز غير مصير العالم في ستة أيام. وفي فترة قصيرة مدتها عامين ونصف، تمكن من حل مشكلة "العدالة والرفاهية" في العالم الإسلامي بشكل كامل. أسس نظام العدالة والازدهار الذي استمر لمدة خمسة وعشرين عامًا من بعده.

عندما سأل "كيف حققت كل هذا؟"

قال: "من خلال تطبيق أمرين، سألت من يعرف ما لا أعرفه، وأعطيت الوظيفة لمن يتقنها ويعلمها".

أساس المشاكل التي تواجهها العالم الإسلامي اليوم هو ضمن هذين الأمرين. يجب استخدام نفس الطريقة للوصل الى الحل.

قال عمر: "العدل أساس الملك".

إذا انكسر الأساس، انهار البناء. الدولة والنظام تنهض على أساس العدالة...

"العدل والرحمة يذهبان كالخطار أو النوّاس ويعودان إلى صاحبهما مرةً أخرى."

"الدولة التي تزرع الظلم تحصد التمرد."

"...إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ." (نساء، 58)

وانطلاقاً من هذا الأمر الإلهي، أنشأ المسلمون مؤسسات مختلفة لتحقيق العدالة منذ التاريخ. وكان رسول الله (ص) يتولى القضايا بنفسه. هذا الوضع استمر في زمن أبي بكر، وأما في زمن عمر رضي الله عنهم اتسعت الأراضي الإسلامية بشكل كبير وتم تكليف بعض الصحابة بشؤون القضاة. تمت محاولة منع الظلم وتوزيع العدالة من خلال منظمات مثل ديوان المظالم، الشرطة، الحسبة. أنشأ الأيوبيون دائرة للعدل في مصر أطلقوا عليها اسم "دار العدل" وترأسوا هذه المحكمة وأخذوا معهم بعض المستشارين. خلال الفترة العثمانية، تم إنشاء "التنظيم القضائي" ونشره بطريقة منظمة.

إن الاتحاد الإسلامي يجب أن يقوم على العدل.

إن الاتحاد الإسلامي، الذي يقوم على هذا الأساس، سوف يجلب الرحمة والرخاء ليس للمسلمين فقط، بل للبشرية جمعاء، إن شاء الله...

الكلمات المفتاحية: أصّام، الوحدة الإسلامية، العدل، عمر بن عبد العزيز، العثمانية، الصهيونية.

الجلسة الثانية: نظام عدالة الاتحاد الإسلامي ومبادئه

مدير الجلسة: أغوزهان أكينر

بسم الله الرحمن الرحيم

المبادئ الأساسية لنظام العدالة في الدولة الإسلامية

البروفسور الدكتور مصباح الله عبد الباقي / أفغانستان

جامعة سلام كابول، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه والقانون.

1. سأقدم بحثا لمؤتمر أصام الدولي السابع الذي يعقد تحت عنوان "نموذج نظام العدالة الإسلامية لكونفدرالية آسريقيا" وتكون ورقتي تحت عنوان "المبادئ الأساسية لنظام القضاء أو نظام العدل في الدولة الإسلامية" وسأتناول في الورقة المحاور التالية بإذن الله تعالى.
2. أهمية نظام العدل
3. أهمية العدل ونظام العدل في الإسلام، وكذلك لاستمرار الدول والكيانات السياسية.
4. أسس نظام العدل في الإسلام
5. نظام القضاء أو نظام العدل يتطلب أسسا محددة ليقدم نموذجا إسلاميا، وهذه الأسس تتلخص فيما يلي:
6. الأساس الأول: أن تتكامل مؤسسات نظام العدل
7. الأساس الثاني: أن تتولى المسؤوليات فيها أناس مؤهلون
8. أن يتولى السلطة القضائية شخص مؤهل، ومتصف بالمواصفات التي حددها الشرع، و من أهم ما يجب أن يتصف به من يتولى المسؤولية في مؤسسات نظام العدل، هو البلوغ، و العقل، والحرية، والإسلام، والورع والتقوى، و النزاهة المالية والبعد عن مواضع التهم، وأن يلتزم بما ورد في أدب القاضي من الآداب، وأن يكون متصفا بالعدالة، والعلم، وبلوغه رتبة الاجتهاد، وأن يكون ملتزما بالآداب والأخلاق التي يتطلبها منصب القضاء، وأن يكون بصيرا بزمانه وعالما بمقتضيات وقته.
9. الأساس الثالث: أن يلتزم بالإجراءات القضائية المثلى
10. ومن الأمور الأساسية لنظام العدل الأمثل أن تلتزم المحاكم فيه بالإجراءات القضائية الأساسية التي تعتبر الأمور التالية من أهمها، ضرورة أن تكون العدالة ناجزة، وأن تلتزم المحاكم نظام المواجهة، و مبدأ المساواة أمام القانون والشرع، و أن تلتزم مبدأ العلانية، و مبدأ احترام حق الدفاع، و يعتطى المتهم حق الاستئناف حالة الاعتراض على سير المحكمة.
11. الأساس الرابع: استقلالية نظام العدل
12. من الأسس المهمة لنظام العدل في الإسلام استقلاليته، ونظام العدل والقضاء يستطيع أن يحافظ على استقلاليته بأن ينص على استقلالية نظام العدل والقضاء دستور الدولة وقوانينها، وأن تفصل المحاكم في كل ما تعرض عليها من القضايا بعيدة عن كل المؤثرات الخارجية أو التدخل في شؤونها، و أن تدخل كل المسائل ذات الطابع القضائي تحت سلطة القضاء، و أن لا يتدخل أحد كائنا من كان في اختصاصاتها، وأن يكون لكل فرد من أفراد المجتمع الحق في أن يحاكم أمام المحاكم العادية، و أن يمنع إنشاء المحاكم الخاصة لمحاكمة بعض الناس مثل المحاكم العسكرية أو غيرها، وأن تتمكن السلطة القضائية من المحافظة على استقلاليتها عن طريق الالتزام بالإجراءات القانونية وعدم الحيد عنها، و أن توفر الدولة الموارد الكافية التي تمكن السلطة القضائية من الاستقلالية.
13. الأساس الخامس: إصدار الحكم وفق الموازين الشرعية
14. ومن الأسس المهمة لنظام العدل في الإسلام أن يصدر الحكم وفق الموازين الشرعية، و أن لا يحيد عن ذلك.
15. الأساس السادس: توفر الضمانات لتنفيذ الحكم

16. ومن الأسس الأساسية لنظام العدل المثالي أن تتوفر فيه الضمانات لتنفيذ الحكم الصادر عن القضاء، وذلك سيتأتى بأمرين اثنين:
17. أن تتهيأ النفوس لقبول الحكم الصادر من القضاء، وذلك عن طريق ربط هذا الحكم بالجانب العقدي والإيماني للمواطن.
18. أن تتوفر للسلطة القضائية القوة المادية ما تتمكن بها من تنفيذ الأحكام التي تصدرها في دائرة الدولة.

الكلمات المفتاحية: نظام العدالة، الإجراءات القضائية، استقلال القضاء، مؤهلات القضاة، القضاء الشرعي.

صقل مفهوم العدالة لجعله أقرب إلى المبادئ الإسلامية

الدكتورة المحاضرة المساعدة شاهيلة اينون يوسف/ ماليزيا
محامية وباحثة سياسات ومستشارة مالية ومصرفية إسلامية
أستاذ مساعد في جامعة سيالكوت، باكستان/ الرئيس التنفيذي لشركة SHAY للاستشارات الدولية
أستاذ مساعد سابق في الجامعة الإسلامية العالمية
syussof@yahoo.com

تجادل هذه المقالة بأن مفهوم العدالة كما يُمارس اليوم يحتاج إلى ضبط ليعكس المبادئ الإسلامية بشكل حقيقي. ويبدو أن التركيز الحالي يميل أكثر نحو الجوانب القانونية والسياسية وأقل نحو المنظور الأخلاقي. وما يوصى به هنا هو اعتماد نهج محوره الإنسان في تعريف العدالة بما يتوافق مع أهاف الشريعة (مقاصد الشريعة). يركز القرآن كمصدر أساسي على رفاهية البشرية؛ الأمر لا يتعلق فقط بالقوانين. وبالنظر إلى هذه الخلفية، يقترح المؤلف اعتماد تركيز متوازن، حيث ينبغي أن يشمل مفهوم العدالة ليس فقط العدالة القانونية - السياسية، ولكن أيضًا العدالة القائمة على الفضيلة أو التي تتمحور حول الإنسان. ومن خلال دراسة ومقارنة مقاربات العدالة من المنظورين الإسلامي والغربي، يتبين أن مفهوم العدالة في الإسلام يختلف عن نظيره الغربي، حيث تقوم العدالة الإسلامية على مبادئ دينية وإلهية وثابتة في تعريفها. ولذلك، يجب على الدول الإسلامية والقادة والعلماء بذل جهود أكبر لإعادة مواءمة أنفسهم مع المفهوم الإسلامي التقليدي للعدالة، ليس فقط من منظور قضائي وقانوني، ولكن كفضيلة بشكل خاص. في هذه المقالة، يقترح أن تعطي مقالة سياسة الاتحاد الإسلامي لأصّام بشأن العدالة وزناً أكبر لرفاهية الناس من أجل موازنة الاهتمام المتحيز بقوانين العدالة. من الأفضل أن تكون متمركزاً حول الإنسان بدلاً من أن تكون ملتزمةً بالقانون بشكل مفرط. في هذه المقالة، يخلص المؤلف إلى أن هناك حاجة إلى الأشخاص المناسبين لكي يعمل المجتمع بعدالة كاملة، ولكي يسود السلام والعدالة في المجتمع، ليست هناك حاجة إلى قوانين العدالة فحسب، بل هناك حاجة أيضًا إلى أشخاص العدالة.

الكلمات المفتاحية: القوانين العدلية، المبادئ الدينية والإلهية، العدالة المتمحورة حول الإنسان، العدالة القانونية والسياسية والقضائية، الرفاهية الإنسانية، أهل العدل، أهل النزاهة، التركيز المتوازن، العدالة النزيهة.

أهمية نظام العدالة بالنسبة للدول الإسلامية ونموذج نظام العدالة المزمع إنشاؤه

محمد طاش/ تركيا
muhammet.s.tas@gmail.com

إن الحاجة إلى إنشاء نظام عدالة مشترك للدول الإسلامية هي نقطة مهمة. يعد نظام العدالة مؤسسة مهمة في كل مجتمع من أجل ضمان سيادة القانون والمحاكمة العادلة والحماية القانونية. على الرغم من أن الدول الإسلامية لديها قيم ثقافية ودينية مماثلة، إلا أنها تواجه اختلافات وصعوبات مختلفة في أنظمتها القضائية.

غايتنا هو التأكيد على أهمية إنشاء نظام عدالة مشترك للدول الإسلامية وتقديم اقتراحات أساسية حول كيفية تطوير هذا النظام. وسنناقش هذه الغايات بالتفصيل أدناه

أولا، إنشاء نظام عدالة مشترك لتحقيق العدالة في الدول الإسلامية.

من المهم جداً إرساء منظور مشترك في ضمان العدالة بين الدول الإسلامية. يمكن لنظام العدالة المشترك أن يضمن تطبيق العدالة على قدم المساواة على الجميع، على أساس مبادئ الاتساق القانوني والمساواة والحياد.

ثانياً، تقديم العدالة بطريقة محايدة وفعالة وسهلة المنال: ينبغي لنظام العدالة المشترك أن يهدف إلى تحقيق العدالة وفقاً لمبدأ الحياد. ينبغي ضمان استقلال القضاة وحيادهم، وينبغي أن تكون عملية المحاكمة عادلة، وينبغي زيادة إمكانية الوصول إلى المساعدة القانونية.

وأخيرا الهدف الثالث وهو إقامة العدل على مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية، وينبغي لنظام العدالة المشترك أن يرتكز على المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية، وينبغي تطبيقه بشكل أكثر اتساقا في النظم القانونية في البلدان الإسلامية. ومن أجل ضمان العدالة، ينبغي دراسة القرآن والأحاديث والمصادر القانونية الإسلامية الموجودة بالتفصيل، وينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان العدالة .

وسيتم التركيز على النقاط القيمة لإنشاء نظام عدالة مشترك باستخدام أساليب محددة .

أولاً، تحليل أنظمة العدالة في البلدان الإسلامية الحالية، أي أنظمة العدالة في البلدان الإسلامية، بالتفصيل من أجل تحديد المشاكل التي تواجهها. تحديد الاختلافات في ممارسات نظام العدالة والقوانين والعمليات القضائية وسيتم توفير البيانات الأساسية لخلق منظور مشترك.

ثانياً، تحليل مصادر الشريعة الإسلامية، أي القرآن والأحاديث والنصوص الشرعية الإسلامية الأخرى، والتي تعد المصادر الرئيسية للشريعة الإسلامية. ومن أجل ضمان العدالة، سيتم فحص المبادئ والقيم المستمدة من هذه المصادر وتحديد المبادئ التوجيهية التي ستستخدم في إنشاء نظام عدالة مشترك. وأخيراً، سيتم تشجيع التعاون وتبادل المعلومات بين البلدان الإسلامية، أي التعاون وتبادل المعلومات بين البلدان الإسلامية بشأن نظام العدالة. ويهدف إلى إنشاء شبكة تعاون فعالة على المنصات الدولية لتبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات وتطوير حلول مشتركة.

وتهدف نتائج الورقة البحثية إلى إحداث آثار إيجابية في المجالات التالية: تعزيز نظام العدالة القائم على مبدأ الاتساق والمساواة، وضمان استقلال ونزاهة القضاء، والتطبيق الأكثر اتساقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتحقيق الضمانات القانونية وحماية حقوق الإنسان، وزيادة الثقة بين البلدان الإسلامية، وضمان الاستقرار الاجتماعي من خلال إقامة العدل.

إن أهمية وإسهامات هذا البحث بشأن إنشاء نظام عدالة مشترك بين الدول الإسلامية هي زيادة التعاون بين الدول الإسلامية لتوفير العدالة وحماية حقوق الإنسان ورفع معايير المحاكمة العادلة، ولعب دور أكثر فعالاً في الساحة الدولية من خلال ضمان تكامل أكبر للبلدان الإسلامية مع أنظمة العدالة العالمية.

وفي الختام، أشدد على أهمية إنشاء نظام عدالة مشترك للدول الإسلامية وأقدم اقتراحات أساسية حول كيفية تحسين هذا النظام. دعم نظام العدالة المشترك. إقامة نظام العدالة على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية كي يكون عادلاً وفعالاً وسهل الوصول إليه. كما أنه يعزز التعاون وتبادل المعرفة حول نظام العدالة بين الدول الإسلامية.

أهمية هدفنا هو زيادة التعاون بين الدول الإسلامية لتوفير العدالة. يوفر نظام العدالة المشترك فرصة لحماية حقوق الإنسان ورفع معايير المحاكمة العادلة. وفي الوقت نفسه، ستساهم في تحقيق تكامل أكبر للدول الإسلامية مع أنظمة العدالة العالمية ولعب دور أكثر فعالاً على الساحة الدولية.

هو بمثابة نقطة انطلاق لضمان العدالة والحفاظ على سيادة القانون بين الدول الإسلامية. يعد نظام العدالة المشترك خطوة مهمة للدول الإسلامية لضمان الاستقرار الاجتماعي وزيادة الثقة وتوفير الضمانات القانونية.

إن إنشاء نظام عدالة مشترك في الدول الإسلامية سيساعد المجتمعات على العيش في بيئة أكثر عدلاً وإنصافاً وموثوقية تقوم على العدالة وسيادة القانون. تؤكد الورقة البحثية على أن هناك حاجة إلى رؤية مشتركة وجهد مشترك لتحقيق هذا الهدف..

الكلمات المفتاحية: الدول الإسلامية، وحدة العدالة المشتركة، نظام العدالة، الشرق الأوسط، العدالة.

تحديد الأسس والمبادئ في تحديد العناوين الرئيسية والفرعية لمبدأ العدالة الإسلامية

BASES AND PRINCIPLES FOR DETERMINING THE MAIN AND SUBHEADINGS OF THE PRINCIPLE OF ISLAMIC JUSTICE

الدكتور محمود مصالحة/ فلسطين
دكتوراه في الدراسات الإسلامية
mhmoodmassalha@gmail.com

لقد أخفقت المَدَنية الغربية الحديثة على اختلاف فلسفاتها المادية، ومنظماتها الحقوقية على المستوي الأممي. حيث طغت الدول الغربية العلمانية الرأسمالية، بنزعاتها الاستعمارية الاستعلائية على الشعوب الضعيفة، فباتت المنظمات الإنسانية الغربية تُطلق شعارات استهلاكية جوفاء لا أثر لها في رفع الظلم عن تلك الشعوب، لغياب العدالة الإسلامية عن الساحة العالمية، وانعدام العدالة الدولية.

والعدل في الإسلام صفة من صفات الله تعالى، وقيمة قرآنية إنسانية، وفريضة إلهية، وغاية هامة لا استغناء عنها في المعاملات الحياتية الإسلامية، وضرورة في فض النزاعات ورفع المظالم وإرساء الأمن والأمان؛ بعد أن ملئت الأرض ظلمًا وجورًا. والعدالة الإسلامية أصل ديني جامع للحقوق في الضروريات والحاجيّات والمعاملات الإسلامية. لذلك؛ ارتأى الباحث أن تتمحور ورقته البحثية حول عنوان: "أسس ومبادئ تحديد العناوين الرئيسية والفرعية لمبدأ العدالة الإسلامية"، وفيما يلي العناوين الرئيسية والفرعية التي تندرج تحت هذا العنوان:

أولا: مبدأ العدالة الإسلامية في الجانب العقدي. ثانيا: مبدأ العدالة الإسلامية في الجانب الاجتماعي. ثالثا: مبدأ العدالة الإسلامية في الجانب السياسي. ربعا: مبدأ العدالة الإسلامية في الجانب الاقتصادي.

ويتحدث مبدأ "العدالة الإسلامية في الجانب العقدي": عن عقيدة التوحيد التي هي أساس الدين وركنه الأول، وقد حددته الآيات القرآنية، والسنَّة النبوية، وما أجمعت عليه الأمة. فهذه الأصول الفقهية الثلاثة أساسية في تحديد العناوين الرئيسية والفرعية، وفي مقدمتها العنوان الرئيسي الأول "عقيدة التوحيد الخالص لله رب العالمين، ويتفرع هذا العنوان إلى ثلاثة عناوين:

أولا: توحيد الربوبية، ثانيا: توحيد الألوهية، ثالثا: تنزيه الله سبحانه في أسمائه وصفاته. فالعدالة الإسلامية في عقيدة توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية تكمن في وسطيتها بين من ينكر وجود الله تعالى وينكر ألوهيته وربوبيته، وبين من عدد الآلهة والأرباب، وبين من عطل صفات الله تعالى، وبين ومن شبه صفات الله تعالى بصفات خلقة.

أما العدالة الإسلامية في العنوان الرئيسي في "الجانب الاجتماعي" الذي يشمل العناوين الفرعية الآتية:

أولا: مبدأ العدالة الإسلامية في الجانب " السلوكي الفردي" بألا يبخس حقًّا لأحد. ثانيا: مبدأ العدالة الإسلامية في الجانب الأسري، المعنون "بالحفاظ على حقوق الزوجات"، فالنصوص القرآنية والسنة النبوية تُحمِّل الأزواج البرُّ بالزوجات والقيام بخدمتهن، وإن النساء مثيلات للرجال إلا في الميراث.

ثالثا: مبدأ العدالة الإسلامية في الجانب المجتمعي المعنون "بكفالة الأيتام"، فأوجبت النصوص القرآنية والسنَّة النبوية حفظ حقوق الأيتام الذين فقدوا حنان الأبوة. رابعا: مبدأ العدالة الإسلامية المعنون "بمعالجة حالة الفقر"، فأوجبت على المجتمع والدولة الإسلامية المسارعة في تلبية احتياجات الفقراء والمساكين، تحقيقًا للعدالة الاجتماعية.

أما مبدأ العدالة الإسلامية الرئيسي المعنون: "بنظام الحكم في الدولة الإسلامية" البديلة للدولة العربية والإسلامية القومية العلمانية التي فشلت في إقامة العدالة بعمومها، التي فرضها الله تعالى في كتابه على الأمة، حيث اقترنت العدالة بالعقيدة.

ولقد أمر الله تعالى النبي محمد ﷺ أن يحكم بين الناس بما أراه الله في الكتاب والسنَّة من أحكام وشرائع، ويدلل ذلك أن الحاكمية لله تعالى، فهو وحده الآمر والناهي والمشرع.

ومبدأ العدالة الإسلامية المعنون "بالاقتصاد الإسلامي" إذ هو الطرح المتميز بعدالته، والبديل للاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي. فقد دلت النصوص القرآنية على وجوب الوفاء بالعهود والعقود في المعاملات التجارية، وأن تكون "بالقسط" والوفاء بالكيل والحكم بالعدل. ولن يتحقق التوزيع الأمثل للمال إلا بالنظام الإسلامي، حيث يتفرَّع الاقتصاد الإسلامي إلى عناوين فرعية على النحو الآتي: أولا: الملكية الخاصة، ثانيا: الملكية العامة، ثالثا: ملكية الدولة. التي لها أدلتها وتفصيلاتها.

لذلك لن يستقيم ميزان العدالة في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلاّ في الدولة الإسلامية القائمة على عدالة المنهجية الإسلامية التي تحمل عوامل وجوب وحدة الأمة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التوحيد، العدل، الحقوق، الوحدة، الأمة.

- The Nationالأمة
- The Unity of the Nationوحدة الأمة
- Rightsالحقوق
- Justiceالعدل
- The doctrine of monotheismعقيدة التوحيد

العدالة الاقتصادية لتحقيق الوحدة الإسلامية

البروفسور الدكتور أشرف دوابة / لبنان
أستاذ التمويل والاقتصاد
جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم- تركيا
جامعة الجنان لبنان
رئيس الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد اللبنانية الإسلامي (إيفي) تركيا- المملكة المتحدة
drdawaba@me.com

تعد الوحدة الإسلامية هدفا تتمناه الشعوب المسلمة، لتعود كما كانت أمة واحدة، تعم خيراتها عليها، وتمتلك حكوماتها إراداتها، وتحول التنمية واقعا ملموسا في حياتها. ولكن إلى الآن ما زال العالم الإسلامي يفتقد إلى هذه الوحدة ليس في الجانب الاقتصادي فحسب بل في الجانب السياسي أيضا. ومع ذلك فإن الأمل والدعوات المخلصة تتجدد من آن لآخر للدفع نحو تحقيق وحدة إسلامية وفي مقدمتها الوحدة الاقتصادية، في ظل عالم لا يعرف سوي لغة التكتلات الاقتصادية ومنطق القوة لا قوة المنطق.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة للوقوف على تلك المشكلة، وبذل الجهد العلمي لإيجاد قواسم مشتركة للوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية من خلال العدالة الاقتصادية التي هي مقصدا أساسيا من مقاصد الاقتصاد الإسلامي، وأساس بنيان الاقتصاد الرشيد واستدامة التنمية والوحدة الاقتصادية، باعتبارها تسعى إلى تحقيق مستوى عادل لمعيشة الأشخاص، وتمتعهم بفرص عمل هادف، وتوزيع مكافآت عادلة للأنشطة الإنتاجية الخاصة بهم، والتوازن الأفقي للدخول والثروات داخل البلدان، والتوازن الرأسي للثروات بين الأجيال، فضلا عن قيامها على مبادئ أربع هي: الحرية، والتكافؤ، والمشاركة، والتكافل، وهو الأمر الذي يسهم بصورة فعالة في تفعيل تلك القواسم المشتركة بين الدول الإسلامية، والدفع بها نحو تحقيق وحدة اقتصادية إسلامية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاقتصادية، الحرية الاقتصادية، التكافؤ، المشاركة، التكافل

حقوق المرأة في نظام القضاء الإسلامي وإشكالية المعرفة بها

عضو التدريس الدكتورة أمينة بوقروز / الجزائر
علم اجتماع ادارة وعمل
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
aminasociologie@gmail.com

عضو التدريس الدكتورة أمال مخالفة / الجزائر
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
amelmekhalfa156@gmail.com

لقد أبرز الإسلام أهمية المرأة ودورها الأساسي في بناء المجتمعات والحفاظ عليها من خلال ضمان حقوقها كاملة في جميع جوانب الحياة، إذ كفل حقها في العيش بكرامة واحترام، وحقها في التعليم وتطوير مهاراتها الشخصية والمهنية وحقها في الزواج والطلاق وكذا حقها في العمل والملكية وإدارة أموالها، بالإضافة الى حقوق الرعاية الصحية والاجتماعية وحقها في الأمومة كمعلمة أولى للأبناء، وكذا لم تغفل الشريعة الإسلامية عن ضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية واختيارها لمناصب قيادية، وحظر الإسلام بشدة العنف ضدها وشدد على حمايتها وحفظها باعتبارها المحضن الأساسي للفرد الصالح وهو لبنة المجتمع الصالح، إلا أنه رغم مرور عقود من الزمن على تبيان موضوع حقوق المرأة في الإسلام لازالت محل تشكيك حتى الوقت الراهن وذلك نتيجة المغالطات والملابسات في الفهم من جهة، وكذلك لتفاوت تفسير وتطبيق هذه الحقوق من بلد لأخر ومن مجتمع لأخر وفقا للثقافة والتقاليد وحتى نظام الحكم من جهة ثانية.

والخلل في الفهم يصاحبه اعتقادات خاطئة لدى الفرد المسلم تولدت لديه من الانفتاح على الثقافات الأخرى التي تنادي بحقوق المرأة من منطلق أنها لا تملك ميثاقا دينيا أو قانونيا أو اجتماعيا يكفلها على عكس الدين الإسلامي الذي نظم ذلك وبينه على نحو واضح، ولأن تصحيح الاعتقاد واستبدال التصورات الاجتماعية يعتمد على المعرفة الصحيحة أتت دراستنا هذه لتقيس مدى اطلاع المرأة الجزائرية على حقوقها المكفولة في نظام العدالة الإسلامية بهدف تعزيز الوعي البعيد عن أي قصور مفاهيمي والذي يمكن من تفعيل دور المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية بما يسهم في تطوير المجتمع ونمائه على الأسس السليمة.

الكلمات المفتاحية: المرأة، حقوق المرأة في الإسلام، نظام العدالة الإسلامية، المرأة الجزائرية

الجلسة الثالثة: نماذج آلية العدالة في الاتحاد الإسلامي

مدير الجلسة: عضو التدريس الدكتور إردال أيدين

الحاكم والعدالة في الفهم الإسلامي للسياسة في العصور الوسطى:
عجلة العدالة

الدكتور المساعد أحمد ن. أوزدال/ تركيا
جامعة أغري إبراهيم غاتشن، كلية الآداب والعلوم، فرع التاريخ
ahozdal@gmail.com

في معظم الأعمال المكتوبة بأسلوب السياسة، هناك وصف لعجلة العدالة، والتي ينصح كل حاكم بأخذها بعين الاعتبار على الإطلاق. والمكون الأولي لهذه العجلة، التي ترتبط فيها المكونات مع بعضها البعض بنظام دوري، هو المسطرة، ومركزها العدالة. وبحسب هذه العجلة يستمد السلطان سلطته من الجيش. يتم تجميع الجيش بفضل الخزانة. الخزينة مليئة بتحصيل الضرائب. يتم الحصول على الضرائب من خلال الإنتاج الزراعي. يزيد الإنتاج من خلال توفير بيئة آمنة للمنتجين (المزارعين). يحدث هذا فقط وفقط بفضل ضمان السلطان للعدالة. في الأعمال الكلاسيكية، هناك أيضا مجموعات من عجلة العدالة مع تصنيفات مختلفة وتنوع أكثر ثراء.

إن لعجلات العدالة خاصية تضع الحاكم أو المرشحين للحكم، الذين قد يكون لديهم وهم السلطة المطلقة، في مأزق أولا ومن ثم ترشدهم. يذكرون الحاكم أنه إذا استخدم سلطته بطريقة تتجاوز إطار العدالة، بعد فترة من الوقت يمكن أن تؤخذ هذه السلطة تماما منه. إن الذات التي ستنزع سلطة الحاكم الذي يسير في طريق الظلم ليست قوة إلهية أو مجردة، بل الشعب نفسه. إن احتمالات انقلاب طبقة العمال أو العلماء أو الطبقة الأرستقراطية أو التجار ضد بعضهم البعض، أو ثورة الجيش، أو الفوضى (الفتنة) أو التمرد العام هي تهديدات تتطلب من الحاكم أن يكون في حالة تأهب. ومن هنا يمكن أن نفهم أن السلطة الملكية في الدول الإسلامية في العصور الوسطى كانت في الواقع ضمن حدود أضيق مما كان يعتقد. يمكن بسهولة التشكيك في سلطة السلطان الذي يتجاوز خط العدالة.

حتى السلطان الذي لا يهتم بملء خزينة الدولة (بيت المال) بشكل عادل ومنصف، أو إنفاق الأموال في الخزينة للمنفعة العامة، بشرط أن تكون معتدلة، ولا تخلق بيئة آمنة تسمح للإنتاج والتجارة بالاستمرار في التدفق المعتاد، أو حتى الأفعال المخالفة لقيم الشعب الذي يحكمه، قد يواجه معارضة قاسية من هؤلاء الناس، بل والأكثر خطورة، فعل لامبالاة تجاهه. لهذه الأسباب، يبرز الحكام في التاريخ الإسلامي كشخصيات أكثر وضوحا من الفكر، أي كشخصيات أخطائها أكثر وضوحا. يمكن مراقبة أي سلوك عن كثب وإخضاعه للعديد من القراءات الخاطئة. لدرجة أنه يتعين عليهم أن يكونوا حاكمين وليس مرؤوسين، وأن يؤدوا أفعالهم سرًا، مثل شرب الخمر، والذي نعتقد أنه شخصي جدًا بمصطلحات اليوم، هذا إذا كان لديهم أي شيء على الإطلاق.

الكلمات المفتاحية: الحضارة الإسلامية، العصور الوسطى، الفلسفة السياسية، الإدارة، عجلة العدالة.

نور الدين محمود زنكي إحياء العدالة ودار العدل

الدكتور عبد القادر توران/ تركيا
مركز الأبحاث الإستراتيجية والفكرية / إسطنبول
abdulkadirturan72@hotmail.com

بعد مقتل والده الأتابك عماد الدين زنكي، وعندما بدأ نور الدين محمود زنكي حكم حلب وضواحيها (541هـ/1146م)، عمل على إعادة تأسيس الوحدة الإسلامية الممزقة في جغرافيا الشام. ومن أولى أعماله في هذا الاتجاه إرساء الثقة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي ضمان تكامل الدولة والمجتمع. وفور سيطرة نور الدين محمود على حلب، كان يعقد جلسة لمجلس العدل كل أسبوع يوم الثلاثاء في مسجد الملك بالمدينة، حتى يتمكن الجميع من الوصول إليه، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وكان أحيت محاكم المظالم في الحضارة الإسلامية. وحضر هذا المجلس القضاة والفقهاء والمفتون من مختلف الطوائف، وأمام نور الدين محمود أصحاب الشكاوى من مسؤولي الدولة من كافة شرائح المجتمع وكانوا يطرحون شكاويهم دون أن يواجهوا أي عقبات. وتم البت في الشكوى المتعلقة بالمسؤول الحكومي المعني على الفور في ذلك المجلس. بعد أن سيطر نور الدين محمود زنكي على دمشق، العاصمة الحالية لسورية، أطلق عليه الشعب والقوى الحاكمة في ذلك الوقت اسم الملك العادل (عادل سلطان). وبحسب بعض الآراء، بعد تسمية الحاكم السلجوقي الكبير ملك شاه (ت 485هـ/1092م) بالسلطان العادل، سمي نور الدين محمود بالملك العادل لأول مرة. مباشرة بعد سيطرة نور الدين محمود على دمشق، تم بناء دار العدل لمحاكمة المظالم. على الرغم من أن تاريخ محاكم المظالم في تاريخ الإسلام يعود إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أن دار العدل قد بناها لأول مرة نور الدين محمود الزنكي. وبهذا المبنى أضاف نور الدين محمود هيكلاً جديداً يتعلق بالعدل إلى الحضارة الإسلامية. وفقًا لبعض الدراسات، تختلف دار العدل أيضًا عن محاكم المظالم من حيث وظيفتها، لذا فهي أصلية تمامًا. وبنى دار العدل في مدن دمشق الأخرى بعد دمشق، واكتسبت المؤسسة بعده شهرة واستمرارية، بعد الأيوبيين ثم المماليك. وكان القضاة والفقهاء حاضرين في دار العدل، وكان نور الدين محمود يشارك في الجلسات أغلب الوقت، وكان يستمع شخصيًا إلى ادعاءات وأقوال المضطهدين باعتباره شخصًا حريصًا على إقامة العدل ويسعى إلى الإنصاف والفضيلة. وشبه بسيدنا عمر، وعمر بن عبد العزيز بأفعاله، ودخل في تاريخ الإسلام شخصية رائدة في إحياء العدل.

وسنقوم في بحثنا بتقييم نموذج نور الدين محمود زنكي في إقامة العدالة في العالم الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: نور الدين محمود زنكي، دار العدل، محاكم المظالم، العدالة، الاتحاد الإسلامي.

دور فقهاء أولي موزا (الحقوقيون الإسلاميون) في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لبخارى في القرنين الحادي عشر والثالث عشر

البروفسور الدكتور إلهمجون بكميرزايف / أوزبكستان
أستاذ أكاديمية أوزبكستان الإسلامية العالمية
ومركز أوزبكستان للحضارة الإسلامية
ilhomorient@gmail.com
تلفون: (+998 71) 248-42-80
(+998 99) 853-80-90

تزامنت فعاليات عائلة أولي موزا في بخارى مع صراع عسكري بين القراخانيين الغربيين (280-608/ 894-1212) والحكام السلاجقة (431-590/ 1040-1194).

برهانو - الكبير، مؤسس عائلة أولي موزا، جاء إلى بخارى نتيجة لمرافقته للسلطان سنجر في حملاته العسكرية في موفاروناهر. وبما أن النشاط الرئيسي للصدريين والفقهاء من عائلة أولي موزة، أصلها من مرولي، كان يحدث في بخارى، فقد أضيفت نسبة بخارى إلى نسبة الفقهاء من هذه السلالة.

"علي برهان أو مؤسس عائلة علي موزا والصدر الأول في بخارى، صدر الكبير عبد العزيز بن مازا المروي البخاري (وفاة 517 / 1123-1124). وبعد ذلك تولى الرئاسة ابنه حسام الدين صدر الشهيد بن عبد العزيز بن عمر بن موزا (483-536/ 1090-1141) واستشهد في معركة قطوان.

هناك نسبتين مختلفتين حول عائلة أولي موزا. ويتعلق هذا النسب بالفقهاء من الفترة والأسرة التي حكمت بخارى:

وبحسب المصادر الإسلامية فإن مؤسس عائلة علي موزة في بخارى هو برهانو الكبير. (d. 518/1124) قال الكفاوي: "هو كان فارسياً، فكان يتكلم الفارسية. كما أصدر فتاوى باللغتين الفارسية والعربية. المعلومات حول الميراث العلمي وشخصية برهانو الكبير نادرة في المصادر. هناك معلومات عن الشرح الذي قدمه ل الجامع الصغير، الذي أنشأه محمد الشيباني، لكن هذا الشرح لم يصل إلينا.

أفاد أوميليان بريتساك أن برهانو الكبير كان متزوجًا من أخت السلطان سنجار. كما عيّن برهانو الكبير في منصب "الصدر" و"قاضي القضاة" ببخارى سنة 495هـ/1101-02. وهذا يعني أن روابط هذه العائلة بعائلة السلطان سنجر قوية، سواء من الناحية السياسية أو من حيث القرابة. ربما يكون تعيين برهان الكبير في هذا المنصب قد عزز معارضة رجال الدين المحليين للعائلة.

يمكن رؤية مساهمة عائلة أولي موزا في تطوير الثقافة والعلوم والتعليم والقانون في بخارى تحت الرعاية السياسية للسلطان سنجار. على سبيل المثال، أسسوا مكتبة خزونة الكتب في منطقة سكة الدهقان. حاول السلطان سنجار إثراء المكتبة وتعزيز مكانته في بلاد ما وراء النهر وتقديم برهان الكبير وولديه الفقيهين حسام الدين صدر الشهيد وأخيه تاج الدين صدر سعيد، كأشخاص مخلصين للعلم. كما أسفرت هذه السياسة عن نتائج عملية جزئية. وذلك لأن العديد من فقهاء بخارى كتبوا أعمالهم فيما بعد باستخدام الموارد الموجودة في هذه المكتبة.

وتشتهر عائلة أولي موزا أيضًا برعايتها للفقهاء والمثقفين لاستعادة مكانتها بين السكان المحليين. على سبيل المثال، أفادت التقارير أن الأسرة دعمت 6000 فقيه.

يمكن تقييم هيمنة عائلة أولي موزا في بخارى بطرق مختلفة. قبل دخول العائلة إلى بخارى، حكمت المدينة عائلة أسسها إسماعيل الصفار (توفي 1139/534). الصفاريون، المعروفون بأنهم المجتمع الرائد للعلماء المحليين في بخارى، لم يعجبهم انتقال السلطة من مرو إلى سلالة أخرى، وعارضوا عائلة أولي موزا لفترة طويلة.

الكلمات المفتاحية: أولي موزا، فقيه، نظام قانوني حنفي، العصر السلجوقي، عائلة صدر حاكم

"الدولة الراعية" نموذج للتنمية العادلة للدول الإسلامية

المحاضر الدكتور إبراهيم قرة طاش/ تركيا
باحث وكاتب مستقل
ibratas@gmail.com

ومن الواضح أن بعض الدول الإسلامية تتمتع بالاكتفاء الذاتي بفضل الموارد الباطنية والإنتاج الصناعي، بل إنها في وضع الدول الغنية. ومع ذلك، هناك حقيقة أخرى وهي أن معظم أفقر الدول في العالم هي دول إسلامية. لا يمكن للبلدان الإسلامية الفقيرة أن تتطور بسبب الصراعات السياسية الداخلية والتدخلات الخارجية، ويستغرق استكمال تنميتها في ظل الظروف الحالية وقتا طويلا. ومن المعروف أن الفقر ليس قدراً، وأن كل إنسان ومجتمع لديه الذكاء الكافي للوصول إلى مستوى جيد في كثير من المجالات. ومع ذلك، فإن غياب الفرص أو الحرمان منها يعرقل التقدم.

تفتح هذه الدراسة نموذج "الدولة الراعية" للمناقشة من أجل تمهيد الطريق لتنمية الدول الإسلامية الفقيرة من خلال الاستفادة القصوى من مواردها الخاصة. بناء على ذلك، فإن الدولة الإسلامية الغنية أو الميسورة نسبيا تبدأ تنميتها من خلال توجيه وتوفير الموارد المالية لدولة إسلامية فقيرة تختارها. إذا لم يكن هناك موارد مالية، فإن الدولة الراعية ستدعم الدولة الفقيرة في المجال الذي تتخصص فيه، مما يساعدها على التطور على الأقل في مجال معين. على سبيل المثال، تدعم إحدى الدول القطاع الزراعي في دولة أخرى، بينما تساعد دولة أخرى دولة أخرى في تطوير خدماتها التعليمية. لكن، إذا كان سيتم تقديم الدعم في مجال معين، فمن الضروري أن يكون المجال المعني هو التعليم. وهناك اقتراح آخر مفاده أن البلدان الأفضل حالاً لابد أن تعمل معاً في كل أو بعض البلدان الأكثر فقراً (على سبيل المثال، لدعم التعليم المدرسي). من ناحية أخرى، فإن جميع الموارد المالية التي سيتم استخدامها تستخدم كاستثمارات، وليس تبرعات نقدية، ويتم الاستثمار من قبل سلطات الدولة الراعية.

لتنفيذ النموذج المذكور أعلاه، من المتوقع أنه سيكون من المناسب إجراء تجربة عن طريق اختيار بلد تجريبي واحد أو أكثر. وفي دراستنا تم تفصيل النموذج من خلال إعطاء أمثلة للدول والقطاعات، ومناقشة النتائج.

الكلمات المفتاحية: الدول الإسلامية، التنمية، الفقر، المساعدات الإنسانية، التعليم

الخلافة المثالية للخليفة عمر بن عبد العزيز وممارسات العدالة!

نجات أوزدين / تركيا
باحث & كاتب، نائب رئيس أصّام
جامعة الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية، الهندسة الكهربائية والإلكترونية (المرحلة الجامعية)
necadozden@gmail.com

في سنوات خلافة عمر (رضي الله عنه)... المكان المدينة المنورة... الساعة منتصف الليل... جلالة الخليفة كعادته يتجول في شوارع المدينة بينما أهل المدينة المنورة جميعهم نائمون في أسرّتهم الدافئة. الوقت كان قريب من الصباح. يسمع أصوات من أحد المنازل. يقترب الخليفة من البيت ويستمع. أم وابنتها تتحدثان. تقول المرأة لابنتها: قومي ***وأضيفي إلى اللبن ماءً***. أجابت ابنتها وقالت: ***نهى أمير المؤمنين عن إضافة الماء إلى اللبن***. فقالت أمها: ***ومن أين يسمع أمير المؤمنين بذلك؟*** فقالت الفتاة: ***أنطيعه في الملأ ونعصيه في الخلاء***؟ أعجب عمر رضي الله عنه بأمانة وصدق الفتاة، وبعدما حفظ مكان المنزل عاد الى مقامه ونادى ابنه عاصم. فقال له: ***" هناك فتاة في حي كذا وكذا، في بيت كذا وكذا. فإن لم تكن متزوجة من أحد اذهب وتزوجها. فلعل الله تعالى يرزقك ولداً صالحاً منه***ا». وذهب عاصم وتزوج الفتاة بعد أن علم بأنها عازبة. من هذا الزواج، ولدت ابنة اسمها أم عاصم. أم عاصم والدة عمر بن عبد العزيز، الذي يُذكر على أنه **"خامس الخلفاء الراشدين"**.

هو الذي حكم دولة كبيرة من حدود الصين والهند شرقاً إلى إسبانيا وحتى فرنسا غرباً، ومن أذربيجان شمالاً إلى شمال أفريقيا جنوباً. ولم يكن في حدود الدولة الأموية خلال مدة خدمته القصيرة فقيراً ومحتاجاً، ولم يبقى أحداً يُعطى له الزكاة. استشهد مسموماً عام 720 وبعد وفاته لم يكن هناك فقير يُعطى له الزكاة في البلاد الإسلامية لمدة 25 عامًا أخرى. الشخص الذي نتحدث عنه هو الذي يذكر بأنه عمر بن الخطاب الثاني، ويسمى الخليفة الراشد الخامس من قبل المؤرخين الإسلاميين وعلماء المسلمين حفيد عمر بن الخطاب عمر بن عبد العزيز.

غيّر عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) مصير الجغرافيا الإسلامية في الأيام الستة الأولى من خلافته التي دامت 33 شهراً بين 717-720... وأمر (رضي الله عنه) جميع القائمين بالإدارة كي ينادوا بين الناس النداء التالي. ***"أين المديونين؟ فليأتوا كي نسدد ديونهم. أين الذي يريد الزواج؟ أين الفقراء؟ أين الأيتام والمظلومين؟ تعالوا يا أهل الحق والحاجة، خذوا حقوقكم"***، فهو حاكم، قائد، مصلح، مجتهد، مجدد، فاعل بعلمه، لا يخشى الموت، ذكي سياسي عادل، صادق، مخلص ورجل دولة مثل جده. وتولى الخلافة في الدولة الأموية فقط لمدة 33 شهراً. لقد حل تماماً خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن، المشكلتان الرئيسيتان للعالم الإسلامي هما: مشكلة العدالة والرفاهية.

- وعندما سُأل **"كيف أنجزت كل هذا، يا عمر؟...**
- قال «**سألت من يعلم ما لا أعلم، وأعطيت الوظيفة لمن يعلم**».

هذا هو مصدر حل لمشاكلنا!

ويعني الالتزام الصارم بمبادئ العدالة، الكفاءة، الأمانة.

نسأل الله عز وجل أن يمنحنا شفاعتهم. آمين!

الكلمات المفتاحية: العدالة، الحاكم العادل، الكفاءة، الأمانة

العدالة من أجل السعادة الاجتماعية

أوميت باغاتور / تركيا

دكتوراه، جامعة إسطنبول، معهد العلوم الاجتماعية، قسم الأدب الإسلامي التركي

umit_bagatur@hotmail.com

ORCID: 0000-0002-8589-3340

تعود مغامرة التعايش البشري إلى عشرات الآلاف من السنين على الأرض. فضل الناس العيش معا لأسباب مختلفة، خاصة من أجل سلامة الأرواح والممتلكات. من المهم أن يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم المادية والروحية من بين العوامل التي تجمع الناس معا. مع وحدة الناس، ترك فهم العدالة الذي كان قائما في السابق على الفرد مكانه لفهم العدالة الجماعية. يمكن أن يرتبط هذا الفهم الجماعي بالعلاقات بين أعضاء المجتمع العادي وكذلك بتنظيم العلاقات بين المجتمعات الأخرى. العدالة هي أهم شخصية في حياة الإنسان. لأنه مطلوب في كل لحظة من حياة الإنسان .إذا نظرنا إلى الواجبات الإلزامية في الشريعة الإسلامية: العقل والحياة والدين والجيل والملكية. في الواقع، تشكل هذه الموضوعات أسس فهم أن المجتمعات تحتاج إلى العدالة في كل فترة تقريبا. اليوم، العدالة المنشودة في كل متر من الأرض تدور في أذهاننا كمفهوم مجرد. هذا المفهوم المجرد هو قوة اخترقت كل جانب مرئي من جوانب الحياة البشرية. لماذا العدالة، التي تستمد مصدرها من وجودها الذاتي الذي لا ينضب، غائبة جدا عن العالم عندما تكون في عالم الوجود. في هذه المقالة، سيتم محاولة ذكر نظام العدالة العام بناء على كتاب ما هي العدالة لفيلسوف القانون هانز كيلسن..

الكلمات المفتاحية: العدالة، القانون، هانز كيلسن، الإنسان، المجتمع

الجلسة الرابعة: الممارسات الحالية حول العدالة

مدير الجلسة: الدكتور دوندار هوجة أوغلو

أسس ومبادئ تطوير دستور اتحاد الدول الإسلامية: النظام القضائي لجمهورية النيجر

منصور الهاماني/ نيجر
الرئيس / الجبهة الوطنية FPJD إحسانى / النيجر
laouali09@gmail.com

اعتمدت الإمبراطوريات التي كانت موجودة في المناطق التي تقع فيها النيجر قبل الفترة الاستعمارية النظام القانوني التقليدي والقواعد والمبادئ الإسلامية اللاحقة.

تم إنشاء السلطة القضائية الحالية في النيجر في عام 1999 مع تأسيس الجمهورية الرابعة. تم تنقيح الدستور المؤرخ في ديسمبر/ كانون أول 1992 من خلال استفتاء وطني في 12 مايو/ أيار 1996 وتم تقديمه إلى شكله الحالي من خلال استفتاء أجري في 18 يوليو/ تموز 1999. وهو يستند إلى قانون نابليون "نظام محاكم التفتيش" الذي أنشئ في النيجر خلال الحكم الاستعماري الفرنسي ودستور النيجر لعام 1960.

في حين أن محكمة الاستئناف (المحكمة العليا) تدرس المسائل المتعلقة بالواقع والقانون، فإن المحكمة العليا تدرس تطبيق القانون والمسائل الدستورية. تتعامل محكمة العدل العليا مع القضايا المتعلقة بمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى. ويشمل نظام العدالة أيضًا المحاكم الجنائية المدنية، والمحاكم العرفية، والوساطة العرفية، والمحكمة العسكرية. توفر المحاكم العسكرية نفس الحقوق التي توفرها المحاكم الجنائية المدنية، لكن المحاكم التقليدية لا تتمتع بهذه الحقوق. ولا يجوز للمحاكم العسكرية محاكمة المدنيين.

لا يزال نظام **القاضي** (القواعد الإسلامية) قائمًا في النيجر ويلعب دورًا مهمًا في حل النزاعات الاجتماعية والعائلية وحتى المهنية المحلية. ويخضع **القضاة** لسيطرة وتعيين السلاطين ومديري المقاطعات.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار، نظام القاضي، العدالة، النيجر، آسريقيا.

تحديد أسس ومبادئ منظمة العدل في الهند: مثال كشمير

الدكتور غلام نابي فاي / الولايات المتحدة الأمريكية
رئيس منتدى السلام والعدالة العالمي
gnfai2003@yahoo.com / 6435 -607-202-1
www.kashmirawareness.org

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ..." (القرآن 4: 135)

"إياكم! من ظلم أقلية من غير المسلمين، أو قصر عليهم حقوقهم، أو تكليفهم ما لا يطيقون، أو أخذ منهم شيئا بغير إرادتهم، فإني (النبي محمد) أشتكي ذلك الرجل في يوم القيامة" يوم الحساب."

"ليس هناك قسوة أعظم من تلك التي ترتكب تحت درع القانون وباسم العدالة." - تشارلز لويس دي سيكوندا الفيلسوف الفرنسي.

"يوفر "اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية" لعام 2023 فرصة لتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء والشباب ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز العقد الاجتماعي المجزأ بسبب تزايد عدم المساواة والصراعات وضعف المؤسسات". مقتطفات من الوثيقة المفاهيمية الصادرة في 13 فبراير 2023 "اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية".

لقد أقر المجتمع الدولي بأهمية المؤسسات الوطنية، مثل السلطة القضائية، لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وكثيراً ما تعمل السلطة القضائية كمكمل ومصحح فعال للجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة في الحالات التي لا يشرف فيها الجهاز على نفسه.

حتى لو أصدرت الأمم المتحدة إعلانات مكتوبة تؤكد حقوق الفئات السكانية الضعيفة، فلابد من بذل جهود أكبر في مختلف أنحاء العالم من قِبَل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات ووكالات الأمم المتحدة لدمج السلام والعدالة والكرامة الإنسانية في التدويل والعولمة. ولا يمكن أن يظل السلام والعدالة والكرامة الإنسانية في الخلفية بينما تقوم المجتمعات بعولمة تجارتها وسلاسل التوريد والاستعانة بمصادر خارجية. ويجب أن تكون للحرية والعدالة الأسبقية على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية للعلاقات والاتفاقات التجارية الدولية، حتى لو كانت تتطلب إلغاء الاتفاقات التجارية مع الدول التي سمحت علناً باستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتقع على عاتق كل من يعمل على الساحة الدولية مسؤولية ضمان صون السلام والعدالة والكرامة الإنسانية. ويجب دمج الأخلاقيات العالمية بشكل كامل في عملية العولمة.

إن ميثاق الأمم المتحدة، الذي اعتمده "مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة وإعادة تأهيل المجرمين" المعقود في ميلانو من 26 آب/أغسطس إلى 6 أيلول/سبتمبر 1985، وصدقت عليه الجمعية العامة في قراريها 32/40 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1985 و146/40 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 1985، يؤكد من جديد تصميم شعوب العالم على القيام، في جملة أمور، بتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة بغية ضمان التعاون الدولي في تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز.

وينص القرار أيضا على أن المبادئ الأساسية التالية، التي صيغت لمساعدة الدول الأعضاء في مهامها المتعلقة بضمان وتعزيز استقلال القضاء، ينبغي أن تأخذها الحكومات في الاعتبار وأن تحترمها في إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية، وينبغي أن يوجه انتباه القضاة والمحامين وأعضاء الهيئتين التنفيذية والتشريعية وعامة

الجمهور إليها. وقد تمت صياغة المبادئ في المقام الأول مع الأخذ في الاعتبار القضاة المحترفين، ولكنها تنطبق بالمثل على القضاة العاديين حيثما كان ذلك مناسبًا.

يتعلق جزء كبير من المقالات الواردة في "مجموعة الوثائق الدولية" لعام 1994 بشأن حقوق الإنسان بحقوق الأفراد في مجال إقامة العدل. وربما لا يوجد في أي مكان في التجربة الإنسانية مجال للإلغاء المنهجي لحقوق الإنسان أكثر من المجال الذي يتم تحت ستار سلطة الدولة. يتضمن هذا القسم معايير حماية الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات، والتي تم اعتمادها بموجب القرارين C 663 المؤرخ في 31 يوليو 1957 و2076 المؤرخ في 13 مايو 1977. كما نجد المزيد من المبادئ التوجيهية في إطار "مجموعة المبادئ" المعتمدة بموجب القرار 173/43 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1988، والقرار 3452 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1975، والقرار 46/39 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1984، والقرار 133/47 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1992. ومن المأمول أن يكون تعدد هذه القرارات مؤشراً على خطورة الجرائم التي تهدف إلى كشفها، توجيه الأمم المتحدة آلية حقوق الإنسان من أجل منع هذه الجرائم. وتنص المادة 3، التي اعتمدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3452 بتاريخ 1975، على أنه "لا يجوز التذرع بالظروف الاستثنائية، مثل حالة الحرب أو التهديد بالحرب، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي، أو أي حالة طوارئ عامة أخرى، كمبرر للتعذيب".

وتلزم المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرار الفيديو رقم 2200 ألف (XXI) بتاريخ 16 ديسمبر 1966، بأنه حتى في حالة الإعلان الرسمي عن حالة الطوارئ العامة، عدم إعفاء دول الأطراف في الاتفاقية المذكورة من حقوق الإنسان والحماية الأساسية والحق في الحياة الطبيعية.

إن الأحكام الأساسية لحقوق الإنسان في اتفاقية جنيف، بما في ذلك تلك المحمية بموجب المادة 3 المشتركة بين هذه الاتفاقيات، غير قابلة للتقييد بمعنى أنه يجب احترامها حتى في أوقات النزاعات الدولية وغير الدولية والاضطرابات المدنية والاحتلال الأجنبي.

وقد دعا إعلان وبرنامج عمل فيينا الدول إلى إلغاء التشريعات التي تؤدي إلى إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب، ومحاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات، وبالتالي خلق أساس متين لسيادة القانون.

وصف رئيس قضاة الهند ((CJI، السيد ديباك ميسرا، إدارة نظام العدالة في الهند بهذه الكلمات، كما أوردت وكالة أنباء برس ترست الهندية في 26 نوفمبر 2017. "الحقوق الأساسية هي القيمة الأساسية للدستور ورَكِيزَته. سلطة قضائية مستقلة تتمتع بسلطة المراجعة القضائية، يمنح الوصي النهائي للدستور سلطة إقامة توازنه ... لضمان أن تعمل الحكومات المعنية ضمن ولايتها القضائية بالطريقة المنصوص عليها في القانون ... لا يمكن التنازل عن حقوق الأساسية للمواطن.. يجب أن تكون حقوق المواطنين في أعلى نقطة".

الآن، دعونا نحلل الظروف التي يدير فيها نظام العدالة في كشمير التي تحتلها الهند، حيث تخلت الدولة عن شعبها التعيس. وفقا لتقرير بعنوان "الجيش السري الهندي في كشمير" في هيومن رايتس ووتش / آسيا ريبورت، "تحت ضغط من السلطات، تمنح المحاكم بشكل روتيني المسؤولين الحكوميين مواعيد نهائية طويلة للرد على الالتماسات. ولا يُسمح للمعتقلين لمدة تصل إلى عام بمقابلة المحامي... خوفاً من رد بالمثل، يتردد القضاة في معارضة تصرفات قوات الأمن".

ونحن نعلم أنه لا توجد معايير دنيا في كشمير، خاصة فيما يتعلق باحترام أبسط الحقوق والكرامة للمعتقلين. والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن هذه الغطرسة تجاه المعايير المقبولة دوليًا تنعكس في القوانين التي اعتمدتها حكومة الهند ولا تنطبق إلا على جامو وكشمير، ولا سيما "قانون الأمن العام لجامو وكشمير" و "قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة".

ودخل قانون الأمن العام لجامو وكشمير حيز النفاذ في جامو وكشمير منذ عام 1978 ويسمح باحتجاز الأشخاص لمدة تصل إلى سنتين لأسباب غامضة لمنعهم من "التصرف بأي طريقة تضر بأمن الدولة أو الحفاظ على النظام العام". إن التعريف الواسع المعطى لهذه التعبيرات في هذا القانون يسمح باحتجاز الأشخاص دون محاكمة لمجرد التساؤل عما إذا كان يجب أن تظل جامو وكشمير جزءًا من الهند.

وهذا يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة التي تنص على أنه "لا يجوز احتجاز أي شخص دون أن تتاح له فرصة فعلية للإدلاء بأقواله فوراً أمام سلطة قضائية أو سلطة أخرى". وبموجب المبدأ 17، ينص على أن "للشخص المحتجز الحق في طلب المساعدة من مستشار قانوني" وبموجب المبدأ 18، "يكون للشخص المحتجز أو المسجون الحق في الاتصال بمستشار قانوني والتشاور معه".

في المناطق المضطربة، تم منح الجيش والقوات شبه العسكرية صلاحيات واسعة النطاق للاعتقال والتفتيش دون أمر قضائي بموجب المادة 54 (أ) من قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة (J&K) لعام 1990. يمنح القسم 4 (أ) من هذا القانون القوات العسكرية وشبه العسكرية صلاحيات محددة على نطاق واسع لإطلاق النار بقصد القتل في "المناطق المضطربة" بالمصطلحات التالية: أقتبس: "إذا... كان ذلك ضروريًا للحفاظ على النظام العام... يجوز إطلاق النار أو استخدام القوة بطريقة أخرى مما يتسبب في الوفاة ضد أي شخص يتصرف بشكل مخالف لأي قانون أو نظام ساري المفعول في الوقت الحالي."

في التقرير المؤلف من 43 صفحة حول "الوضع في كشمير" والذي نشرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 14 يونيو/حزيران 2018، " إن القوانين الخاصة المعمول بها في الولاية، مثل قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة (جامو وكشمير) لعام 1990 (AFSPA) وقانون السلامة العامة لجامو وكشمير لعام 1978 (PSA)، قد أنشأت هياكل تعيق الأداء الطبيعي للقانون، وتعطل المساءلة وتعرض حرية السعي للحصول على حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان للخطر. قانون السلطات الخاصة لجامو وكشمير (AFSPA) يمنح سلطات واسعة لقوات الأمن العاملة في جامو وكشمير، ويوفر فعليا الحصانة من الملاحقة القضائية والمقاضاة في المحاكم المدنية من خلال مطالبة الحكومة المركزية بمقاضاة جميع الإجراءات الممكنة ضد هؤلاء الموظفين قبل الشروع فيها،".

يتضمن تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العبارات التالية في الصفحة 10: "يتحدث المجتمع المدني ووسائل الإعلام في كثير من الأحيان ما بين 500 ألف إلى 700 ألف جندي، وهو رقم يجعل كشمير واحدة من أكثر المناطق عسكرة في العالم. "وتشمل مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التعذيب حتى الموت أثناء الاحتجاز والاغتصاب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء".

تم تضمين البيانات التالية في الولايات المتحدة، وزارة الخارجية، ا لتقرير الخاص بالهند لعام 2022: "استمر غياب المساءلة عن الانتهاكات الرسمية على جميع مستويات الحكومة، مما ساهم في انتشار الإفلات من العقاب على نطاق واسع".

ينص تقرير وزارة الخارجية أيضًا على أن "قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة (AFSPA) يمنح قوات الأمن حصانة من الملاحقة المدنية على الأفعال المرتكبة في المناطق التي يغطيها هذا القانون. وقالت منظمات حقوق الإنسان إن القانون ينتهك المادة 21 من الدستور، واستمرت في المطالبة بإلغائه، مشيرة إلى انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

كما يتضمن تقرير وزارة الخارجية العبارات التالية: "يسمح قانون أمن العام (PSA)، الذي ينطبق فقط في جامو وكشمير، للسلطات باحتجاز الأشخاص دون زيارة أفراد الأسرة لمدة تصل إلى عامين دون تهمة أو مراجعة قضائية. وفي أبريل/نيسان، ذكرت وسائل الإعلام أن أكثر من 500 شخص اعتقلوا بموجب قانون الأمن العام في جامو وكشمير.
وجاء في التقرير أن" استمرار احتجاز المدافع الكشميري عن حقوق الإنسان خورام بارفيز، الذي اعتقلته وكالة

الاستخبارات الوطنية في نوفمبر 2021 بتهمتي "تمويل الإرهاب" و"التآمر". وقد تم تمديد احتجاز بارفيز خمس مرات على الأقل من قبل المحكمة الخاصة التابعة لوكالة الاستخبارات الوطنية في نيو دلهي". لكن التقرير يشير إلى أن مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، قالت في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، إن "خورام برويز ليس إرهابياً. "إنه مدافع عن حقوق الإنسان." وكتبت مجلة التايمز في 23 مايو 2022، "خورام بارفيز هو واحد من أكثر 100 شخص تأثيراً في عام 2022".

يكشف التقرير عن انتهاكات الهند بهذه العبارات: "كانت هناك تقارير تفيد بأن ضرب الشرطة للسجناء أدى إلى وفيات في الاعتقالات (انظر القسم 1. a) وردت أنباء عن سوء المعاملة على أيدي الحراس والسجناء في السجون، فضلا عن ورود أنباء عن اغتصاب المعتقلين على أيدي الشرطة. ووفقاً لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، استخدمت الشرطة التعذيب وغيره من سوء المعاملة والاعتقال التعسفي للحصول على اعترافات قسرية أو كاذبة. "في بعض الحالات، ورد أن الشرطة احتجزت المشتبه بهم دون تسجيل الاعتقال، ولم توفر ما يكفي من الغذاء والماء للمحتجزين".

وتقول منظمة العفو الدولية: "لا يزال التعذيب وغيره من سوء المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون في حجز الشرطة أمراً شائعاً".

وقالت منظمة العفو الدولية: "إن التشريع الأساسي لمكافحة الإرهاب في الهند، وهو قانون (منع) الأنشطة غير المشروعة، يتضمن عدة أحكام لا تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، يستخدم القانون تعريفات واسعة مثل "العضوية في عصابة أو منظمة إرهابية" دون تقديم تعريف واضح لما يشكل العضوية. "قد ترقى هذه الأحكام إلى حد القيود المفرطة على الحق في حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع المحمي بموجب المادتين 21 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". وتصف منظمة العفو الدولية قانون الأمن العام بأنه "تشريع بلا قانون".

ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، فإن هذه الصلاحيات الواسعة المعترفة تجعل من السهل إطلاق النار على المشتبه بهم أثناء الاحتجاز. وقد أعرب العديد من أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكذلك هيومن رايتس ووتش، ولجنة الحقوقيين الدولية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية عن قلقهم من أن هذه الأحكام تنتهك الحق في الحياة المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

كتبت هيومن رايتس ووتش في تقريرها العالمي لعام 2023: "تستمر مزاعم التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء؛ وسجلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 147 حالة وفاة أثناء الاحتجاز لدى الشرطة، و1882 حالة وفاة أثناء الاحتجاز القضائي، و119 حالة قتل مزعومة خارج نطاق القانون في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022.

يعمل القضاء تحت ضغط كبير في ولاية جامو وكشمير. فالقضاة الذين يحاولون إقامة العدالة بنزاهة يتم نقلهم إلى ولاية نائية في الهند، أو يُجبرون على الاستقالة، أو يُحرمون من الترقية التي يستحقونها.

لكن هناك آلاف الأشخاص الذين تحتجزهم القوات المسلحة في كشمير ولا أخبار عنهم. يتم إخفاء هؤلاء. ووفقاً للتقرير القطري الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، هناك ما بين 8000 و10000 شخص مفقود في كشمير.

تتعارض هذه الأحكام مفي "قانون الأمن العام لجامو وكشمير" و"قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة" والضمان الاجتماعي مع متطلبات المادة 9 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تلزم الهند بضمان إبلاغ كل شخص يتم القبض عليه وقت القبض عليه بأسباب اعتقاله وإبلاغه بالتهم الموجهة إليه على الفور وأسباب اعتقاله. وتتعارض هذه الأحكام مع المادة 9 (4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تشترط تقديم كل شخص موقوف أو محتجز دون تأخير أمام المحكمة التي ستقرر في شرعية الاحتجاز.

جميع القوانين المذكورة أعلاه المعمول بها في جامو وكشمير تعفي القوات المسلحة من الملاحقة القضائية على الأفعال التي ترتكبها أثناء ممارسة صلاحياتها بموجب هذه القوانين. ومن ثم يتم تشجيع هذه القوات المسلحة على

التصرف دون عقاب. ينص القسم 7 من "قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة (J&K & K)" على أنه "لا يجوز اتخاذ أي إجراءات مقاضاة أو إجراءات قانونية أخرى ضد أي شخص بسبب أي شيء قام به أو يزعم أنه تم القيام به في ممارسة السلطات التي يمنحها هذا القانون "دون إذن مسبق من الحكومة المركزية.

ولا تزال القوانين التي تمنح سلطات غير محدودة وتعسفية للقوات المسلحة سارية المفعول في جامو وكشمير مع إفلات مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي تهدد وجود الشعب الكشميري ذاته من العقاب التام من العقاب. ولم تتمكن لوائح الاتهام والطعون التي قدمها مقررو الأمم المتحدة المعنيون بالتعذيب؛ الإنفاذ خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإنفاذ التعسفي؛ حرية الفكر والتعبير؛ حالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ استقلال القضاة والمحامين؛ حرية الدين والمعتقد؛ العنف ضد المرأة؛ لجنة الحقوقيين الدولية؛ منظمة العفو الدولية؛ هيومن رايتس ووتش من إقناع الهند بسحب هذه القوانين.

إن السلطات التعسفية الممنوحة للقوات المسلحة مع الحصانة من أي إجراء قانوني هي جزء من سياسة الدولة الهندية المتعمدة التي تستخدم فيها الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء وقتل المدنيين والمتظاهرين العزل السلميين كسلاح من أسلحة الحرب. والسبب وراء هذه الجرائم ضد الإنسانية هو إجبار الشعب الكشميري على التخلي عن نضاله من أجل حقوق الإنسان الأساسية من أجل تقرير المصير.

وتزداد المشاكل المرتبطة بمحاولات الحد من انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير تعقيداً بسبب رفض الهند السماح للمنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية أو المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة بالتحقيق في الادعاءات في كشمير.

في الواقع، شعب كشمير محكومين- محكومي ضميرهم. إنهم محرومون من الحقوق الإنسانية التي لا يمكن تقيدها، بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والوصول إلى العدالة، لأنهم يدعون ممارسة حقوقهم الأساسية غير مقيدة وغير القابلة للتجزئة في تقرير المصير. ومن أجل استعادة حقوق الإنسان الأساسية للمحتجزين، يجب إجبار الهند على الاعتراف بحق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير ووقف جرائمها ضد الإنسانية في كشمير.

بهذه الكلمات، أظهرت غيض من فيض من انتهاكات حقوق الإنسان الوبائية التي يعاني منها شعب كشمير كل يوم. مثل هذه الحوادث ليست نادرة أو عرضية، لكن معظمها بالتأكيد جزء من سياسة قمع ممنهجة. وبالتالي، يجب على المرء أن يتساءل ما هي الآثار الضارة العميقة التي يخلفها هذا النشاط على الصحة النفسية لأسر وجيران جميع المتضررين من هذا العنف.

ومن باب إنسانيتنا المشتركة، بدلاً من الجلوس مكتوفي الأيدي، يتعين علينا أن نتحرك بسرعة وبكل تأكيد لإصلاح الفوضى الإنسانية الكارثية التي تهدد الحياة الإنسانية والكرامة الإنسانية للشعب الكشميري كل يوم.

دراسة عن الاضطرابات الطائفية وأعمال العنف التي يلقاها المسلمون في قارة الهند وجزيرة سريلانكا ـ التوصيات والتحليلات وبناء الوحدة الإسلامية والتعايش السلمي

البروفسور الدكتور محمد سالم محمد سلطان النداوي/ سيريلانكا
جامعة فيرادينيا، سريلانكا
أستاذ اللغة العربية

msaleem@pdn.ac.lk

msmsaleemnadvi@gmail.com

يهدف هذا البحث بذكر تاريخ المسلمين في قارة الهند وجزيرة سريلانكا، والتعريف عن الإسلام، وأسباب نشوب الاضطرابات، وأعمال العنف، وأسباب حدوثها، والتوصيات للامتناع عن هذه الحوادث. ويمثل تاريخ الهند وسريلانكا في انتشار الإسلام أقدم التأثير من التاريخ المكتوب، لأن علاقة العرب بهذين الوطنين ترجع إلى الاتصالات التجارية، والتشابه الفكري والديني بين الجهتين، ولعبت التجارة دورا كبيرا في توثيق هذه الصلة، وترسيخ جذورها، قبل فجر الإسلام لسنين. وكانت الموانئ، ومرابط السفن، ومنازل الاستراحة في أثناء السفر المخيف الشاق والمناخ المنعم موافقة للملاحين العرب من التجار، ولما طلع الإسلام كان للمناطق الساحلية فضل السبق للتعرف على الإسلام، وهناك ما يذكر التاريخ عن مبادلة الآراء والبضائع بين العرب وملوك هذه البلاد من العجم بعد فجر الإسلام. وكانت الهند تحت الحكم الإسلامي إلى ثمانية قرون، وهناك وجد العلماء المسلمون المحكمون في فن التفسير والحديث والتاريخ والتصوف والسيرة والأفكار الإسلامية وما إلى غير ذلك، وكذلك لم يتباعد هذه البلاد عن الاختلاط بغير المسلمين من الهندوس والبوذيين والمسيحيين والسيخ وغيرهم، وكان يمثل صورة صادقة لطبيعة هذه البلاد، ذات الأديان، واللغات، والثقافات المختلفة التي تعايشت في تاريخ البلاد الطويل، ولم تكن بيئة التنافر الطائفي، والحقد الديني في أي عصر من العصور الماضية، بل عرفت هذه البلاد، وهذه الأجناس مجتمع التسامح والتعاون والتكاتف بين مختلف وحدات البلاد، حتى جعلوا بينهم التزاوج والمصاهرة، وعبر مسار الأيام والأزمان اعتمد على روايات مزورة للتاريخ للتفريق والتقسيم فيما بين مواطني هذين البلدين، من الطبقات المختلفة وبدأت أن تنشب الاضطرابات الطائفية، وأعمال العنف بين المسلمين وغير المسلمين في قارة الهند وجزيرة سريلانكا، وصولة للقهر الديني والعداء الطائفي وهدم حقوق المواطنين المسلمين، وحدثت هناك المجازر والمذابح، ووقعت أحداث دامية لسفك الدماء وعمليات النهب، والسلب وهتك الأعراض وانتهاك الحرمات وهدم المساجد وتحريق كتاب الله والذم على حرمة الرسول الأعظم والسب عليه وأهله وما إلى غير ذلك مما يعاني المسلمون من الاضطهادات ثقافيا ودينيا واجتماعيا واقتصاديا. ويقوم الباحث بدراسة هذه الحوادث، واكتشاف الأسباب التي أدت لنشوب هذه المصادمات. ويذكر الباحث أخيرا من النتائج والوصايا لسد هذه المصادمات من الآراء والشواهد مستدلا من الكتاب والسنة، وأقوال السلف، والخلف لبناء الوحدة الإسلامية التي لا يستقر إلا ببناء المجتمع الإسلامي لكونه دينا شاملا، وإن الطاقات المعنوية هي في أشد حاجة لأداء دور مطلوب في الحياة المعاصرة. إن قيمة الجهود التنظيرية والفكرية في سبيل الإسلام، فلها أهمية وقيمة لا يستهان بها،

ويفتقر الأمة الإسلامية اليوم إلى التصحيح والإصلاح، لأنه يواجه تحديات عديدة ومختلفة، من داخله وخارجه، ومن أبنائه وأعدائه، مؤامرات ومكائد فتضعضع بنيانه، واضطرب أساسه، وشل من قواه فضعف عن أداء مسئوليته، وأداء دوره المنوط به للهداية والقيادة. ويواجه المجتمع الإسلامي اليوم إلى تضعضع واضمحلال شديد، وصار اليوم كبيت اندثر بعض الجوانب، ويفرض على جميع سكانه إصلاحه ليقوا ويحفظوا أنفسهم من حر الشمس وعوادي المطر، يعيش المسلمون في مختلف أنحاء العالم اليوم بظروف قاسية، وأحوال سيئة، ونحن سياسيا موزعون رغم أكثريتنا، وهناك الأقلية من إخواننا.

الكلمات المفتاحية: الاضطرابات الطائفية، أعمال العنف، التوصيات، بناء الوحدة، التعايش السلمي

الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة الأفغانية في سياسة طالبان في أفغانستان

رمضان علي محمودي / أفغانستان
جامعة سلجوق، علم الاجتماع، دكتوراه في الفلسفة.
mahmoodiramazan@gmail.com

في العقود الثلاثة الماضية، واجه المجتمع الأفغاني العديد من المواقف السياسية والاجتماعية. لقد أثرت الحرب الأهلية والصراعات العرقية، وسيطرة حركة طالبان على أفغانستان، ووجود قوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أفغانستان لمدة عشرين عاما، بشكل كبير على الظروف المعيشية للمجتمع الأفغاني. وفي الوقت نفسه، يعتبر ظهور حركة طالبان وهيمنتها على أفغانستان من أكثر الفترات إثارة للجدل في تاريخ أفغانستان. خلال حكم طالبان، أصبح وضع ومكانة المجتمع الأفغاني وخاصة المرأة الأفغانية قضية مثيرة للجدل. لذلك، بعد تحليل سياسة وأيديولوجية طالبان، ستبحث هذه الدراسة في وضع المرأة في سياسة طالبان. هذه الدراسة مهمة لوصف وتحليل وضع المرأة الأفغانية. في تحليل هذه المشكلة، سيتم محاولة تحديد بعض المعلمات الهامة. ويعتقد أن الفترة الأصعب بالنسبة للمرأة الأفغانية كانت فترة حكم طالبان. خلال حكم طالبان، تعرضت المرأة الأفغانية للتمييز في جميع النواحي. لقد عانت من عدم المساواة والتمييز في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع قيود كبيرة على حقوق المرأة وحريتها والمساواة ووضعها الاجتماعي والسياسي. لقد واجهت المرأة الأفغانية مشاكل اجتماعية وسياسية وثقافية من جهة، وكل أنواع التعذيب والقسوة والعنف من جهة أخرى. خلال حكم طالبان، تم تطبيق أقسى القواعد والسياسات الصارمة ضد دور المرأة ومكانتها وحقوقها. خلال فترة طالبان، تم استبعاد النساء من السياسة والتعليم والتوظيف والفن والعديد من مجالات الحياة الأخرى.

الكلمات المفتاحية: أفغانستان، حركة طالبان، السياسة، المرأة الأفغانية، العنف، التمييز، حقوق المرأة، النظام الذكوري

فشل القضاء الهندي في جامو وكشمير

المحامي الباحث عبد الرشيد الترابي / كشمير
منسق مجلس التنسيق لجميع الأطراف في كشمير
وعضو المجلس التشريعي
مستشار شؤون كشمير لأمير الجماعة الإسلامية الباكستانية
turabiabulrashid@gmail.com

في كل عام، يوفر مؤتمر الاتحاد الإسلامي أصّام فرصة للمثقفين وصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم لمناقشة القضايا المتعلقة بالنظام العام والأمن. العدالة وسيادة القانون أساس النظام العام وتنمية المجتمع القائم على العدالة. إذا تم تسييس هذا النظام أو انحيازه فإنه يصبح وصفة قاتلة.

جامو وكشمير هي منطقة ذات أغلبية مسلمة متنازع عليها وتسيطر عليها الهند منذ عام 1947. منذ أكثر من 70 عامًا، ناضل الناس في المنطقة من أجل حقهم في تقرير المصير. في حين أن ما تفعله الأجهزة الأمنية بشعوب وقادة المنطقة هو حقيقة معروفة، لم تتم مناقشة الكثير حول الطبيعة المتحيزة للقضاء الهندي. في كثير من الحالات، وضعت قوانينها جانباً لمساعدة قوات الأمن على إبقاء الأشخاص في السجن لسنوات عديدة دون تهمة أو لائحة اتهام.

ذكرت دراسة أجراها قبل بضع سنوات منتدى جنوب آسيا لحقوق الإنسان ومقره كاتماندو أن السلطة القضائية في المنطقة فشلت حتى في حماية الحق في الحياة في المنطقة. واكتفت السلطة القضائية بتخليد أسطورة العدالة والأداء، خاصة في حالات الوفاة أو الاختفاء أثناء الاحتجاز.

وفي حوالي 62 قضية أمرت فيها المحكمة العليا بإجراء تحقيقات، لم تشارك الوحدة المتهمة في إجراءات التحقيق. حتى في بعض الحالات التي سجل فيها قاضي التحقيق تصريحات سلبية ضد سلوك وحدة من قوات الأمن، لم تحتفظ هذه الوحدات بتقرير. من الأمثلة على فشل السلطة القضائية في المنطقة في حماية الأرواح مقتل المحامي الشهير جليل أندرابي وترحيل المشتبه به، الرائد أفتار سينغ، على يد الحكومة الهندية، أولاً إلى كندا ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك العديد من الحالات التي يتم فيها احتجاز المتهمين خلف القضبان دون أي اتهامات. حتى لو تم توجيه الاتهامات، فإن القضايا تستمر بوتيرة بطيئة. وهناك حالات تمت فيها تبرئة الأشخاص بعد 20 إلى 25 سنة. من سيعيد لهم هذه السنوات الـ 25؟

ويقبع غلام محمد بهات، أحد مساعدي زعيم الحرية الراحل سيد علي شاه جيلاني، في السجن منذ 12 عامًا. وهو متهم بترتيب الأموال للحركة السياسية. لكن هذه القضية لن تذهب إلى أي مكان في المحكمة. في كثير من الحالات التي تخشى فيها الحكومة تبرئة شخص ما لعدم وجود دليل ضده، تطلب من المحاكم تمديد المحاكمة ليبقى الشخص في السجن.

غالبًا ما يتم تسليط الضوء على المخاوف المتعلقة بدور القضاء الهندي في جامو وكشمير على النحو التالي:

الأمن وحقوق الإنسان: هناك مزاعم عن انتهاكات حقوق الإنسان والاستخدام المفرط للقوة من قبل أفراد الأمن في المنطقة. ولم يقم القضاء الهندي بما يكفي لمعالجة هذه الادعاءات وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

الاعتقالات والإجراءات القانونية: ثارت مخاوف بشأن احتجاز الأفراد لفترات طويلة، وفي كثير من الأحيان، في ظروف سيئة، بموجب قوانين مختلفة تتعلق بالأمن. كان ينبغي للقضاء الهندي أن يكون أكثر استباقية في حماية حقوق الأفراد وضمان الإجراءات القانونية العادلة.

القرارات المهمة: لم تعالج السلطة القضائية مسألة إلغاء الحكومة الهندية للحكم الذاتي للمنطقة وقوانين ملكية الأراضي والوضع الخاص لحماية حقوق الناس.

الثقة العامة: هناك مخاوف بشأن ثقة الجمهور في السلطة القضائية. لم يعالج القضاء الهندي بشكل كاف التحديات القانونية والدستورية الفريدة التي تفرضها على جامو وكشمير.

سأقدم العمل شفويًا وأناقش كيف فشلت الهند، على الرغم من أنها تطلق على نفسها اسم أم الديمقراطية، في كشمير وخاصة في القضاء. لقد فشل القضاء الهندي في السيطرة على انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير، وعمل كذراع للأجهزة الأمنية بدلاً من مساءلتها.

الكلمات المفتاحية: كشمير، الهند، الأمن الداخلي، القضاء، النظام العام، القانون، العمليات القانونية.

عندما تتحقق العدالة المدمرة، ستعود سوريا إلى العالم الإسلامي

الدكتور أحمد موفق زيدان / سورية

لعقد ونيّف والشعب السوري يتذوق غياب العدالة، وحلول الظلم بكافة أشكاله وألوانه وأنواعه، وأنماطه، تراوح بين نظام يحكمه بالحديد والنار، أسس حكمه عبر تكتيكات قتل شعبه وسجنه وتشريده، بعد أن حوّل سوريا إلى سجن كبير منذ استيلائه على السلطة، عبر واجهة عُرفت بحزب البعث عم 1963. لم يكن ذلك ممكناً لولا الدعم الإقليمي والدولي الذي حظي به طوال تلك الفترة.

وحين سلّم الحكم لابنه وكأنه حكم سلالي، تعرّض الابن بعد عقد من حكمه لانتفاضة شعبيه فشل في التصدي لها، فاستدعى احتلالات أجنبية، ومليشيات طائفية عابرة للحدود، لمواجهة طموحات الشعب المطالبة بالحرية، واستخدم ضده كافة أنواع الأسلحة المحرمة دولياً، مثل قنابل النابالم، والكيماوي الذي كرر استخدامه لأكثر من 217 مرة دون محاسبة.

قام النظام السوري طوال فترة حكمه على ثنائية: قمع الداخل وابتزاز الخارج، فقد ابتزّ الخارج لعقود بسلاح الإرهاب، إن كان باستخدام مليشيات اتحاد العمال الكردستاني في تركيا، أو باستخدام عصابات طائفية لقتل معارضيه ومعارضي حلفائه في لبنان والأردن والعراق وحتى الوصول إلى معارضين له في إسبانيا وفرنسا وألمانيا وتصفيتهم، أو باستخدام المخدرات كما هو الحال اليوم، ليُرغم المحيط على التعامل معه من خلال بوابة الكبتاغون.

لكن هذا جوبه باعتراض أمريكي، الذي شرّع قانوناً لمكافحة الإرهاب، ومقاومة التطبيع معه، مادامت المخدرات بحسب التشريع القانوني تُهدد السلم العالمي وهو المصطلح الذي استخدمته الولايات المتحدة لأول مرة النظام السوري.

النظام الذي شرّد أكثر من نصف شعبه، واحتجز النصف الآخر كرهائن، نرى هؤلاء الرهائن اليوم ينتفضون في حواضنه الأقلوية كما حصل في السويداء وجرمانا وغيرهما، احتجاجاً على حالة التردي الاقتصادي والمعيشي، وغياب الضوء في نهاية النفق المظلم الذي أدخلهم فيه النظام.

لقد بدا اليوم أن نظام لم يعد خطره على شعبه، ولا على محيطه، وإنما على العالم كله، ولا أدلّ على ذلك آفة المخدرات التي يسعى إلى نشرها في أوربا وآسيا وأفريقيا، والجرح السوري لم يعد سورياً، بعد أن تفشى قيحه للمحيط ولعل من أهم تجلياته هو تنامي العنصرية في تركيا ضد اللاجئين السوريين، بحيث نجح النظام في تحويل وجود اللاجئين السوريين من رصيد في أيدي الثورة وحلفائها بتركيا، إلى عبء على الجميع.

باختصار لن تتحقق العدالة، ولن تعود سوريا إلى مربع الأمة المسلمة، ما لم يُعاقب القاتل، ويتم التوقف عن مكافأته، على حساب أنين وأوجاع السوريين، ومحاسبة النظام، تكون بالتوقف عن التواصل معه، والدعوة لإسقاطه، ومحاسبته، ليكون عبرة لكل نظام مجرم متمرد على شعبه والإنسانية، وإلاّ فإن بقاءه في السلطة يعني أننا في غابة كبيرة، ضحاياها هم الشعب، ووحوشها هم الحكام المستبدون.

الكلمات المفتاحية: الأمة المسلمة، الأسد، الكبتاغون، اللاجئون، الثورة السورية، تركيا، الكيماوي، روسيا، إيران، المليشيات الطائفية، الإرهاب، حزب العمال الكردستاني، داعش

الجلسة الخامسة: أنظمة العدالة في المنظمات العالمية

مديرة الجلسة

د. المحاضرة طوبا هاجر كوركماز

نحو محكمة العدل الإسلامية الدولية [IICJ]: المشاكل والتحديات والتوقعات

الدكتور المساعد حكمت الله بابو صاحب / سنغافورا
جامعة السلطان أزلان شاه، ماليزيا
hikmatullah.sahib@gmail.com

باعتباره ديناً جاء لتوحيد البشرية، فإن الإسلام نفسه منقسم إلى طوائف تؤثر على إقامة العدالة بشكل فعال. المسلمون الذين يعيشون في مختلف القارات يشعرون بالحيرة بشأن إيجاد حل قضائي عادل ومنصف. في ظل هذا الصراع الطائفي، تصبح فرصة إنشاء محكمة العدل الإسلامية الدولية مهمة صعبة. ومع ذلك، فإن النظام القانوني الإسلامي قبل نظام المحاكم الحديث تمكن في الواقع من إدارة هذه الفوضى بفعالية وحكمة كبيرة. سجلات التاريخ الإسلامي مليئة بجهود مختلف الخلفاء لتحقيق هذه الوحدة في إقامة العدل. هذا العمل يتتبع أثر الجهود التاريخية في تحقيق التوحيد من خلال التركيز على نقاط الاتفاق في توزيع العدالة ويناقش بشكل نقدي التحديات والصعوبات والتوقعات المتعلقة بإنشاء محكمة عدل إسلامية دولية، وكيف يمكن توسيع هذه الجهود لتشمل عناصر الحداثة.

الكلمات المفتاحية: العدالة في الإسلام، محكمة العدل الدولية، القضاء، محكمة العدل الإسلامية الدولية IICJ، آسريقيا.

أسس ومبادئ المنظمة المتعلقة بالعدالة في الأمم المتحدة

م. سحر زكي قابل / مصر
كلية الهندسة – قسم اتصالات وإليكترونيات – جامعة القاهرة
zayedtech@gmail.com

نحن شعوب الأمم المتحدة، بهذا بدأت ميثاقها في عام 1945، حددت فيه أربعة أهداف رئيسية لإنشائها: حفظ السلام والأمن، التأكيد على الحقوق الأساسية للإنسان، احترام القانون الدولي، التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول.

لتحقيق السلام والأمن العالمي، منحت الأمم المتحدة مجلس الأمن سلطة غير محدودة، ومن خلال منح حق النقض (الفيتو) لخمس دول هي: الصين، روسيا، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، مكَّنَّ ميثاق الأمم المتحدة لهذه الدول من منع أي فعل يتعارض مع مصالحها.

وللتأكيد على حقوق الأساسية للإنسان، صدرت وثائق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وكان مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرهما تُبَلِّغ **عن** أي انتهاك لحقوق الإنسان في العالم، وتقوم المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة في لاهاي بمحاكمة من ارتكبوا انتهاكات.

وللتأكيد على احترام القانون الدولي، يُمنع المساس بسيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية وأمنها الداخلي، فليس من حق مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية توجيه الأوامر للدول ذات السيادة، كما أن المحققون الدوليون يتم استدعاؤهم من قِبَلْ الحكومات التي تكون هي نفسها موضع التحقيق.

وتعهدت الأمم المتحدة بتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فتم إنشاء البنك الدولي المرتبط بالأمم المتحدة مع أنه ليس جزءا من نظامها من الناحية الفعلية، وتقوم الولايات المتحدة بتمويل البنك الدولي ما جعل المساعدات الإنمائية أداة سياسية غير مرتبطة بالمشكلات الفعلية لشعوب الدول النامية.

فهل حققت الأمم المتحدة أي من أهدافها أو بعضها؟ أم أنها أصبحت منظمة عفى عليها الزمن وأصبحت لا قيمة لها؟ أم أن عيوبها الكثيرة يمكن إصلاحها؟

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والحروب الإقليمية، وسيادة الدول.

أسس ومبادئ المنظمة المتعلقة بالعدالة في الأمم المتحدة

الباحث علي جوشار / تركيا
باحث & كاتب، نائب رئيس مجلس أصّام
جامعة الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية، الهندسة الكهربائية والإلكترونية (المرحلة الجامعية)
جامعة الدفاع الوطني، معهد الحرب البرية
alicosarmbc@gmail.com

أنشأت معاهدة ماستريخت (معاهدة الاتحاد الأوروبي) الهيكل الثلاثي الأركان للاتحاد الأوروبي. الركن الثالث من هذا الهيكل هو "العدل والشؤون الداخلية". تهدف سياسات العدالة والشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي أيضًا إلى حماية حقوق الإنسان. تهدف سياسة العدالة إلى مواءمة النظام القانوني في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويشمل ذلك إعادة تنظيم مناسب لعمليات المحاكمة العادلة وإصدار الأحكام في الاتحاد الأوروبي، حيث تعمل العدالة بفعالية. يتم دعم سياسات العدالة من قبل محكمة العدل الأوروبية لتسهيل الاعتراف المتبادل وإنفاذ أحكام المحاكم بين دول الاتحاد الأوروبي. الهدف الرئيسي لمحكمة العدل هو ضمان تفسير قانون الاتحاد الأوروبي وتطبيقه بشكل موحد في كل مكان داخل الاتحاد الأوروبي. محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي هي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي وتتألف من هيكل ثلاثي: محكمة العدل والمحكمة العامة والمحاكم المتخصصة.

الكلمات المفتاحية: العدل، الإسلام، الإنسان، الجريمة، العقاب، التنفيذ، السلام، الأمان.

الاتحاد الإسلامي الدولي والسعي إلى العدالة

المحامي أحمد صورغون/ تركيا
نائب عن مدينة قونية للفترتين 26 و27
ahmetsorgun42@gmail.com

العدالة باختصار: لقد تم وصفه بأنه "وضع كل شيء في مكانه الصحيح". وصف مولانا جلال الدين الرومي سقي الشجرة بأنه "عدل" وسقي الأشواك بأنه "ظلم". والحقيقة أن مقولة "الحذاء للقدم والقبعة للرأس" تعود إليه. إن مقولة المرحوم عليا عزت بيجوفيتش "ليس لدينا سوى دين واحد للعالم، وهو العدالة" معروفة للجميع. وبطبيعة الحال، تم إجراء العديد من الدراسات حتى الآن حول ماهية العدالة وما ينبغي أن تكون عليه. أيضاً، من الممكن لنا أن نحدد المبادئ الأساسية للعدالة في القرآن والأحاديث والسنة النبوية.

إن حاجة البشرية، وخاصة الدول الإسلامية والمجتمعات الإسلامية، إلى عالم أكثر عدلاً هي حاجة ملحة. لأن أغلب النزاعات والصراعات والمشاكل تحدث بين المسلمين والدول الإسلامية. والمسلمون هم الذين يتعرضون أيضًا للظلم والمعايير المزدوجة والمجازر والإبادة الجماعية التي ترتكبها الإمبريالية العالمية. إن اختلاف العرق واللون واللغة والقبيلة والطائفة والطباع بين المجتمعات الإسلامية هي أيضاً أدوات يُساء استخدامها ضدنا بنفس التركيز.

إن تنفيذ العدالة وحمايتها يتطلب القوة والسلطة. لأن العدالة التي لا تقوم على سلطة شرعية تصبح «عاجزة»، والسلطة التي لا تقوم على العدالة تصبح «قاسية». وفي الواقع، ولهذه الضرورة، تقرر إنشاء محكمة العدل الإسلامية في القمة الثالثة لقادة منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي آنذاك) عام 1981. إلا أن هذه المؤسسة، للأسف، لم يتم وضعها موضع التنفيذ رغم مرور أكثر من أربعين عاماً. ومن الضروري إيلاء اهتمام خاص لأسباب ذلك.

الكلمات المفتاحية: العدالة، محكمة العدل الإسلامية، ظالم، عاجز، السلطة الشرعية.

محاربة التطرف من خلال الدبلوماسية الحضارية

الدكتورة سيدرا طارق جميل/ المغرب
خبيرة التواصل، مركز حوار الحضارات،
منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (ICESCO) الرباط
sidra.jamil@umt.edu.pk

قد أدى ظهور التطرف العنيف وغير العنيف في كل مكان إلى إعادة التفكير النقدي في تطوير خطابات جديدة ومبتكرة لمواجهة هذه الظاهرة العالمية. إحدى هذه الروايات هي ممارسة دبلوماسية الحضارة كشكل من أشكال الفن والثقافة التي يمكن أن تكون بمثابة إجراء مضاد مفيد وفعال ضد التطرف بسبب ميله إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنظام الدائم والوئام العالمي والسلام الدولي. يساعد تركيز التعاون بين الحضارات في الممارسات الدبلوماسية المتوافقة مع تأثير القوة الناعمة على توفير مجموعة من الأدوات لحل النزاعات في إزالة التطرف، مثل الوساطة والتفاوض وبناء السلام. استلهاما من شاعر جنوب آسيا الشهير العلامة محمد إقبال وخاصة قصائده عن الإنسانية وإحياء الحضارة الإسلامية والأساس الروحي للكون، يمكننا أن نعتقد أن قيم الحضارة مثل التعايش المتناغم والاعتدال والشمولية والاحترام المتبادل والتفاهم والوحدة في التنوع الثقافي هي جزء لا يتجزأ من مكافحة التطرف من خلال منظور الحوار والدبلوماسية. في بيئة يمكن فيها وصف المساحات المادية وعبر الإنترنت بأنها قرية عالمية مترابطة، تعتمد بعد نظر دبلوماسية الحضارة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك فن الإعلام الجديد والذكاء الاصطناعي، لتوفير الدعم الذي تشتد الحاجة إليه في مكافحة التطرف في العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التطرف، الدبلوماسية الحضارية، حل النزاعات، التكنولوجيا الرقمية، العلامة محمد إقبال.

فهم اتجاهات السياسة الخارجية للدول ذات الأغلبية السكانية الإسلامية وأثرها على النظام الدولي الجديد

عضو التدريس الدكتور أمير هادزيكادونيتش/ البوسنة والهرسك
محاضر / جامعة سراييفو، كلية العلوم والتكنولوجيا
سفير البوسنة والهرسك السابق لدى ماليزيا وإيران
emirhh@yahoo.com

كشفت الدول ذات الغالبية المسلمة، من المغرب إلى إندونيسيا، عن اتجاهات جديدة للسياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، مما أثار أسئلة مهمة حول النظام الدولي الحالي ودور العالم الإسلامي هنا. الدول ذات السكان المسلمين في الغالب أكثر استقلالية أو حيادية أو ثقة بالنفس في سلوكهم. يمكن تسمية سياستهم الخارجية الحالية بالحياد "العملي" أو "الحذر" أو "القلق". كما أنهم يظهرون استعدادا جديدا لإضفاء الطابع الغربي على علاقاتهم الدولية، وإقامة شراكات استراتيجية مع مختلف القوى الكبرى، وتقليل اعتمادهم على موردي الأسلحة من الولايات المتحدة، وتقليل المنافسة بين الدول. تتناول هذه المقالة مناهج السياسة الخارجية المتوازنة في ثلاث اتجاهات: وصفية وتفسيرية وتنبؤية.

الكلمات المفتاحية: الدول ذات السكان المسلمين في الغالب، اتجاهات السياسة الخارجية الجديدة، العالم الإسلامي والسياسة الدولية.

الإبادة الجماعية في غزة في سياق القانون الدولي والاتحاد الإسلامي: من غزة إلى ميثاق الدفاع المشترك للدول الإسلامية

عاصم أوزتورك / تركيا
طالب دكتوراه / جامعة إسطنبول ميدنييت، العلاقات الدولية / تركيا
iletisim@asimozturk.com

تتم مناقشة استخدام القوة في سياق القانون الدولي في سياق مفهوم الحرب المنصفة التي تعني الحرب العادلة. فيما يتعلق بالمفهوم، تطورت مفاهيم (قانون اللجوء إلى الحرب) و (القانون أثناء الحرب) و (قانون ما بعد الحرب) في المصطلحات القانونية الدولية. لقد تحولت الأحداث في غزة إلى إبادة جماعية في مرحلة انتهكت فيها إسرائيل القانون الدولي وقيم حقوق الإنسان التي توازن السلام العالمي. فالاستهداف العشوائي لعشرات الآلاف من المدنيين والمؤسسات الإنسانية كالمستشفيات ودور العبادة دون أي تمييز ديني أو إنساني، وصمت النظام الدولي على ذلك، يجعل السلم العالمي يتطور إلى درجةٍ يُطرح معها التساؤل إلى أي نقطة يتجه. وعند النقطة التي يتم فيها انتهاك المبادئ التي تحافظ على النظام الدولي، فإن المدى الذي يمكن للنظام الدولي أن يستمر فيه النظام الدولي في حالته الراهنة يبقى علامة استفهام. ويبدو أن تحقيق الاستدامة للنظام الدولي يعتمد على إنشاء محكمة جنائية دولية تضمن معاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب في محاكمة عادلة. وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لغزة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

إذا أردنا تقييم الإبادة الجماعية في غزة من منظور الدول الإسلامية؛ فإن حقيقة أن الدول الإسلامية لم تتمكن من طرح حل حقيقي بتعاونها ومنظماتها القائمة منذ اندلاع الحرب يدل على أن الهياكل القائمة لا تزال خاملة في إيجاد حل. وقد سبق للمؤلف في هذا البحث أن قدم بحثًا بعنوان "الوحدة الإسلامية في سياق الدفاع الجماعي" في مؤتمر الوحدة الإسلامية الدولي الرابع الذي عقد في عام 2020: مع الأخذ في الاعتبار تحديث الدول المشاركة ومخطط الشبكة، الذي تمت مناقشته تحت عنوان "بنية الدفاع الجماعي عبر الإقليمي"، بما يتماشى مع الظروف الحالية; يقترح عقد منظمة الدول التركية (OST) بأجندة دفاعية وتجاوز التعاون الدفاعي وتوقيع "ميثاق الدفاع لمنظمة الدول التركية"، وبالمثل، إنشاء "ميثاق دفاعي فوق إقليمي"، والذي يمكن تسميته "ميثاق الدفاع المشترك للدول الإسلامية" من قبل الدول المستعدة للمشاركة في ميثاق دفاعي يتم إنشاؤه في المقام الأول بين الدول الإسلامية والدول المتحالفة معها، وضم فلسطين إلى هذا الميثاق. كما توصي الدراسة بإنشاء أساس "جيش مشترك" للدول الأعضاء في الميثاق، مع وجود "قيادات استكشافية" بالإضافة إلى قيادات الفيالق؛ وإنشاء مراكز قيادة واتصالات تابعة للميثاق لأغراض التنسيق؛ ووضع إجراءات ومعايير الاتصال اللازمة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الإسلامي، الدول الإسلامية، الدول الإسلامية، القانون الدولي، غزة، الإبادة الجماعية في غزة.

الجلسة السادسة: مناقشات نظرية في سياق العدالة

مدير الجلسة: عضو التدريس الدكتور سركان أونال

الإطار النظري للخطوات العملية نحو إنشاء النظام القانوني الإسلامي

الدكتور المساعد أدمير مولا أوسمانوفيتش / البوسنة والهرسك
جامعة سراي بوسنا الدولية (مؤسسة تابعة)

الملخص: سأناقش في هذا المقال إمكانيات إنشاء نظام قانوني إسلامي داخل الجغرافيا الإسلامية بسبب عمليات التغيير العالمية والحاجة إلى إعادة صياغة إسلامية. هناك نقطتان مهمتان يجب التأكيد عليهما. أولاً، الإطار النظري للتغير العالمي المذكور أعلاه، وثانياً، الخطوات العملية. وكما نعلم جميعًا، فإن المشكلة الأساسية للدول الإسلامية هي عدم وجود سلطة سياسية مركزية يمكنها تطبيق سلطة القرآن كأداة اجتماعية مهمة بطبيعتها المتعددة الأبعاد والمنظورات، بما في ذلك التشريع.

في حين أن النقطة الرئيسية الأولى تكاد تكون مفهومة بالنسبة للأشخاص العاديين المطلعين بسبب التطورات الاجتماعية والسياسية العالمية في العقد الماضي، فإن النقطة الثانية تخضع لتدقيق جدي بسبب سوء الفهم والإجراءات الغامضة من قبل مؤيدي ومعارضي النظرة الإسلامية للعالم. وهذا يعني أن الإطار النظري يجب أن يناقش الموقف الأساسي للإسلام تجاه العلمانية، ونوع الحكومة (الحكومات)، والديناميكيات التكاملية الداخلية المتزامنة والتحديات الخارجية (لقد سبق أن شرحت بعض الأسئلة المتعلقة بالتحديات الخارجية في الإسلام). نصوصي السابقة حول القوى المشتركة، وما إلى ذلك).

ووفقاً لهذا الترتيب فإن الإطار النظري؛ من الواضح أنه يجب أن يجيب على الأسئلة أ) من صاحب السيادة المطلقة، ب) ما هي الواجبات الرئيسية للحكومة (الحكومات)، و ج) كيف يمكن مركزية النظام القانوني بسرعة وسهولة في الجغرافيا الإسلامية دون تهديدات كبيرة من الخارج. وأخيرا، سأحاول التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى فكر اجتماعي وسياسي إسلامي متحرر ضد هيمنة النموذج النيوليبرالي والاستبداد الوحشي.

الكلمات المفتاحية: النظام القانوني الإسلامي، التغيير العالمي، الجغرافيا الإسلامية، الإطار النظري، الفكر الإسلامي

النظام القضائي الإسلامي

عبد الله الحجار/ لبنان
العلاقات العامة، الجمعية الاجتماعية، شحيم، لبنان
ahajjar.pr.tsa@gmail.com

بدأت فلسفة العدالة مع أفلاطون وأرسطو. وفي وقت لاحق، طبق ابن رشد أيديولوجيات الإسلام وأتقن نماذج أرسطو. سيحاول هذا المقال الكشف عن البصمة المؤثرة للفيلسوف المسلم في العدالة.

هناك آيات كثيرة في القرآن الكريم تتحدث عن مفهوم العدالة. سيتناول المقال تفسيرات هذه الآيات. بالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضًا الكشف عن القوانين المكتوبة منها.

سوف ندرس تاريخ الأمثلة العملية في القوى الإسلامية السابقة مثل الإمبراطورية العثمانية. وسوف ندرس أيضًا الأحاديث المتعلقة بتطبيق النبي للعدالة. وهذا سوف يلقي الضوء على التطبيقات الناجحة السابقة للشريعة الإسلامية.

إن انتقاد الحجة المضادة والإشارة إلى عيوبها يوفر ادعاءً أقوى. سيشمل مجال التركيز الرئيسي أعمال المؤلفين مثل توماس ناجل وفريدريك نيتشه وكارل ماركس وما إلى ذلك. إن المبادئ اللاأدرية متجذرة بعمق في أنظمة العدالة في المجتمعات. وهذا يحتاج إلى معالجة وتغيير.

العبء الثقيل هو ترجمة القضايا المذكورة أعلاه إلى قوانين دستورية سليمة يمكن استخدامها وتنفيذها. سيساعد هذا في توفير مجموعة قواعد أكثر رسوخًا وقابلية للتنفيذ. سيتم اتخاذ هذه القواعد كمرجع عند اتخاذ القرار.

هذا سيوفر في نهاية المطاف هيكل عدالة موثوقا به. والهدف هو إنشاء نظام قضائي كامل يعمل بفعالية. سيتم التحقيق في الثغرات ومعالجتها بشكل مناسب.

إن مقارنة نتائجنا بالقوانين الدستورية الحالية في الدول الغربية الحديثة ستؤكد المبادئ العليا لنموذجنا. سيتم التأكيد على أن قوانيننا أفضل وتخدم عدالة أعلى. سينتج عن هذا العمل أسس متينة يمكن بناء نظام قضائي عادل عليها.

الكلمات المفتاحية: العدالة، القرآن/الحديث، الدولة العثمانية، القوانين الدستورية، المجتمع الغربي.

القانون غير المتسق أو غير الكامل يشجع على الظلم

رس. شهزاد شوكت / باكستان
خبير اقتصادي مالي، M.Com، محاسب قانوني
shaukatshahzad@yahoo.com

يشكل القرآن والسنة معًا أساس الشريعة أو القانون الإسلامي. تغطي الشريعة جميع جوانب حياة الإنسان، من العبادة والأخلاق إلى العلاقات الأسرية والاجتماعية، ومن الأعمال والسياسة إلى البيئة وحقوق الإنسان. يقدم الإسلام إرشادات شاملة وإطارًا عامًا لتنظيم العلاقات الإنسانية وفق مشيئة الله ورفاهية الإنسان لوضع قوانين كاملة تضمن المساواة والإنصاف والعدالة في المجتمع. وبالإضافة الى ذلك، فإن تطوير القوانين في ضوء الكتاب والسنة يتطلب منهجًا دقيقًا وعلميًا يركز على مقاصد الشريعة ومبادئها وروحها، فضلاً عن الحقائق التاريخية والثقافية والاجتماعية لكل زمان ومكان. في الشريعة الإسلامية، يجب أن تحمي القوانين الحقوق الاقتصادية لجميع الأعضاء أثناء ممارسة الأنشطة الاقتصادية. ويمكن تفسير ذلك على أنه يعني أن "قيمة" جرام واحد لا يمكن انتزاعها بشكل غير عادل من أي عضو آخر في المجتمع.

في عالم التمويل الحديث، يعد التبادل غير المتكافئ للقيمة في الاقتصاد المالي عملاً خالصاً، ولكنه في الإسلام حرام. الإسلام دين لا يسمح بأي حال من الأحوال بالتبادل غير المتكافئ للقيم خلال أي نشاط اقتصادي. ولذلك جاء في الحديث: «إن الربا سبعون درجة، أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه»». إن المشرعين لا يفهمون الاقتصاد المالي، وهذا هو على وجه التحديد السبب الذي يجعل الاقتصادات النامية في العالم تقع ضحية للظلم.

حالياً، في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم، يتم صياغة القوانين المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتمويل لحماية مصالح طبقة معينة بشكل خادع (المقرضين، الطبقة الغنية، الأسر الحاكمة، وما إلى ذلك). إن القوانين غير مكتملة أو غير متسقة، وتعكس النتائج السلبية الإجراءات الخادعة لهيئة قانونية أو برلمان. هذه الأعمال الخادعة في صياغة القانون تحد من الحقوق الأساسية للناس في الإسلام وأيضا بموجب اتفاقيات متعددة للأمم المتحدة (UN) والمعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

قد يخدم القانون في البلدان النامية: 1) مصالح سياسي فاسد أو مجموعة قوية تسعى إلى استغلال الجمهور أو قمعه أو إيذائه بشكل مخادع، 2) تبرير الإجراءات غير القانونية أو غير الأخلاقية التي تنتهك حقوق الجمهور أو حرياته أو كرامته، 3) تمت صياغته ليتم تطبيقه بشكل انتقائي أو تعسفي لتفضيل بعض الأشخاص على الآخرين، كما يتم تجاهل القانون أو انتهاكه من قبل الهيئة التشريعية أو البرلمان نفسه أو من قبل أولئك الذين من المفترض أن ينفذوه. ولا يخضع القانون للتدقيق العام أو التشاور أو المشاركة أو المساءلة. إن مثل هذا القانون يعكس أن الجهة المنظمة تقوم بعمل الخير، ولكنها تخلق الظلم والتضخم والأذى للناس بطريقة خادعة، دون إرادتهم وعلمهم. إن مثل هذه الممارسات والقوانين الخادعة تتعارض مع وصايا الإسلام.

الأنظمة المالية الحالية في العالم تشجع الظلم الاقتصادي من خلال خلق الظلم الاقتصادي. وفي الواقع، هناك مقالات بحثية محدودة تدعم المشرعين في العالم الإسلامي، أولاً، الأنظمة المالية الحالية، وثانياً، كيف تتعارض الأنظمة الحالية مع وصايا الإسلام، وثالثاً، كيف تعمل هذه الأنظمة على تعزيز المكاسب غير العادلة والاستغلالية والظلم الاقتصادي. إن الاقتصاديين الماليين في العالم الإسلامي ليسوا متمكنين في هذا الصدد، فكل السياسات مستوردة من العالم الغربي في معظمها ضد وصايا الإسلام.

يجب علينا نحن المسلمين تطوير عملية تشاورية لتحديث القوانين بما يتوافق مع روح الإسلام الحقيقية لإقامة العدل - وستؤدي نفس العملية التشاورية إلى "تحديد أسس وأصول نظام العدالة المشترك للاتحاد الإسلامي".

وقد جرت محاولات لحل المشكلة من خلال إعداد مقالتين بحثيتين وتقديمهما إلى المحاكم الشرعية الفدرالية أثناء جلسات قضايا الكسب غير العادل والاستغلالي. بذلت محاولات لإثبات رياضياً أن أحكام القرآن الكريم مثالية وأن المكاسب غير العادلة والاستغلالية تخلق ظلما اقتصادياً. ستكون هذه الأوراق البحثية دعماً كبيراً لصانعي القوانين لفهم الحقائق. "تقييم الأعمال الحقيقي" سوف يكشف الخداع الكامن في السياسات القائمة على المصالح من خلال تحدي النظريات الحائزة على جائزة نوبل، وسيكون "النظام الاقتصادي الحقيقي" ضوءاً لتحقيق العدالة الاقتصادية والسلام للعالم.

الكلمات المفتاحية: القرآن، العدالة، القانون المثالي، الشريعة الإسلامية، القانون غير المتسق، الظلم، الحد من الحقوق الأساسية، معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التقييم، النظام الاقتصادي الإسلامي، تقييم الموارد الخاصة، تقييم الديون، المكاسب غير العادلة والاستغلالية، الاقتصاد المالي.

الكلمات المفتاحية: القرآن، العدالة، القانون المثالي، الشريعة الإسلامية، القانون غير المتسق، الظلم، الحد من الحقوق الأساسية، معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التقييم، النظام الاقتصادي الإسلامي، تقييم الموارد الخاصة، تقييم الديون، المكاسب غير العادلة والاستغلالية، الاقتصاد المالي.

إدارة الاقتصاد الإسلامي ونظام العدالة المشتركة: التحديات والفرص أمام الاتحاد الإسلامي

إعجاز بشير لون/ الهند
جامعة صباح الدين زعيم إسطنبول، طالب دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي والتمويل
lone.aijaz@std.izu.edu.tr

يحاول الخطاب الأكاديمي الحالي التحقيق في التعقيدات المتعددة الأوجه المحيطة بالعقبات الهائلة والآفاق الإيجابية التي تطرح نفسها في مجال الإدارة الاقتصادية الإسلامية. ويتم إجراء هذا التحليل الشامل ضمن الإطار الأوسع لنظام العدالة المشترك داخل الاتحاد الإسلامي. تهدف الحوكمة الاقتصادية الإسلامية إلى خلق إطار شامل ومرن يدعم مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة في مختلف جوانب المعاملات والسياسات والمؤسسات المالية. ويوفر نظام العدالة المشترك للاتحاد الإسلامي منصة فريدة لمتابعة هذه التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة في مجال إقامة نظام اقتصادي عادل ومزدهر.

تتولى هذه الدراسة دراسة التحديات المختلفة التي تواجه مجال الإدارة الاقتصادية الإسلامية في سياق الاتحاد الإسلامي. يتناول الموضوع المطروح قضايا معقدة بما في ذلك الفساد ونقص القدرة المؤسسية وأوجه القصور في الإطار التنظيمي. وتكشف الدراسة أن تعزيز هيكل الحوكمة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لها أهمية كبيرة كتدابير أساسية في تطوير بيئة اقتصادية عادلة ودائمة.

يدرس النص القدرة الكامنة على التعاون والتزامن بين البلدان المكونة لضمان تنسيق السياسات والتنسيق التنظيمي وتطوير الإطار المؤسسي. وتؤكد الدراسة أن الجهود التعاونية لها أهمية كبيرة في تحقيق العدالة الاقتصادية وتيسير التجارة وتشجيع الاستثمار داخل الاتحاد الإسلامي.

وتحلل الدراسة أيضًا دور الأنظمة القانونية وحل النزاعات في الإدارة الاقتصادية الإسلامية، مع التركيز على المواءمة ودمج مبادئ الشريعة الإسلامية. ويدرس التعقيدات والتحديات في دمج آليات بديلة لحل المنازعات.

تساهم هذه الدراسة في طرح خطاب تطوير المؤسسات الإسلامية داخل الاتحاد الإسلامي من خلال استكشاف التحديات والفرص الكامنة في مجال الحوكمة الاقتصادية الإسلامية. ويؤكد على التعاون والتعديل الهيكلي وإدراج الاقتصاد الإسلامي في إطار عادل.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الاقتصادية الإسلامية، نظام العدالة المشترك، الوحدة الإسلامية، الشفافية الاقتصادية، العدالة الاقتصادية.

العدالة الاقتصادية في الإسلام: التطبيق في السياق الحديث

الدكتور عبد الرحيم أداد محمد/ غانا
مسؤول العلاقات الدولية، كلية ليكساید الجامعية بغانا (LUCG)
المدير المساعد، مركز التطوير المهني LUCG، (CfPD)
abdulrahim.adada@lucg.edu.gh

في الفكر الاجتماعي الإسلامي، تم إجراء العديد من الأبحاث على مر السنين حول مفهوم العدالة الاقتصادية. لم يعد هناك أي جدال بشأن وجود مفهوم للعدالة الاقتصادية الخاص بالإسلام بطبيعته. طوال تاريخ الإمبراطورية الإسلامية، حاولت الحكومات تطبيق نظام اقتصادي عادل يعتمد على هذا الفهم. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ماهية المفهوم الإسلامي للعدالة الاقتصادية في السياق الحديث. تم تحديد مسألتين كعقبتين أمام التنفيذ الفعال لهذا المفهوم. أولا، ثبت أن المجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم لم تعد إسلامية بالكامل بسبب عوامل تاريخية مثل الاستعمار والاستعمار الجديد، وظاهرة أحدث تعرف باسم العولمة.

نتيجة لذلك، لم تعد المؤسسات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الإسلامية إسلامية بحتة، بل غربية في معظمها (القوة الاجتماعية المهيمنة) بزخارف إسلامية. من الأمثلة النموذجية على ذلك الخدمات المصرفية الإسلامية في بيئة مصرفية تقليدية في الغالب. أما القضية الثانية، وهي في بعض النواحي نتاج ثانوي للقضية الأولى، فهي الهيمنة العالمية لاقتصاد السوق، وهي الفكرة التي تتعارض تماما مع أي مفهوم معياري للعدالة الاقتصادية.

تحاول هذه الدراسة التغلب على هذه المشكلات من أجل إرساء الأساس لإنشاء نظام عدالة اقتصادية إسلامي إلى حد كبير روحًا وشكلًا.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، العدالة، العصر الحديث، العولمة، اقتصاد السوق.

تقييم التقدم المحرز في التضامن الإسلامي على أساس الاحتياجات والفرص

طالب الدكتوراه مصطفى أوزتوب / تركيا
جامعة مرمرة، معهد بحوث الشرق الأوسط والدول الإسلامية،

تاريخ الشرق الأوسط السياسي والعلاقات الدولية
mustafaoztop88@gmail.com

الملخص: لقد ظلت الدول الإسلامية تبحث عن التضامن والوحدة منذ ما يقرب من 100 عام. ونتيجة لهذا البحث، ظهرت منظمات مثل منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول الثماني النامية (D-8). ولكن، لم تتمكن هذه المنظمات من تحقيق نتائج كافية ولم تتمكن من تلبية توقعات المسلمين. وقد تم إنشاء هذه المنظمات ضمن احتياجات وإمكانيات الدول الإسلامية. واليوم، يُعتقد أن احتياجات المسلمين وإمكانياتهم قد انتقلت إلى مرحلة جديدة. لهذا السبب، إنها قضية مهمة يجب التحقيق فيها، لماذا لم تنجح هذه الأمثلة التنظيمية حتى اليوم، وما هي الاحتياجات والفرص التي يمكن أن تفتح الباب اليوم. في هذه الدراسة، أولا وقبل كل شيء، يتم فحص سبب عدم نجاح منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الدول الثماني النامية. ومن ثم تم التأكيد على ضرورة اعتماد تفاهم جديد لتحقيق النتيجة المتوقعة في إطار هذه الأسباب. وفي هذا الفهم الجديد، ينص على أن الدول الإسلامية يجب أن تخلق مركز قوة داخلها من أجل العمل معًا. لقد تم اقتراح أن مركز القوة هذا سيتم تشكيله أيضا بناء على وجود وجهة نظر مشتركة وفهم والقدرة على التعاون. إن البلدان التي تكون فيها الصراعات الأكثر شيوعًا بين الدول الإسلامية، مثل البحث عن السلطة السياسية، والصراع الطبقي على السلطة، والقومية، والطائفية، ومشاكل الحدود، هي الأقل مشاهدة، لديها القدرة على التعاون أكثر. وفي هذا السياق سيتم مناقشة تحديد هذه الدول ومجالات تعاونها ومركز القوة الذي يمكن أن تشكله. بالإضافة إلى ذلك، تم تقييم الفرص والتحديات التي تواجه عملية تشكيل مركز الطاقة. 20. وسيدعم من خلال الأطروحات المطروحة في الدراسة أن أمثلة منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الثماني، التي هي موضوع فهم الوحدة والتضامن للدول الإسلامية في القرن العشرين، لن تسفر عن النتائج المتوقعة في المستقبل. ومن المتوقع أنه إذا تم تبني فهم جديد، فإن المسلمين سوف ينقلون فهم التضامن الإسلامي أو الاتحاد الإسلامي إلى مستوى جديد.

الكلمات المفتاحية: السلطة، الرؤية المشتركة، منظمة التعاون الإسلامي، مجموعة الثمانية، الدول الإسلامية، التضامن الإسلامي، الاتحاد الإسلامي.

الجلسة السابعة: نظام العدالة المشتركة للاتحاد الإسلامي

مدير الجلسة: عضو التدريس الدكتور أويس أتش

تحديد أسس ومبادئ نظام العدالة المشترك للاتحاد الإسلامي

البروفيسور أبو بكر كمباوري / بوركينا فاسو
المرشد الأعلى للدين الإسلامي للجيش والقوات المسلحة الوطنية
رئيس مؤسسة التنمية البشرية، ومستشار رئاسة الدولة – بوركينا فاسو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين العادل في حكمه الذي خلق الإنسان ونظم الحياة بالضوابط وحدود موزونة ليقوم الناس بالقسط في جميع عباداتهم ومعاملاتهم فقال تعالى ذكره: ((إنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدوني)).

ثم الصلاة والسلام على النبي الهدى محمد المبعوث بالرحمة والسلام والأمان للعالمين وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره وسنّ بسنته إلى يوم الحساب والنثور وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

سادة الحضور الكرام اسمحوا لي قبل إلقاء المحاضرة أن أقدم تهنئة الشعب بوركينا فاسو إلى نظيره الشعب التركي الباسل بمناسبة إعادة انتخاب السيد رجب طيب أردوغان رئيسا لشعبها الباسل متمنين له التوفيق والسداد لقيادة الدولة العظيمة تركيا إلى مزيد في ازدهار و استقرار كما أهنئ الأمة الإسلامية بمناسبة العام الهجري الجديد سائلا المولى أن يكون عامنا الجديد عام هجرة من المشكلات والتفرقات والخلافات إلى أعوام الاستقرار و الوحدة والتماسك بين الدول الإسلامية.

أيها السادة إنّ العدالة هي الركيزة الأساسية لبقاء الأمة بقط النظر عن كونها ديني أو عقائدي أو اجتماعي و بما أنّ الأمة الإسلامية بفضل الله و تقديره أضحت أمة عظيمة من حيث عددها و جغرافيتها و تاريخها إلاّ أنّها تعاني من مشكلات عديدة عويصة منذ اختفاء الخلافة فيها و كان آخرها الخلافة العثمانية و إن كان حلم الخلافة الإسلامية في ظل ظروفنا و عصرنا تعتبر أضغاث الأحلام فإنّ الوحدة الإسلامية بتناول أيدينا إذا سعى كل واحد منا أفرادا و جماعات و دول إلى ذلك حيث إنّ ذلك من الضروريات بقاؤنا كأمة قوية ذات تأثير عالمي لا يستهان بها لذا فإنّ موضوع مؤتمرنا هذا تحديد الأسس و مبادئ نظام العدالة الموحدة من أجل الوحدة الإسلامية و هي ذا أهمية جليلة إذ لا يتحقق الوحدة دون العدالة.

فإن الإسلام دين قوي سيظل في دائرة قطبية قويمة التي لا تقبل التجزئة بأي وسيلة كانت، لأنه كبَيْتٍ والبيت مكوّن من عناصر متنوعة ـ لبنات وطوب وحجارة ـ وكان على قوائم قوي، فصعب تحريكه في جدرنه، وكذلك لا يزعزعه العواصف العارضة من أعدائه أو من أبنائه المنحرفين عن مبتغاهم ومبتغى دينهم، فشأن المسلمين في هذا البيت هو التعاون والتناصر لتحقيق مصالحهم العامة والخاصة في حفظ هذه البيضة الإسلامية الشاملة. ويسخرون لحفظ كتلته ولإزالة الوحشة بين أبناء الأمة وجهومة وجوه أفراده في أوساط مجتمعهم، وتجنب التفرق والتخاذل والتباغض والتحاسد التي تؤدي إلى اتباع الهوى الشهوات، وكلما يلمس مجد المسلمين.

وعليه فإن هذا الموضوع حساس وهام يدعوا المؤسسات الإسلامية ومنظماتها إلى دعم المبادئ العامة في كيان المجتمع حتى ينفذ المسلمون أمنياتهم في هذا الكوكب،

كما يدعو الأفراد إلى إصلاح نياتهم وإخلاص معاملهم داخل المؤسسات لتتمكن من توفية دورها، ونيل مرامها بمجهودات أفراد مرشحين فيها لذا أوضحنا بعض الخطط المقترحة لعض عليها بالنواجذ لعل الله يرحمنا وينجينا من طامة الفتن، منها:

الإخلاص: ركزنا على الإخلاص لأنه معيار لقبول مجهودات المسلمين وحركاتهم، وتلزم الإنسان بالتواضع ويعترف بمصدر هذه الخيرات وهو المسبب فما دوره في هذه المشارع الخيرية إلا السبب، ويقمعه هذا الإيمان من التجبر والتكبر والعنصرية والعجب، ويسعى في نجاح الأمة لا غير.

وعكفنا على حفظ المصالح العامة لأن نفعها أعم وأشمل وأدوم وأّذخر للأمة، ويستفيد منها الجميع، أما المنفعة الخاصة تبقى نفعها محصورة في الفرد وبالتالي ينقرض مع عجزهم أو موتهم، ولم يقبى لها حلفا ولا أثرا.

وبينا فيه ما يخمد نيران الفتن وكثير من الآفات المدمرة التي لا يعترف بها الإسلام ولا مكان لها في الإيمان، وهو أن يكون الإنسان اجتماعيا يحاول قدر الإمكان ليواقف مع الجميع ويعاملهم قدر عقولهم ووعيهم؛ لأن حسن التعامل مع غير المقصد شرعي، وعمل إنساني، وعلى كل عالم أو فقيه عارف بالله أن يحاول كل المحاولة حتى تحل الألفة محل النفرة ليبقى دور الإسلام كما كان عليه السلف.

تجنب الخلاف واعتبار الاختلاف: وسطرنا تحته مجموعة الرخص من الشارع عز وجل، والمضمون في هذا هو اتخاذ القرارات من المصادر الموثقة بعد تعمق في معانيها، وتوكيل أمور على مستحقيها، حتى لا يتحول الواجب إلى الحرام والمستحب إلى الواجب لأن الناس يتفاوتون في الذاكرة والاستيعاب والفهم والبيئة فلا يمكن تسويتهم في شيء دون الإنسانية، وبالتالي يبقى هذا الاختلاف سنة في هذا الكون.

التخلي عن الأنانية التي أدت إلى انحطاط مناهج الإسلامية السليمة التي تمكن في العمل الجماعي، فتحول إلى فردي، فأصبح كل واحد يسعى إلى تطور محيطه دون البحث عن حلية الوسائل التي اتخذها والعمل بها، وكل رغبته تنصب في عدم موافقة من خالفه فيخسر الجميع، لأن النجاة لهذه مكِنة في وحدتها لا في تفرقها.

والتالي لا يمكن حصر الإسلام في العبادة دون المعاملات بل يشتمل فيه المعاملات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أن المعيار الأساسي فيه هو العمل لوجه الله ورجاء الأجر في كل الحركات والسكنات، فمن حصر الإسلام في العبادة فقط فقد قصر في حق نفسه وغيره.

الاحترام مبادئ الآخر لتحقيق الأهداف السامية يتطلب ذلك لما فيها من تعزيز السلم وتنظيم نظم التعايش، ويدعوا كل داعية أن يسعى في أسباب توحيد صفوف الدعاة، ويتجرد عن الأنانية وحب الزعامة وعشق المناصب، كما يسعى في منع أسباب التحزبات التي تؤدي إلى الخلافات والنزاعات الداخلية فتعرقل سير الدعوة، كتزكية النفس والتطرف وادعاء الولاة الموهومة التي اخترعوها بحيلهم لجذب انتباه بعض العوام إليهم، ولتكون ذلك عرضة لديهم لكسب الأموال وغيرها من الخرافات التي تؤدي إلى بلبلة العوام وأشباههم الذين يجهلون موقع الحق.

وأكبر نقطة أراها هاما جدا محاولة القمع والتوقف عن إنشاء فرق جديدة أو عن ولادة طائفة جديدة؛ لأن بعض الفرق أهدافهم فيها هي الارتزاق بها ليست لتوظيف أفكارهم وخبراتهم للتطوير أو التغيير لا في الحكومية، ولا في الأمة الإسلامية. فكلما يمس الأمة ويزعزع بنيتها التخلص منه هو الهدف المنشود، ومحاولة توقف الصراع الداخلي بين الساسة والفقهاء وبين المثقفين الحكوميين الذين لا يعرفون شيئا عن العربية ولم يتعمقوا في الفكر الإسلامي، فلله الأمر والمن هذا ما توصلت إليه أعانكم الله والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل وصلى الله على سيدنا محمد صاحب الشريعة والبرهان وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أسس ومبادئ تحديد استراتيجية تطوير النظام القضائي في الاتحاد الإسلامي

الدكتور أحمد أوجلي عبد الواحد / تشاد
مركز نون
abouamar1976@gmail.com

إن نظام القضاء الإسلامي الذى جاءت به الشريعة الإسلامية بعد أن اكتملت في حجة الوداع بقوله تعالى(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا) قد كان نظاما شاملا كاملا استوعب الماضي والحاضر والمستقبل ويكمن فيه الرحمة للبشرية جمعاء، فقد وضعت الشريعة الأساس الذى ينطلق منه القضاء الإسلامي متمثلا في القاضي والدعوى والحكم أو التحكيم حيث قال تعالى(وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهوائهم واحذرهم إن يفتنوك عن بعض ما انزل الله إليك)، فوضع شروطا وأصولا للقاضي ينبغي الالتزام بها على سبيل الوجوب أو الندب، كما وضع أصولا للدعوى من حيث القبول والرد والشهود، كما وضح أيضا طرق إصدار الحكم والأليات المتبعة في ذلك والتقصي والتحري وأعمال العقل والتدبر في النصوص لإيجاد الحلول المناسبة من حيث الزمان والمكان.

أما من حيث مؤسسة القضاء فقد مارسها المصطفى صلى الله عليه وسلم ثم الخلفاء من بعده فتطور النظام القضائي في الإسلام في العصور المختلفة في العهد الأموي ثم العباسي ثم الأندلسي حتى عهد الدولة العثمانية وما يزال المسلمون يمارسونه في بلادهم المختلفة على الرغم من سيادة القوانين الوضعية بعد فترة الاستعمار. إلا انه بعد الصحوة الإسلامية المباركة فاق كثير من المسلمين وطالبوا بتطبيق الشريعة الإسلامية عليهم وما زالت المطالب تزداد يوما بعد يوم في هذه الاتجاه.

وقد كان القضاة في زمانهم يقضون بما فقهوا من النصوص التي وصلتهم فيعملون عقولهم لاستخراج ما هو افضل واحسن من حيث التبشير والتيسير لأنه هدى النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا) وكان أيضا (انه ما خير بين امرين إلا اختار ايسرهما مالم يكن إثما).

ومما هو معروف بالبداهة أن المجتمع مهما ما كان مثاليا تسود فيه القيم والأخلاق إلا انه لا يخلوا من وجود الجريمة فتقع فيه المخالفات والاعتداء على حق الغير بهوى أو بشبهة فوجود جهة ترد المظالم وتفصل في الخصومات يعتبر ضروريا حتى تسود الحياة الكريمة ويأمن المجتمع (ولكم في القصاص حياة).

وان هذه المؤسسات لا بد أن تتطور لتكون قادرة لتستجيب لحاجات الناس المتجددة وتجيب على الأسئلة المعقدة إذ تحتاج الى فقهاء وقضاة راسخين يجدون حلولا للنوازل التي تحدث فيبرزون صلاحية الشريعة للزمان والمكان. واننا إذ نخطط في آسريقيا لإعادة هذا الدور الحيوي إنما ندعوا الى ما هو صالح ونافع للبشرية في معاشها ومعادها بان تحيا آمنة مطمئنة ويمكنها أن تقدم للعالم نموذج مثالي في الحكم والحياة.

ونحن في ختام فعاليات المؤتمر السابع ضمن مؤتمرات أصام الرامية الى وحدة العالم الإسلامي نتمنى أن تكون هذه الأوراق العلمية التي قدمت خلال هذه الفترة مقدمة تسهم في إرساء النموذج الإسلامي الذى نسعى إليه وان يسهم في تقديم استشارة متبصرة للجهات صاحبة القرار حتى تستنير بالقرارات والتوصيات المقدمة فتأخذ منها ما هو صالح للتطبيق، وان يسهم أسام عبر آلياته المختلفة في نشر هذه البحوث في وسائل نشر عدة.

وقد جاء هذا البحث في ثلاثة مباحث ومقدمة وخاتمة حيث تناول المبحث الأول التطور التاريخي للنظام القضائي في الإسلام وتناول المبحث الثاني مشكلات وعقبات في طريق القضاء الإسلامي في محورين أولهما ما يخص القاضي وثانيها ما يخص المؤسسة القضائية والعدلية وتناول المبحث الثالث طرق تطوير مؤسسات القضاء في الإسلام ثم جاءت الخاتمة بالنتائج والتوصيات وأسال الله التوفيق والسداد لإكمال هذا البحث بالشكل المطلوب.

توقعات وتحديات نظام العدالة المشتركة في العالم الإسلامي المعاصر

اللواء المتقاعد د. شاهد هاشمت / باكستان

يتطلب ويدعو مفهوم نظام العدالة إلى معاملة جميع الأشخاص بنزاهة ومساواة ودون تحيز. والحقيقة أن العدالة هي أساس أي مجتمع متحضر، مستنير، تقدمي، قائم على المساواة.

يضمن نظام العدالة الجيد معاملة الجميع بشكل عادل ومنصف وعلى قدم المساواة. من الناحية العملية، يختلف تطبيق العدالة بين المجتمعات والدول المختلفة اعتمادًا على تاريخها وأنظمة الحكم/السياسة. ويضمن نظام العدالة العادل أيضًا اتباع إجراءات نزيهة وصحيحة واتخاذ التدابير التصحيحية لمعالجة المظالم الحقيقية للمشتكين دون أي خوف أو ضغط أو إكراه.

يتكون نظام العدالة بشكل تقليدي من ذراعين رئيسيين: القانون المدني والقانون الجنائي. مع مرور الوقت، تطورت العديد من فروع القانون الأخرى، مثل القانون الدولي والقانون التجاري وقانون الأسرة. ولا تزال معظم البلدان التي ظلت مستعمرات سابقة للعديد من القوى الأوروبية تتبع مزيجًا من القوانين التي أدخلها أسيادها المستعمرون، مثل إنجلترا وفرنسا، وإسبانيا، وهولندا، والبرتغال.

وفيما يتعلق بـ "نظام العدالة في بلاد المسلمين"، تجدر الإشارة إلى أنه يختلف من دولة إلى أخرى في شكله ومبادئه ومعاييره وممارساته، اعتمادًا على التاريخ السياسي للدولة المعنية، والتقاليد الثقافية، والهياكل الاجتماعية، والموروثات الاستعمارية ونظام الحكم الحالي وتأثير عوامل أخرى مختلفة. من الناحية النظرية، فإن المفهوم الإسلامي للعدالة مستمد من القرآن الكريم وسنة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) والتقاليد القضائية للخلفاء الراشدين. وهو بلا شك نظام مثالي وشامل يولي اهتماماً خاصاً بالعدالة الجنائية والمدنية، فضلاً عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية لجميع مواطني الدولة.

المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية ونظام العدالة: إن القرآن والسنة مقبولان عالميًا لدى جميع المسلمين. يؤمن جميع المسلمين أن القرآن هو الكتاب المقدس وكلمة الله التي لم تتغير. أما السنة، يتألف من أفعال وممارسات وأقوال (اقتباسات) محمد (ص). ومع ذلك، تستخدم بعض المدارس الفقهية أيضًا مصادر مختلفة لصياغة الفقه الإسلامي.

بالإضافة إلى المصادر الأولية، وفقًا للمدارس الفقهية السنية، فإن المصادر الثانوية الأولى المشتركة هي "الإجماع بين فقهاء المسلمين"، والاستدلال القياس، والرأي، والتفكير المستقل، ومصلحة المجتمع، والتقليد.

وهناك بعض الاختلافات البسيطة في التفسير والرأي بين الفقهاء الذين ينسبونها إلى المذاهب الحنفية، والمالكية، والحنبلية، والشافعية.

عند الشيعة، تستخدم مدرسة "الاجتهاد الجعفري" الأصولية أربعة مصادر: "القرآن"، و"السنة"، و"الإجماع"، و"العقل". يستخدمون "الإجماع" في ظل ظروف خاصة ويعتمدون على "العقل" لإيجاد مبادئ عامة تستند إلى القرآن والسنة ويستخدمون "أصول الفقه" كمنهجية لتفسير القرآن والسنة في المواقف المختلفة. ومع ذلك، فإن "الأخباريين الجعفريين" يعتمدون أكثر على "الحديث" ويرفضون "الاجتهاد". في جوهر الأمر، هناك اختلافات أقل في التطبيق العملي للشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، على الرغم من بعض التفسيرات المختلفة من قبل مدارس القانون والفقه السنية والشيعية مع ترك قوانين الأسرة الشخصية جانباً.

من الضروري دراسة التاريخ الإسلامي بعناية لفهم الاختلافات في الممارسات القضائية في مختلف البلدان ذات الأغلبية المسلمة على مدى 1400 عام الماضية. وبعد وفاة النبي (ص)، حكم أربعة خلفاء لمدة 30 عاما تقريبا، من 632 م إلى 661 م. شهدت هذه العقود الثلاثة انتشارًا واسع النطاق للإسلام في مساحات ومناطق متجاورة مختلفة.

ولذلك، لا بد من النظر في العديد من القضايا الجديدة في القانون والفقه وتطويرها، وذلك في الغالب نتيجة لزيادة التفاعل مع المجتمعات الأخرى غير المسلمة أو المجتمعات التي تحولت حديثاً.

وفي عهد الخليفة علي وصراعه مع الأمير معاوية حاكم سوريا، دخلت الخلافة في اضطرابات سياسية أدت فيما بعد إلى ظهور النظام الملكي. وفي وقت لاحق، خلال حكم الأمويين والعباسيين والعثمانيين، استمرت الشريعة الإسلامية ونظام العدالة في خدمة مصالح مختلف الحكام اللاحقين.

وكانت الفترة الأكثر هشاشة في التاريخ الحديث هي الفترة ما بين القرنين الثامن عشر والعشرين، عندما احتل المستعمرون أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي. خلال هذه الفترة، فرضت القوى الاستعمارية التي استولت وفككت الدول الإسلامية قوانينها وأنظمة العدالة الخاصة بها على رعاياها. لقد دمر هؤلاء الحكام الاستعماريون نظام العدالة التقليدي القديم من أجل ترسيخ سيادة الإمبرياليين الاستعماريين. لقد اضطهدوا باستمرار رعاياهم المسلمين واستعبدوهم. كما دمر الاستعمار اللغات والمصادر التقليدية للمعرفة والهياكل الاجتماعية والسياسية والمؤسسات الدينية والقوانين التقليدية والأنظمة القضائية القائمة.

في فترة ما بعد الاستعمار، استمرار السيطرة/الهيمنة السياسية والاقتصادية من قبل الأسياد الاستعماريين السابقين، وتقسيم العالم الإسلامي إلى العديد من الدول الى دويلات، والانقسامات التعسفية/غير الطبيعية أثناء/بعد الاستعمار، غياب أي قوة سياسية موحدة بعد تفكك الخلافة العثمانية وتفككها، لم يتم بذل الكثير لاستعادة وتنشيط نظام العدالة الإسلامي التقليدي بسبب عوامل مختلفة، مثل استمرار حكم المستبدين على معظم الدول الإسلامية بدعم وفرض أسيادهم الاستعماريين السابقين. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب ركود المناقشات الفكرية والأكاديمية حول سيادة القانون وتطور النظام القضائي للاستجابة للمطالب والتحديات المتغيرة في العالم المعاصر.

بسبب العوامل المذكورة أعلاه، ليس من السهل تطوير نظام موحد للشريعة الإسلامية والعدالة يمكن تنفيذه وإنفاذه من قبل جميع أعضاء منظمة التعاون الإسلامي/الدول الإسلامية. ومع ذلك، يجب الشروع في عملية للتوصل إلى فهم مشترك وقبول متبادل للمعايير والإجراءات الدنيا التي يمكن أن تمهد الطريق لقانون/نظام عدالة إسلامي مقبول عالمياً. ولذلك، هناك حاجة إلى إنشاء "لجنة القانون الإسلامي ونظام العدالة" المستقلة تحت رعاية منظمة التعاون الإسلامي. وينبغي توفير الأموال اللازمة لعمل اللجنة من قبل 10 إلى 15 دولة إسلامية، اعتماداً على ناتجها المحلي الإجمالي السنوي. ينبغي أن تتألف اللجنة من 15 إلى 20 خبيرًا معروفاً في الشريعة الإسلامية، والعلماء (خبراء في الفلسفة والشريعة الإسلامية)، وفقهاء مسلمين، ورؤساء قضاة سابقين في المحاكم العليا/الأعلى في البلدان الإسلامية. وينبغي أن يكون لجميع مدارس الفكر الإسلامي التمثيل المطلوب في اللجنة.

ينبغي تكليف العلماء والخبراء المذكورين أعلاه بمناقشة وتطوير نظام العدالة الإسلامي الحديث. وفي وقت لاحق، قد يتم تشكيل بعض اللجان الفرعية للعمل على تفاصيل بعض القوانين والإجراءات. وينبغي تقديم توصيات اللجنة في اجتماع قمة خاص يحضره رؤساء الدول/الحكومات لجميع أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي للموافقة عليها وقبولها. وينبغي أيضًا اعتماد خارطة طريق تنفيذية واضحة مدتها خمس سنوات لهذه التوصيات من أجل مواءمة أنظمة العدالة الحالية في البلدان ذات الصلة مع النظام المقترح.

ولا يمكن إنشاء نظام العدالة الإسلامي المشترك إلا من خلال ضمان الوحدة السياسية، وهو أمر مهم للغاية، بين جميع البلدان الإسلامية. وأهم شرط لهذه الوحدة والتضامن هو الرغبة في التسوية السياسية والاتفاق والوحدة. بذلت أصّام جهودًا مكثفة لرفع مستوى الوعي بين الأكاديميين والفلاسفة والمثقفين والأساتذة وصانعي السياسات والممارسين والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام حول مدى إلحاح وأهمية الوحدة والتضامن الإسلامي من خلال تنظيم مؤتمرات دولية سنوية حول مواضيع مختلفة منذ عام 2017. أوصيت بأن تنشئ أصّام لجنة استشارية طوعية تتألف من أكاديميين والفقهاء يمكنهم تقديم توصيات ملموسة في ضوء مؤتمر أصّام السابع ومداولاته اللاحقة. ويمكن أيضًا تجميع تقرير موجز ومشاركته مع أمانة منظمة التعاون الإسلامي وأعضائها والمحاكم العليا في جميع البلدان الإسلامية وكبار الفقهاء المسلمين والجامعات الرائدة في العالم الإسلامي التي أنشأت كليات للقانون والفقه.

تأثير أنظمة العدالة الإنسانية والإلهية على سلام وأمان الإنسانية في عمليات الجريمة-التنفيذ-الإصلاح

الباحث علي جوشار / تركيا
باحث & كاتب، نائب رئيس مجلس أصّام
جامعة الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية، الهندسة الكهربائية والإلكترونية (المرحلة الجامعية)
جامعة الدفاع الوطني، معهد الحرب البرية
alicosarmbc@gmail.com

بدأ نظام العدالة الإلهية منذ زمن الإنسان الأول النبي آدم (عليه السلام)، ومنذ تاريخ البشرية المتقدم إلى يومنا هذا، دخلت أيضًا أنظمة العدالة الإنسانية المختلفة حيز التنفيذ، في شكل درجة مهيمنة بشكل متزايد، بالإضافة إلى نظام العدالة الإلهية. بالتوازي مع تطور التكنولوجيا، وعلى الرغم من أن جرائم الناس يتم تسجيلها بالصور ومقاطع الفيديو واستخدامها كأدلة في المحاكم، إلا أنه ليس من الممكن منع العدد المتزايد من الجرائم الخفيفة والكبيرة اليوم، ورغم اكتظاظ السجون إلا أننا نرى الذين قضوا عقوباتهم يعودون إلى المجتمع كمصيبة كبيرة وبدون إصلاح. وبصرف النظر عن العنف المطبق بجرعات متزايدة، فإن عدد ونوع الجرائم بجميع أنواعها آخذ في الازدياد؛ تمر الإنسانية بأزمة اجتماعية نفسية حادة للغاية. يمكن ملاحظة أنه؛ لا يمكن لنظم العدالة الإنسانية، مهما كانت إنفاذ العقوبات قاسية ووحشية، كما هو متبع في بعض البلدان، أن توفر حلولاً للأزمات الروحية للبشرية. إن نظم العدالة الإنسانية في العالم الحديث، بما في ذلك شريعة بعض الأديان التي أرسلت قبل الإسلام والتي تم تزويرها بمرور الوقت وفقدت أصالتها أو يتم تطبيقها اليوم، لا يمكن أن تمنع ارتكاب الجرائم وليست كافة للإصلاح في مرحلة السجن. لذا، في عالم اليوم الذي تقترب فيه يوم القيامة، يمكن تحقيق العدالة الكاملة أو النسبية من خلال نظام تنفيذ صارم وفعال تمامًا، حيث يتم إصلاح الناس فقط من خلال مبادئ الشريعة الإسلامية، عدم الاقتراب من الجريمة، وردع الجريمة، وأخيراً، إذا تم ارتكاب الجريمة، يتم إعطاء العقوبة العدالة التي يستحقها. وإلا فلن تتمتع الإنسانية بالسلام والأمان. ومن ثم، فإن الناس والأسر والمجتمعات والقبائل والأمم وأخيراً الدول سوف تختفي من التاريخ. إذا حاول الأشخاص أنفسهم توفير العدالة التي لم ترض النفوس، سوف تدمر البشرية نفسها نتيجة للفوضى الكاملة. الخاتمة نجاة البشرية في الإسلام.

الكلمات المفتاحية: العدالة، الإسلام، الإنسان، الجريمة، العقاب، الإعدام، السلام، الطمأنينة.

توحيد جهودنا على أساس الفقه الإسلامي لتحقيق الرخاء والحياة الكريمة

البروفيسور أبوبكر نور/ توغو
رئيس جمعية الدعوة الإسلامية في توغو
assanka2000@gmail.com

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي محمد وخاتم الأنبياء والمبعوثين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان وعنا أجمعين.

فخامة الرئيس - رئيس الجمهورية التركية،

فخامة رئيس جمعية أصام إسلام الإخوة المدعوون الأعزاء.

السلام عليكم ورحمة لله وبركاته.

الحمد لله وحده الذي أتاح لنا أن نأتي من جميع أنحاء العالم إلى هذا البلد المبارك، لكي نجتمع هناك لقاء العطاء والقبول للقيام بعمل مشترك على طريق الذي رسمه لله في إطار وضع مقررات مبادئ وإجراءات النظام القضائي المشترك لاتحادنا الإسلامي.

فعليه فإن أعضاء جمعية الدعوة الإسلامية توغو يقدمون إليكم التحيات الأخوية والإسلامية لأمة توغو. هذه التنظيمات الشريفة وهي الجمعية الإسلامية التي نعتز بها والتي نفخر بأن تكون جزاء منها هي مكان كل المسلمين في طريق المتقدم الخير والعدل اقتداء بمثال المرسل من عند لله.

عسى أن يسلم عليه ويخلص عليه جمعيا، فعلى هذا الذي سلك عليه علماء ومجاهري مجتمعنا الذين عملوا على رفع راية الإسلام عاليا حتى تعرف هذه الأمة الرخاء رجالها وكراماتها في كل أزمان وأماكن.

فيما يتعلق بالتجديد الأكبر المبادئ الإجراءات نظامنا القضائي فقد تمكنا من ملاحظة التقدم العالم والإنجازات التي حققها إخواننا المسلمين في هذا الجزء.

فنحاول أن نعلن بكل هذا الاكتشاف العزيز علينا، وبين المسلمين على وجه الخصوص، وبهذه الطريقة يمكننا توحيد جهودنا لتحقيق ازدهارنا وكراماتنا على أساسي فقهنا الإسلامي. مع الآخذ في الاعتبار الإجراءات القابلة للتطبيق التي يمكن أن تؤدي إلى حياة اتحادنا، فلنبدأ أولا تعزيز أفعالنا كأعضاء جدد، كما ندعو لله القدير أن تكون هذه الجدارة لنا فيما بعد ورضا لله اليوم بفرح وفخر، ترحب بانضمام إلى اتحادنا.

هؤلاء أعضاء الجدد يطمحون للانضمام إلينا في طريق الواعد بالخير والعدل والذي سيمنح لنا حمد لله، الغرض من معالجة الهموم تطفى على أمتنا والعالم الذي نعيش فيه، وكذلك بالترتيب على البيانات الصحفية الصادرة عن الاتحاد حول الانجازات والمواقف التي تم اتخاذها ضد هذا العالم المتغير الذي باستمرار الأمة باستمرار في الداخل وفى الخارج، مما يتطلب تعبئة شديدة من جانب الأخيرة من أجل فهم مشاكل بشكل أفضل، وتطوير مواقف عادلة وأساسية وعملية لا يفيد إلا الأمة الإسلامية.

الاخوة الأعزاء في الإسلام، قبل أن أختم حديني، فإن الفرصة التي لا توصف التي ندفعنا اليوم في هذه الارض المباركة هي ثمرة نضال شرس من أجل مرحلة انتصار سيرة أمتنا الطويلة من أجل ترسيخ أمتنا الوحدة والتقدم.

ليس هناك شك في أنه من خلال تكاتف الجميع والبحث في نفس الاتجاه، سوف نتغلب بسهولة، كما في الماضي على الصعوبات والتجارب التي يمر بها جميع المؤسسات البشرية بالتأكيد من خلال عزيز وحداتنا كل يوم عن طريق ترسيخ كل الوسائل التي قررها لله.

وفي سلام وأمن واستقرار بلادنا سيتم الانجازات الأساسية، ولتقدمنا سنحقق ذلك المجد للمسلمين وفاعلي الخير في كل مكان في العالم مستر دين برسالة الاسلام الخالدة والقائمة على الحق والخير، على قيم التسامح والعدالة، بعيدا عن أي انتماء حضاري. مثل هذا كان حال بالنسبة للدول التي سبقتناً فلنبقى جميعا مخلصين لطبيعة هذا الدين الذي يدعو إلى

طريق الاسلام بالحكمة والوعظ السلمي، مع مراعاة مبادئ الاسلام وقيمة الأخلاقية والعمل على تطبيقها في كل مكان في العالم.

أحييكم جميعا على التزامكم بعمل صالح يؤدي إلى تجاوز الصعوبات التى تواجهكم لتكونوا من الحضور مرة أخرى في هذا الملتقى بحمد لله ونحيي تفوقه سيادة رئيس الجمهورية لتركية ورجال الدولة وعلماء هذه الجمهورية على توفير كل الوسائل وعوامل النجاح فهذا اللقاء المبارك الذي يهدف إلى تحقيق آمال أمتنا على طريق الذي رسمه لله تعالى. نحيا السلام الأمة الاسلامية حتى نعيش الدين الإسلامي.

والسلام عليكم رحمة لله وبركاته.

الكلمات المفتاحية: الوحدة، ووحدة المسعى، والنظام القضائي، والأمة الإسلامية.

قوانين الضرائب الرأسمالية والمنظور الإسلامي

رس. محمد منير أحمد / باكستان
المدير العام السابق لبنك الدولة الباكستاني
munir9511@outlook.com

في المجتمعات القبلية المبكرة، لم تكن هناك حاجة لأي ضرائب لأن كل شيء كان ملكًا لزعيم القبيلة. كان هذا نوعًا من النظام المجتمعي الطبيعي حيث يعمل جميع الناس وفقًا لقدراتهم ويتم توفير الاحتياجات الأساسية من قبل زعيم القبيلة. أدى استبدال زعماء القبائل بالملوك وظهور الملكية الخاصة إلى ولادة مؤسسة الحكومة، وكانت هناك حاجة إلى ضرائب لتغطية النفقات الحكومية. وهكذا بدأ تحصيل الضرائب على الدخل الزراعي، إذ كانت الشكل الأول للملكية في المجتمع. وفيما بعد، تم فرض الضرائب أيضًا على التجارة بشكل غير مباشر، لأن التجار كانوا يعكسون هذه الضرائب إلى العملاء على شكل زيادة الأسعار. بحلول نهاية القرن السادس، بدأ فرض الضرائب التجارية في كل من بلاد فارس وروما، اللتين كانتا قوتين عظميتين في العالم. قبل الإسلام، كانت الضرائب التجارية ممارسة شائعة ومقبولة في جميع أنحاء الجزيرة العربية. كانت هناك أربعة أسواق يهودية في المدينة المنورة وكان على التجار دفع الضرائب لأصحاب الأسواق. وفي عام 622 بعد الهجرة النبي محمد (ص) إلى المدينة المنورة أنشأ سوقًا جديدًا تحت خيمة كبيرة وألغى جميع الضرائب المتعلقة بالتجارة. حققت هذه المبادرة الجديدة نتائج غير عادية حيث انتقل التجار والعملاء من الأسواق اليهودية الأربعة القائمة إلى سوق الخيام الناشئ في الإسلام بسبب سهولة ممارسة الأعمال التجارية الناتجة عن إلغاء الضرائب على التجارة. قام الزعيم اليهودي كعب بن أشرف بقطع حبال الخيمة التي كان يقام فيها السوق بسبب غضبه من شعبية سوق الخيام المعفاة من الضرائب.

استندت محاولة سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) للتجارة المعفاة من الضرائب إلى الأوامر القرآنية التي نصت على ضريبتين فقط في الاقتصاد، مثل ضريبة منخفضة بنسبة 2.5٪ على الدخل من التجارة والأصول الأخرى (الزكاة) وضريبة بنسبة 10٪ على الدخل من الأرض (الزراعة والدخل الآخر)، والمعروفة باسم العشر. الضريبة الثالثة - ضريبة الاستيراد - فرضها الخليفة عمر على الواردات من دول أخرى إلى شبه الجزيرة العربية. وهكذا قدم الإسلام مفهوم الحد الأدنى من الضرائب لتشجيع التجارة وريادة الأعمال. ولاستكمال هذا النظام الضريبي المنخفض، أطلق الإسلام مبادرتين أخريين؛ (1) الحد الأدنى للرواتب والمكافآت للحكام، كما أظهر محمد (ص) والخلفاء الراشدين، و(2) الإنفاق الضخم من قبل الأغنياء على الفقراء. أدى هذا النموذج من الاقتصاد السياسي الإسلامي إلى توسع التجارة وما صاحبه من رخاء مشترك في عهد الخليفة الثاني والثالث. وفي وقت لاحق، تخلى الحكام المسلمون عن نموذج الرخاء المشترك هذا، وتم فرض سلسلة من الضرائب التي جعلت حياة الناس العاديين بائسة.

في عام 1776، وصف آدم سميث المبادئ الأربعة للضرائب: العدالة، واليقين والملاءمة والكفاءة. ورغم أن النظام الضريبي الحالي في الرأسمالية يعتمد على مبادئ سميث، فإن التأثير النهائي للضرائب المتعددة يقع على الفقراء، كما أظهرت أزمة الفقر العالمية الأخيرة. الرأسمالية لديها نهج غير مباشر للتخفيف من حدة الفقر؛ يدفع كل شخص، غنيًا أو فقيرًا، ضريبة على شراء البضائع (ضريبة القيمة المضافة) ومن ثم يتعين عليه دفع سلسلة من جداول الدفع التحويلية عبلى شكل إعانات للفقراء وإلخ. ولا تنطوي هذه التحويلات على نفقات إدارية كبيرة فحسب، بل لا تصل أيضا إلى الفئات المستهدفة الفقيرة، ولا سيما في البلدان المتخلفة. يتبنى النظام الإسلامي للضرائب النهج المباشر من حيث إن ضريبتيه الأساسيتين مباشرتان بطبيعتهما، لا يمكن تحويلهما إلى الفقراء. تتوافق هذه الضرائب تماما مع المبادئ الأربعة للضرائب التي حددها آدم سميث. كما ذكر القرآن الطرق التي تنفق بها الحكومة على تطوير البنية التحتية والقطاعات الأضعف في المجتمع. ويشكل هذا برنامج الحكومة الإسلامية الضخم لتطوير القطاع العام. وأيضاً، لا يمكن إسناد هذه النفقات إلى القطاع الخاص كما هو الحال في البلدان المتقدمة للغاية في ظل الليبرالية

الجديدة. وهذا ينسب إلى النظام الاقتصادي الإسلامي (اقتصاد المدينة) موقفا مالياً ضد التوجه النقدي الناتج عن العمل تحت الفائدة وإنفاق القطاع الخاص الضخم في ظل الرأسمالية. ويدعم هذا التوجه المالي للإسلام الإنفاق التقديري الكبير للأغنياء على الفقراء من دخلهم الذي يكسبونه بشق الأنفس بما يزيد عن احتياجاتهم، كما أمر القرآن الكريم. في هذه المقالة، سنصف أولاً نظرية وممارسة الضرائب الإسلامية بالتفصيل، وبعد ذلك، استنادًا إلى بيانات الضرائب في الوقت الفعلي في باكستان، سنقدم نموذج الضرائب الإسلامية لإثبات أنه يمكن جمع أموال كافية من اثنتين من الوحدات ذات المعدل المنخفض ضرائب الزكاة والعشر لتلبية الاحتياجات الحديثة للحكومة. وبعد نجاح تطبيق هذا النموذج في الدول الإسلامية، يمكن طرحه للمناقشة في حوارات الأديان والجلسات الأكاديمية العالمية والمنتدى الاقتصادي العالمي، مما سيعكس الوجه الحقيقي للإسلام في العصر الحديث وبالتالي يؤدي إلى القضاء على الفقر العالمي.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، العشور، الفائض، الحد من الفقر.

منشورات أصّام | إسطنبول

جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية | **أصّام**
تلفون: 00905555800| E-mail: info@assam.org.tr
www.assam.org.tr | www.assamcongress.com

حقوق الطبع والنشر © 2024 | أصّام / جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الإستراتيجية | جميع الحقوق محفوظة.

جميع حقوق هذا المنشور عائدة لـ أصّام | جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الإستراتيجية. لا يمكن طباعة كل أو جزء من المنشور، أو نشره، أو استنساخه، أو توزيعه إلكترونيًا، أو ميكانيكيًا (نسخ وتسجيل وتخزين المعلومات وما إلى ذلك) دون إذن مسبق من أصّام. يمكن عمل الاقتباسات من خلال إظهار المصدر.

هاتف: +90 555 000 58 00

البريد الإلكتروني: info@assam.org.tr

الموقع الإلكتروني: www.assam.org.tr
www.assamcongress.com

أصّام | مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية